



حلول قطاع الأعمال للتربية البشرية



الطباطبائي



٢٠٠٧
مصر



مَجْمُوعَةِ طَلَّالِ دُوْفَرَزَالَه
المَوْسَيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ لِلْحَدَّامَاتِ الْمَهَنِيَّةِ الدُّولِيَّةِ



Growing Inclusive Markets
Business Works for Development • Development Works for Business

حلول قطاع الأعمال

للتنمية البشرية

حقوق الصور

تُعود ملكية جميع الصور الواردة في هذا التقرير للشركة المصرية للدراسات والتدريب والتنمية الإدارية (CID).

التصميم وفصل الألوان والطباعة Virgin Graphics

تنازل

إن الآراء المعبّر عنها في هذا الإصدار تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو الدول الأعضاء فيها.

شكر وتقدير

رئيس الفريق والمؤلف الرئيسي د. ليلي اسكندر

تحرير السيدة جانيت بريز

نود أن نشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في مصر على قيامه بهذه الدراسة التجريبية التي تنسجم والمبادرة العالمية للأسوق الشاملة المتضامنة (GIM) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تقر بأن القطاع الخاص هو أعظم الموارد غير المستغلة في المسيرة نحو تحقيق أهداف الألفية للتنمية (MDGs) بحلول عام ٢٠١٥.

وقد كان التعاون مع معالي الوزير الدكتور محمود محيي الدين، وزير الاستثمار في مصر، هاما في إعداد هذا التقرير من خلال المساهمات الجوهرية للوزارة وإرشاداتها المتعلقة بالمحظى والدعم الذي قدمت، بالإضافة إلى المساعدة التي قدمها الزملاء في وزارة الاستثمار. ونتقدم بالشكر الخاص لأخصائية الخدمات الاستثمارية والمالية السيدة رشا خليل وبخيرة الاقتصاد السيدة إيمان الجمال.

وقد قدم عدة أشخاص مساهمات جوهرية: فقد ساهمت د. باربرا إبراهيم، مديرية مركز جيرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية في الجامعة الأمريكية في القاهرة، بالمحظى المتعلق بالتكافل الاجتماعي في مصر، بينما قدمت السيدة جانيت بريز، مستشاررة المسئولية الاجتماعية للشركات مساهمات في الفصلين الأول والثالث. كما نتقدم بالشكر لاثنين من ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: السيد محمد القلا، خبير في القطاع الخاص والسيدة نهلة زيتون، مسؤولة الأبحاث والسياسة على مساهمتهما في أقسام من الفصلين الثاني والخامس وجهدهم في جمع الشركات والبحث عن المصادر وتقديمها وتنظيم فعاليات الموارد المستديرة والاتصال بمجموعة القراء Readers' Group وإعداد الوثائق والتعاقد مع شركات الأبحاث وتقديم آراء عميقة قيمة ضمن هذه الوثيقة. وقد قدمت شعبة القطاع الخاص التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم والمشورة والأراء المتبصرة بشكل مستمر طوال عملية إعداد هذا التقرير، لاسيما السيد صبا صبحاني، مدير البرنامج والسيدة أفكى بوتسمان، محللة البرنامج.

هذا ونوجه الشكر لشريكين مؤسسيين قاما بالبحث الكمي والنوعي: ACNielsen عن البحث الكمي ومركز خدمات التنمية CDS بالشراكة مع ACNielsen عن البحث النوعي.

لقد أدت الملاحظات المميزة لمجموعة القراء إلى مراجعة وتنقيح جوهريين للتقرير للتركيز على جوانب مهمة كانت قد ساهمت بها. كما نقدم خالص شكرنا وامتناننا لمعالي الوزير د. محمود محيي الدين، وزير الاستثمار في مصر؛ ود. أحمد جلال، مدير منتدى البحث الاقتصادي (ERF)، ود. بربارة إبراهيم، مديرة مركز جيرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ والسيد يوسف منصور، رئيس مجموعة منصور؛ والسيد إيان غراري، رئيس فودافون مصر؛ والسيد ريتشارد دالي، المدير التنفيذي لشركة فودافون؛ والسيد بروس جينكس، مساعد المدير في مكتب الموارد والشركات الإستراتيجية (BRSP)؛ والسيد أنطونيو فيجيلانتي، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الأمم المتحدة في بروكسل؛ والسيد صبا صبحاني، مدير البرنامج، شعبة القطاع الخاص؛ والسيدة أفكى بوتسمان، محللة البرنامج، شعبة القطاع الخاص في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيد منير تابت، المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر.

كما نوجه عميق شكرنا إلى اثنين من الشركاء: شركة فودافون ومجموعة منصور. ونتقدم بشكرنا الخاص للسيدة نهى سعد، مديرية مسئولية الشركات ومؤسسة فودافون لتنمية المجتمع، فودافون مصر والسيد وليد ناجي، مدير العلاقات الخارجية في مجموعة منصور.

ونتقدم أيضاً بشكر خاص لعدة مؤسسات أعمال في مصر مثل جمعية الأعمال المصرية البريطانية والغرفة الألمانية للصناعة والتجارة والغرفة التجارية الأمريكية وشبكة الاتفاق العالمي في مصر واتحاد الصناعات المصرية لما قدموه من تسهيلات خاصة بالاستشارات والمناقشات حول نطاق وتفويض التقرير ولضمائهم اعتماد عملية تشاركيّة إلى أن تم استكمال التقرير.

هذا ونود أن نشكر مجموعة طلال أبوغزاله (تاجو) على مساهمتها القيمة في ترجمة التقرير إلى اللغة العربية. ونوجه شكرنا خاصاً للأنسة شيرين المغربي، المديرة التنفيذية لمكتب تطوير الأعمال، مجموعة طلال أبوغزاله.

وأخيراً وليس آخرًا، فإنه لو لا المراقبة المتواصلة لكل خطوة في هذا المشروع من قبل السيدة دينا سليم، مساعدة الأبحاث في الشركة المصرية للدراسات والتدريب والتنمية الإدارية (CID)، لما كان بالإمكان إنجاز هذا التقرير بالشكل النهائي له وفي الوقت الذي أنجز بهما.

الكلمة التمهيدية

تمتاز مصر بامتلاكها قاعدة موارد بشرية، والتي تعتبر واحدة من أهم الأصول التي تمتلكها هذه الدولة. إلا أن تنمية الموارد البشرية ظل بشكل تقليدي اهتماماً حكومياً. واليوم في خضم تنامي أداء الاقتصاد المصري وتطوره إلى جانب ارتفاع مستويات الاستثمار المصاحبة له والتي تكفل بها القطاع الخاص، فإننا نشهد حساً قوياً متزايداً من قبل مجتمع قطاع الأعمال تجاه تحقيق هدف تنمية الموارد البشرية. ويمثل هذا التقرير توثيقاً متزاذاً للمساهمة القيمة للشركات الكبيرة العاملة في مصر – سواء الوطنية أو الدولية – في تحقيق هذا الهدف.

إن تحقيق أهداف الألفية للتنمية يأتي على رأس الأولويات في أجندة صانعي القرار في مصر. ولكن هذا ليس تعهداً سهلاً. فإن التعاون الوثيق فيما بين جهود الحكومة ومساهمة مجتمع قطاع الأعمال في مصر من أجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية يقربنا من الهدف. وتنشر اليوم ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر مع إدراك شركات الأعمال بشكل متزايد مزايا الأعمال التطوعية التي تخدم المجتمعات الفقيرة والأقل حظاً. وبينما تعد الشركات الكبرى نسبياً أكثر اطلاعاً ودرأة من حيث معرفتها بأهداف الألفية للتنمية وتسخير مواردها نحو الاتجاه الصحيح، فنحن بحاجة إلى مشاركة هذه المعرفة مع المؤسسات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دوراً فعالاً جداً في النشاط الاقتصادي في مصر، وتتمتع بقدرة قوية لخدمة المجتمعات التي تعمل فيها. ويجب على إستراتيجية تتعلق باستغلال موارد المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم من أجل تنمية الموارد البشرية أن تساهم في النهاية في تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

ويعد هذا التقرير خطوة في الاتجاه الصحيح. وبمشاركة النتائج التي تم التوصل إليها حول الطريقة التي تدعم فيها مؤسسات الأعمال أهداف الألفية للتنمية، فنحن نأمل بعد أن تظهر أثار التطبيق بأن تكون كل مؤسسة أعمال مسؤولة، بغض النظر عن حجمها، قادرة على المساهمة بنصيبها في المشاركة لتحقيق أهداف الألفية للتنمية.

ومن خلال روح التعاون والمشاركة هذه ستتمكن مصر من تحقيق مزيد من التقدم لجميع مواطنيها والحفاظ عليه.

د/ محمود محيي الدين

وزير الاستثمار

٢٠٠٧

تمهيد

على نحو تقليدي، عندما يفكر ممارسو التنمية الدولية بالتنمية، غالباً ما يشيرون إلى الاقتصاد الحكومي والسياسات الاجتماعية والبيئية والتي من شأنها، إذا اجتمعت مع بعضها البعض، أن تساهم في تحسين مستويات المعيشة للفقراء ومكافحة الفقر. وفي هذا النموذج التقليدي للتنمية، لم يُنظر دائماً إلى القطاع الخاص كشريك مهم. ولحسن الحظ، فإن هذا التفكير في طور التغيير.

وقد ورد في أول تقرير للتنمية البشرية أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن "التنمية البشرية تتعلق بأمور أكبر من مجرد ارتفاع أو هبوط الدخول القومية. فهي تتعلق بخلق بيئة يمكن للناس أن يطورو فيها قدراتهم الكاملة ويعيشوا حياة مثمرة ومبعدة عن توافق مع احتياجاتهم واهتماماتهم". وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اجتماع الإدارة العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فبراير عام ٢٠٠٥ أن: "بدون طاقة القطاع الخاص وبدون المشاريع الخاصة والمدخلات الخاصة والموارد الخاصة، فلن ننجح في عملية تحفيز التنمية... إن القطاع الخاص هو بالفعل القوة الدافعة في التنمية... (و) تحتاج إلى دولة قوية جداً ولكن حرصة للعمل مع القطاع الخاص، وعدم إضعافه بل تعزيزه وتقويته". وتلخص هاتان الجملتان فلسفة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالتنمية البشرية والدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الخاص في تشجيعها.

وبينما تبدأ مصر بقطف ثمار أحد إصلاحاتها الاقتصادية، فقد بدأ السؤال المتعلق بكيفية استفادة الفقراء من هذا النمو وما هو دور القطاع الخاص. ولا تتوفر دائماً الأجهزة بسهولة. وبعد هذا التقرير جواباً جزئياً عن السؤال المتعلق بدور القطاع الخاص في التنمية. وهو شرمة مبادرة مشتركة مع وزارة الاستثمار وشركاء من القطاع الخاص مثل فودافون ومجموعة منصوص، ويقصد به تأسيس فهم حول كيف يمكن للقطاع الخاص في بيئه من النمو الإيجابي إشراك أولئك الذين يحتلون قاعدة الهرم الاقتصادي والمساهمة في تحسين الوضع الكلي للتنمية البشرية في مصر.

إن الافتراض الرئيسي الذي يقدمه هذا التقرير بعنوان "حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية" هو أنه "يمكنك المراهنة على الفقراء". ويعزز التقرير في السياق المصري ما يعرف في السياقات الأخرى منذ مدة وهو أن الشركات الخاصة يمكنها جني الأرباح وفي الوقت ذاته المساهمة في تقليل الفقر عندما تضع الفقراء بصورة واعية كجزء هام من أولوياتها في أجندتها الكلية.

ونظراً لكونه الأول من نوعه في مصر، يعرض التقرير بوضوح عدداً من الحلول الخلاقة للقطاع الخاص والقائمة على السوق التي تعالج مسألة الحد من الفقر. ويعتمد التقرير على مبادرة الأسواق الشاملة المتقدمة التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويسود فيه اعتقاد قوي بأن القطاع الخاص يبقى أعظم مورد غير مستغل لتوفير الاستثمار والإبداع، وهو أمران مهمان وأساسيان لتحقيق أهداف الألفية للتنمية التي ألزم العالم نفسه بها في قمة الأمم المتحدة في مطلع هذا القرن.

وبالنظر إلى مصر، يمكن للمرء أن يرى إمكانية كبيرة لإشراك القطاع الخاص في الحوار المتعلق بهذه التنمية للاقتصاد الناشئ وأجندة الإصلاح. وقد أظهر القطاع الخاص التزاماً قوياً بمعالجة القضايا الرئيسية التي تعيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية. إلا أنه على الرغم من متابعة لاعبي القطاع الخاص لهذه الأجندة بنشاط، يبقى معظمهم غير مدركين لقدرتهم الكامنة على التأثير إيجابياً على مجتمع الفقراء، ولا زالت النشاطات الداعمة للتنمية ينظر إليها بشكل كبير بوصفها نشاطاً "إضافياً" أو تطوعياً مقارنة بأداء يمكنها بالتعاون مع القطاع الخاص مناصرة التغيير وتنفيذه على نطاق واسع وفي الوقت ذاته إحداث أثر على الأعمال التجارية الأساسية وسلسلة الإمداد والقيمة.

وبينما تحرز مصر مزيداً من التقدم في أهداف الألفية للتنمية وبينما نبحث في إمكانية انخراط قطاع الأعمال في التنمية البشرية في مصر، نلاحظ عدداً من التحديات التي تتطلب تصديها من أجل تجاوز التحقيق التام لأهداف الألفية للتنمية لتحقيق حالة من التنمية البشرية المستدامة والتي تنسجم مع طموحات وامكانيات المواطنين المصريين. وثمة حاجة لإيجاد بيئه تشجع وتدعم الثقة في المبادرات الخاصة ونمواها وتسهل أيضاً تطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص. وبالتالي بوجود الدوافع الصحيحة، يمكن لحلول قطاع الأعمال أن تساعد بشكل كبير في زيادة سرعة جهود التنمية. وهذا يشمل تعزيز إطار العمل القانونية والمالية القائمة والظروف التنظيمية بالإضافة إلى تقوية وتعزيز تقدم المؤسسات الديمقراطية المستقرة.

إن الرعاية الثلاثية لهذا التقرير؛ وزارة الاستثمار والقطاع الخاص وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعكس الشراكة الضرورية اللازمة لتحقيق تنمية أكمل ومتركزة على الأشخاص. ويمكن تحقيق أهداف الألفية للتنمية وتجاوزها لتحقيق تنمية بشريه أكثر استدامة فقط إن عملت الحكومة والقطاع الخاص وقيادة المجتمع المدني معاً كوحدة واحدة.

منير تابت

المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٠٠٧، نوفمبر

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي

خلفية

الفصل الأول: تطور المشاركة الاجتماعية للشركات في التنمية

١	تعريفات
١	السياق الدولي
٢	العمل وأهداف الألفية للتنمية
٢	المساهمات التطوعية في المجتمع
٣	عمليات الأعمال التجارية الأساسية وسلسلة الإمداد والقيمة
٤	المناصرة وحوار السياسات وبناء المؤسسات
٤	المدلولات المستقبلية لانخراط قطاع الأعمال في الاقتصاديات الناشئة
٤	المضي قدما

الفصل الثاني: أهداف الألفية للتنمية

١٧	الفصل الثالث: أبعاد حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية
١٧	منهجية ونطاق البحث
١٧	النتائج
١٧	ما حجم وشكل الدعم لأهداف الألفية للتنمية من خلال القطاع الخاص في مصر؟
٢٤	كيف تبادر الشركات وأنشطتها الداعمة للتنمية؟
٢٥	نماذج قاعدة الهرم
٢٦	مبادرات سلسلة الإمداد والقيمة
٢٧	المساهمات الإنسانية والتطوعية
٢٨	العطاء الاجتماعي في مصر
٢٨	الدين والعطاء
٢٩	طاعة الله تعالى / خدمة المجتمع
٣٠	الأشكال المؤسسية للعطاء الاجتماعي
٣٢	حجم العطاء الاجتماعي في مصر
٣٥	المناصرة وحوار السياسات
٣٨	ما هي عوامل دفع مشاركة الشركات في أهداف الألفية للتنمية في مصر؟

الفصل الرابع: تحليل قطاع الأعمال من أجل المشاركة في التنمية

٤٣	ما الذي يشجع الشركات متعددة الجنسيات على المشاركة في المسؤولية الاجتماعية للشركات؟
٤٣	هل ينطبق ذلك على السياق في مصر؟
٤٤	ما الذي يشجع الشركات الوطنية الكبيرة على المشاركة في المسؤولية الاجتماعية للشركات؟
٤٥	ما الذي يشجع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم على المشاركة في المسؤولية الاجتماعية للشركات؟
٤٥	المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم كنموذج لختبرات تعليمية لسبل معيشة متميزة

الفصل الخامس: نحو بيئة للشركات

٤٩	دور الجهات الوسيطة
٥٠	١- جمعيات الأعمال
٥٠	أ) جمعيات أعمال تقوم بتمويل التنمية وتقديم الدعم الفني

٥١	ب) الغرفة التجارية الأمريكية
٥١	ج) اتحاد الصناعات المصرية
٥١	٢- الجماعات الدولية للريادة الاجتماعية: أشوكا
٥٢	٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتفاق العالمي في مصر
٥٢	عامل الحكومة
٥٢	عامل التعلم والمراقبة والتقييم
٥٢	عامل الجهات الوسيطة (الجهات المحايدة)
٥٢	٤- برامج الشراكة الدولية للمنظمات غير الحكومية-إنجاز
٥٣	٥- المجتمع الأكاديمي: مركز جون د. جرهارت للأعمال الخيرية والمشاركة المدنية، الجامعة الأمريكية في القاهرة
٥٣	٦- الشراكات بين القطاعين العام والخاص
٥٣	أمثلة على العمل الجماعي العالمي
٥٥	تحتاج الشراكات إلى أنظمة حوكمة قوية وشفافة
٥٧	النتائج
٥٩	الفصل السادس: خطوات للمضي قدماً
٥٩	الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع
٦٠	الهدف ٢: توفير التعليم الابتدائي العام
٦١	الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
٦٣	توصيات محددة لقطاع الأعمال
٦٣	توصيات محددة لمؤسسات المجتمع المدني والجهات الوسيطة
٦٣	توصيات محددة للحكومة
٦٥	المراجع
٦٨	ملحق ١
٧٠	ملحق ٢

اختصارات

ADEW	جمعية نهوض وتنمية المرأة
AFNCI	جمعية أصدقاء معهد الأورام القومي
APE	جمعية حماية البيئة من التلوث
BOP	نموذج قاعدة الهرم
BPD	شراكة قطاع الأعمال من أجل التنمية
CDA	جمعية تنمية المجتمع
CDS	مركز خدمات التنمية
CEOSS	الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
CEWLA	مركز الدعم القانوني للمرأة المصرية
CID	الشركة المصرية للدراسات والتدريب والتنمية الإدارية
CIDA	الوكالة الكندية للتنمية الدولية
CSR	المسؤولية الاجتماعية للشركات
DEO	المدرسة الألمانية الإنجيلية الثانوية
ECWR	المركز المصري لحقوق المرأة المصرية
EEI	مبادرة التعليم المصرية
EHDR	تقرير التنمية البشرية في مصر
EJBA	الجمعية المصرية لشباب الأعمال
EQI	شركة نوعية البيئة الدولية
ETI	مبادرة الاتجار الأخلاقي
FEI	اتحاد الصناعات المصرية
GAIN	التحالف العالمي من أجل التغذية المحسنة
GBC	تحالف الأعمال العالمي
GC	الاتفاق العالمي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GIM	الأسوق الشاملة المتنامية
GTZ	التعاون الفني الألماني
HEPCA	جمعية المحافظة على البيئة بالغردقة
IBLF	منتدى قادة الأعمال الدوليين
ICED	المركز الدولي للبيئة والتنمية
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
ILO	منظمة العمل الدولية
ISO	منظمة المقاييس الدولية
KFW	بنك التعمير الألماني
LIFE	مبادرة القراءية من أجل التمكين
MDG	أهداف الألفية للتنمية
MNC	الشركات متعددة الجنسيات
MOE	وزارة التربية والتعليم
MOSS	وزارة التضامن الاجتماعي
MSC	لجنة السلامة البحرية
NCCM	المجلس القومي للطفولة والأمومة
NGO	منظمة غير حكومية
P&G	شركة بروكتر وجامبل
PPP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
SME	المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
SOY	جمعية روح الشباب لخدمة البيئة

UNDP	برنامِج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	برنامِج الأمم المتحدة للبيئة
UNESCO	برنامِج الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
UNVVA	هيئَة متطوعي الأمم المتحدة
USAID	الوكالة الأميركيَّة للتنمية الدوليَّة
VMS	خدمات البريد الصوتي
WFP	برنامِج الغذاء العالمي
YAPD	جمعية الشبان للسكنان والتَّنميَّة

ملخص تنفيذي

تقييم هذه الدراسة النطاق الحالي والمحتمل لمشاركة قطاع الأعمال في تحقيق أهداف الألفية للتنمية في مصر. وقد تم التوصل إلى نتائج هذه الدراسة وتوصياتها باستخدام منهج تشاركي وتشaurي. وتعتمد هذه النتائج والتوصيات على مراجعة مكثفة للأدباء بالإضافة إلى دراسات نوعية وكبيرة لعينة تضم شركات متعددة الجنسيات وشركات وطنية كبيرة وصغريرة ومتوسطة الحجم تعمل في مصر.

ويحدد الفصل الأول السياق الدولي لمشاركة القطاع الخاص في التنمية، حيث يوضح كيف يمكن للشركات أن تؤثر على المجتمعات من خلال إجراءاتها الداخلية وعبر انتشارها في الخارج، ومدى تكرار تحولها من المساهمات الخيرية التطوعية إلى استثمارات أكثر تنظيماً في المجتمع وإدارة فعالة لأعمالها التجارية الأساسية وسلسلة الإمداد والقيمة عبر هذه الأعمال لتحقيق منافع إيجابية أوسع في المجتمع. كما يلخص الفصل الأول المدى الذي يصل إليه البعض لتقليل دور قيادي في الدعم وحوار السياسات وبناء المؤسسات من أجل إفادة الأشخاص والمجتمع ككل. وبهذه الطريقة يمهد هذا الفصل لتقديم مدى ملائمة السياق الدولي بالنسبة للاقتصاديات الناشئة وبالنسبة لمصر على وجه الخصوص.

ويقدم الفصل الثاني نظرة عامة على أداء مصر الحالي فيما يتعلق بأهداف الألفية للتنمية الشاملة. وتتناول هذه الأهداف الجوع والفقر والتعليم والمساواة بين الجنسين ونسب الوفيات بين الأطفال والأمراض والمستدام البيئية والشركات من أجل التنمية. وتقارن إنجازات مصر الحالية المختلفة في مجال التنمية البشرية مع أداءها الإيجابي على المستوى الاقتصادي الكلي كما تشكل خلفية يمكن وفقاً لها النظر في المساهمات القيمة التي يمكن للقطاع الخاص تقديمها. ويختتم الفصل بوجوب تغيير أمرأساسي في طريقة تأدinya للأعمال وطريقة تأدinya للأعمال التنمية من أجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية بحلول عام ٢٠١٥.

يقدم الفصل الثالث النتائج الرئيسية لدراسة مجتمع الأعمال في مصر. فهو يجيب عن أسئلة مثل: ما هو مدى وشكل الدعم الذي يقدمه القطاع الخاص لأهداف الألفية للتنمية؟ نحو أي قطاعات الاقتصاد وفنان المجتمع والمناطق الجغرافية توجه الشركات جهودها؟ ما هي القيود التي يواجهها قطاع الأعمال في تصميم وتنفيذ حلول التنمية البشرية؟ ما هي النماذج الناجحة والتي يمكن تكرارها في قطاعات التنمية والأعمال والمجتمعات/المنظمات غير الحكومية؟ كيف يمكن لمؤسسات الأعمال والقطاع الحكومي والمنظمات غير الحكومية أن تتعاون فيما بينها لتحقيق أهداف الألفية للتنمية؟ هذا ويتناول الفصل دراسات الحالات محددة من مشاركة مجتمع الأعمال بالإضافة إلى التأكيد على أهمية دور الحكومة القانوني والتنظيمي لتسهيل الإجراءات والمدخلات.

ويلقي الفصل أيضاً الضوء على محدودية منهج "المشروع" قصير الأمد السائد في الوقت الراهن الذي يسعى نحو تحقيق الازدهار والرخاء للقراء. كما يؤكد على الحاجة إلى تركيز أكبر على تعبئة الموارد والحلول طويلة الأمد من أجل إنهاء الظلم الاجتماعي والاقتصادي. ويوضح الفصل من خلال تضمين دراسات حالة كيف يمكن للشركات رفع إمكانياتها للمساهمة في تحقيق أهداف الألفية للتنمية من خلال المؤسسات الخاصة الموجهة نحو التنمية وليس فقط النشاطات الخيرية، ومن خلال نشاطات الأعمال التجارية الأساسية وسلسلة الإمداد والقيمة والأعمال الريادية الاجتماعية ونماذج "قاعدة الهرم" بالإضافة إلى المزيد من نشاطات العطاء الاجتماعي التقليدية.

ويختتم الفصل بأنه على الرغم من الممارسة المتنامية للأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر، إلا إن جهود القطاع الخاص لا تزال مشتتة ومجزئة كما أن الاستثمار في الشركات من أجل التنمية محدود. وبدون تبادل أكبر للمعلومات، لن يتم بناء الثقة أو توفير فرص متساوية في جميع هذه المجالات. وفي مصر، تؤثر الجوانب الأساسية للحكومة الضعيفة بشكل سلبي على القطاعات الثلاثة جميعها - مؤسسات الأعمال والحكومة والمجتمع المدني - والتي أن يطرأ تغيير عام، فإنه لن يحدث تحسن في الوضع الإنساني للمصريين ولن تتحقق أهداف الألفية للتنمية. ويركز قسم كامل حول الأعمال الإنسانية على أهمية هذه الطريقة التقليدية للعطاء في التنمية المستدامة وتكافل المجتمع.

ويبحث الفصل الرابع الأمور التي تحفز الشركات بكافة أحجامها للانخراط في نشاطات داعمة للتنمية كما يحلل فرص اتخاذ إجراءات مستقبلية ضمن السياق الاجتماعي الثقافي والسياسي الراهن. كما يقترح هذا الفصل نموذجاً معيناً - جعل المنشآت الصغيرة ومتعددة الحجم مختبرات تعليمية لسبل معيشة - Entrepreniual - كأحد الحلول المحتملة، حيث أنه يربط ما بين الشباب والتعليم وسبل العيش - وهي ثلاثة مكونات حيوية لتحويل الاقتصاد بالبنية للذين في "قاعدة الهرم". ومن خلال إشراك الناس في أعمال مريحة ومحترمة ومتكيّن لهم من المساهمة في رفاهية أسرهم، سوف تكسر حلقة الفقر وتخلق بيئات تخلو من التوتر والنزاعات وانعدام الاستقرار.

ويركز الفصل الخامس على الجهات الوسيطة مثل المنظمات غير الحكومية وجمعيات الأعمال وغرف التجارة واتحادات مؤسسات الأعمال والوكالات والمؤسسات الدولية. فيمكن للجهات الوسيطة أن تجمع الأطراف المعنية والشركاء في مرحلة التخطيط لبحث الإجراءات التي ستؤدي إلى تحقيق أهداف الألفية للتنمية ودراستها وتقديمها وتصميمها وتنفيذها، بدلاً من قيامهم بتخصيص موازنات المشاريع فحسب.

وعلى الصعيد الدولي، تلعب الجهات الوسيطة دورا هاما في تسهيل حوار السياسات بين القطاعين العام والخاص وبالتالي خلق بيئة تمكن من قيام الشركات. ويورد هذا الفصل أمثلة ناجحة لشركات في مجتمع الشركات تنطوي على جمعيات تنمية وخيرية بالإضافة إلى منظمات غير حكومية أكبر ومنظمات تنمية دولية.

ويُختتم الفصل السادس بنماذج مقتربة لمشاركة مؤسسات أعمال بغرض تحقيق الأثر المنشود. وتتناول هذه النماذج أهداف الألفية للتنمية الثلاثة الأولى: الفقر والتعليم والصحة وتترك المجال مفتوحا لمزيد من النماذج فيما يخص باقي أهداف الألفية للتنمية.

وتدعو الملاحظات الختامية إلى "صفة" جديدة للتمكين من تبني حلول قطاع الأعمال في سبيل التنمية البشرية. ويجب على منظمات المجتمع المدني أن توسع شبكات شركائها لتشمل قطاع الأعمال وتنشر الوعي حول أهداف الألفية للتنمية واحتياجات المجتمعات المحلية. وتحتاج الحكومة لخلق المناخ المناسب للتغيير الاجتماعي والحكومة الجيدة وتحفيز مشاركة الأطراف المعنية. ويجب أن يعود القطاع الخاص إلى مرحلة التخطيط والتصميم الأولى ويعيد التفكير في الطريقة التي يؤدي بها الأعمال من أجل تصميم عمليات إنتاج ونماذج تقديم خدمات من شأنها تحقيق النجاح على طول سلسلة الإمداد والقيمة. ويطلب هذا قيادة جديدة من القطاع الخاص في مصر- قيادة تأخذ بعين الاعتبار استغلال مصادرها وتكنولوجياتها وابتكاراتها ومهاراتها الخاصة بحل المشاكل في سعيها لتحقيق أهداف الألفية للتنمية.

ويسعى المنهج الجديد إلى قياس "الخطوات المؤثرة للتنمية" للقطاع الخاص بالطريقة ذاتها التي يدعو فيها التغير المناخي إلى قياس "انبعاثات ثاني أكسيد الكربون" للشركات. وسوف تؤدي "الخطوات المؤثرة للتنمية" إلى ازدهار ظروف معيشية مستدامة عندما يوجه قطاع الأعمال إلى إعادة تصميم نشاطاته الجوهرية. وبمثل هذا التوجيه، يمكن أن تستهدف مؤسسات الأعمال بشكل مدروس فئات معينة من السكان وقطاعات من الاقتصاد ومواقع جغرافية وأوجه خاصة من الحرمان ومؤشرات تنمية.. الخ بطرق تضفي قيمة اجتماعية وأثراً تنميياً مع الحفاظ على نمو الأعمال وأرباحها في الوقت ذاته. وستكون مثل هذه الأمور المشجعة أساسية إن كانت رحلتنا ستأتي بنا إلى الوجهة الأخيرة المقصودة- وهو تحقيق أهداف الألفية للتنمية للشعب المصري.

خلفية

إن العالم الآن في منتصف الطريق نحو الموعد النهائي لتحقيق أهداف الألفية للتنمية في عام ٢٠١٥ الذي حدّدته الأمم المتحدة في إعلانها عام ١٩٩٩ ووّقه عدد من الدول الأعضاء في نظام الأمم المتحدة. والصورة العالمية بعيدة كل البعد عن الإيجابية على الرغم من التقدّم المحرّز في بعض المجالات. ويُشير الوضع في مصر إلى وجوب تغيير أمور معينة في الطريقة التي تؤدي بها الأعمال والطريقة التي تنتفي بها أعمال التنمية إن كنا نريد أن نحقق أهداف الألفية للتنمية. ويورد هذا التقرير حلولاً مبتكرة يمكن أن تحفز التقدّم نحو تحقيق التنمية البشرية للشعب المصري.

ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بـمراجعات قطرية وإقليمية للأوضاع الإنسانية كما يقيس الحرمان والتنمية البشرية. وقد شرع البرنامج الآن في مراجعة لمشاركة مؤسسات الأعمال في المجتمع من أجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية. وكجزء من تلك المراجعة، فإننا نقوم بتحديد معالم الوضع الراهن فيما يخص دور مؤسسات الأعمال في التنمية البشرية ونلقي الضوء على الاتجاهات الخالقة الواudedة ونحدد الفجوات ونقترح مناهج وشراكات جديدة ضمن حدود الثقافة والسياق المصري. ومن خلال تفحص دراسات حالة معينة من شركات من مختلف الأحجام والقطاعات والخروج بدراسات مساعدة مهمة، فإننا نبحث في سبل تحويل التحديات إلى فرص وتشجيع أفضل الممارسات الداعمة للتنمية القائمة والجديدة من قبل القطاع الخاص.

ونركز أيضاً في هذا التقرير على الكيفية التي يمكن فيها للشركات في مصر العمل في شراكة مع المجتمعات والحكومة لتحقيق أهداف الألفية للتنمية. وندرس على وجه التحديد كيف يمكن لمؤسسات الأعمال أن توسع أسواقها وتزيد من أرباحها وتحسن إنتاجها وإنتجيتها في الوقت ذاته الذي تبني فيه مؤسسات الأعمال المحلية وتحقق الازدهار وتساهم في الحد من الفقر وتشجع مشاركة المجتمعات المحلية وتمكينها. وتعتبر مصر سوقاً ناشئ ولكن مشاركة مؤسسات الأعمال من أجل التنمية لا تقصر فقط على الدول الغنية وأو الدول الكبيرة، لاسيما الشركات متعددة الجنسيات. فإن بحثنا يدل على أن الشركات الوطنية والأجنبية قد حققت النجاح والازدهار وفي الوقت ذاته قامت بتقليل الممارسات والتكنولوجيا للسكان ومؤسسات الأعمال المحلية. ويمكن أن يحدث هذا عن طريق توسيع قنوات التوزيع وسلسلة الإمداد والقيمة لتشمل مؤسسات الأعمال المحلية الصغيرة، أو تبني ممارسات تجارية عادلة وأنظمة حكومية توثر على الصناعة وبيروقراطية تتعلق بالتسجيل وعمليات خاصة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمنشآت المحلية الصغيرة والمتوسطة، أو توفير تسهيلات التمويل الأصغر والاتصالات السلكية واللاسلكية للمجتمعات المحلية. كما يناقشه التقرير كيفية خلق بيئة تمكن مؤسسات الأعمال من المشاركة في التنمية مع إلقاء الضوء تحديداً على أدوار الحكومة والمجتمع المحلي والجهات الوسيطة.

يتناول التقرير على وجه التحديد السياغ المصري وأهداف الألفية للتنمية. وبينما يميل النقاش على المستوى الدولي حول انخراط مؤسسات الأعمال مع الفقراء إلى التمحور حول كيفية تمكن مؤسسات الأعمال من التأثير على أولئك الذين هم خارج دائرة الرفاهية من خلال سلسلة الإمداد والقيمة والاستثمار في المجتمع والأعمال الخيرية، فإن هذا التقرير يستخدم أهداف الألفية للتنمية والمؤشرات المصاحبة لها والأهداف محددة المدة والتي يمكن قياسها كنقطاط مرجعية. وتعد هذه معايير وطنية يجب على مصر كدولة أن تحقّقها.

وقد قام فريق المشروع بإعداد هذا التقرير بالتشاور مع مكتب شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كجزء لا يتجزأ من مبادرة الأسواق الشاملة المتّنامية والتي تتلخص أهدافها الرئيسية في تعزيز الوعي وتوفير وسائل الأبحاث والوسائل التحليلية التي ستتمكن قادة الأعمال وصانعي السياسة وممارسي التنمية من إيجاد أسواق أكثر شمولاً للفقراء. وقد نشأت المبادرة الراهنة من الحاجة إلى فهم أفضل للكيفية التي يمكن فيها لمناهج التنمية البشرية المعتمدة على الأسواق من القيام بما "ينفع" الناس الذين يعيشون في الفقر في نفس الوقت الذي تنفع فيه مؤسسات الأعمال. وتقوم المبادرة على افتراض أن "الأسواق الشاملة" التي توفر للقراء القدرة على الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية وتمكنهم اقتصادياً بوصفهم عمالاً ومنتجين يمكنها أن تساعد في انتشالهم من الفقر. ويتم تنسيق المبادرة من خلال حوار بين الأطراف المعنية المتعددة بما في ذلك الشركاء من مختلف المؤسسات التي تشمل وكالات التنمية ومنظمات الأعمال الوسيطة الدولية وغرف التجارة وخبراء من مؤسسات أبحاث في الشمال والجنوب تعمل جميعها على ربط الأعمال والتنمية.

يقوم الافتراض الرئيسي للتقرير على أن سياق التنمية الخاص بمصر يتطلب من القطاع الخاص لعب دوراً أعظم في مواجهة أعداد السكان المتّنامية والضغط التنموية وفي سد النقص في موازنات القطاع العام. ونحن نؤمن بأن القطاع الخاص يجب أن يصبح شريكاً أكثر مسؤولية في تنمية الناس والمجتمعات. ويعمل السياغ والمؤشرات التنموية الحالية في مصر كدعوة للشركات إلى إعادة تقييم مسؤولياتها تجاه جميع الأطراف المعنية. وبينما تأخذ الشركات دافع الربح بعين الاعتبار، يمكنها استيعاب وتنفيذ دور جديد لها في تحقيق الرفاهية وتوفير الفرص للجميع في المجتمع. وب يأتي هذا انسجاماً مع ثقافة التكافل والعطاء القائمة التي تتميز بتقديم الصدقات - "الزكاة" - في المجتمع المسلم وتقديم العشور في المجتمع المسيحي. ونحن نرى هذا على نطاق واسع في الأعمال الخيرية والمساعدات للمحتاجين والتواصل معهم. ويبحث التقرير عن نماذج لمشاركة قطاع الأعمال في المجتمعات المحلية مرتكزاً على استثمار الشركات بين القطاعات الثلاثة: المجتمع المدني ومؤسسات الأعمال والحكومة.

وقد قام بإجراء هذه الدراسة فريق من مختلف التخصصات بالاستعانة بمنهج شراكة بين القطاع الخاص والقطاع غير الربحي والحكومة والمجتمع الأكاديمي وخبراء مستقلين. وقد استندت الدراسة إلى خبرات مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدولي وتلك الموجودة في القاهرة ووزارة الاستثمار وشركتين منخرطتين بنشاط في أعمال المجتمع - فودافون ومجموعة منصور - والشركة المصرية للدراسات والتدريب والتنمية الإدارية (CID) وجانيت بريز، مستشاره المسئولية الاجتماعية للشركات وممثل منتدى قادة الأعمال الدوليين (IBLF). وقد تم تقديم ورقة بحثية من الدكتورة باربارا إبراهيم، مديرية مركز جيرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية في الجامعة الأمريكية في القاهرة. وقد جاءت مراجعة الأديبيات حول أفضل الممارسات المحلية والدولية مكملة للدراسة الكمية التي أجرتها ACNielsen. بمساعدة مركز خدمات التنمية (CDS) خلال مرحلة المقابلات المنظمة.

ويتم أيضاً توضيح منهج الشراكة الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ هذه الدراسة بشكل أكبر من خلال التشاورات التي جرت مع المجموعات الوسيطة وجمعيات الأعمال والشركاء الذين تمت دعوتهم لإبداء آرائهم حول الموضوع المطروح في عدة اجتماعات. وفيما يلي الهدف من هذه التشاورات فيما يتعلق بأهداف الألفية للتنمية:

- تقييم الأثر التنموي لنشاطات قطاع الأعمال

- تحديد المبادرات الراهنة التي يقوم بها القطاع الخاص

- إعداد دراسات مفصلة عن الشركات / الحالات المختلفة تتضمن مراجعة شاملة لنشاطاتها وبرامجها وسياساتها وشراكاتها

- زيادة الوعي وتشجيع الحوار بين الأطراف المعنية الرئيسية

- وضع وانخراط قطاع الأعمال في هذه المجال

وقد نجحت الدراسة من خلال هذه العملية في:

- إلقاء الضوء على مدى إسهام قطاع الأعمال في تحقيق أهداف الألفية للتنمية وما إذا كانت تقوم بذلك من خلال الأعمال الخيرية أو الاستثمار في المجتمعات أو المسئولية الاجتماعية للشركات أو نشاطات أعمالها التجارية الأساسية.

- التأكيد على مدى أهمية أهداف الألفية للتنمية بالنسبة لقطاع الأعمال وكيف يمكن جعلها أكثر ارتباطاً بها.

- تحديد السياسات التي تحتاج إلى إصلاح من قبل الحكومة حتى تبادر الشركات بنشاطات لمساعدة مصر على تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

إن المراجعة الدولية والوطنية للأبحاث والبيانات المتوفرة، قد شملت جمع دراسات الحالة وتحديد عوامل النجاح والفشل فيما يخص مشاركة وانخراط الشركات والمشاركة في التنمية البشرية وتحقيق أهداف الألفية للتنمية بدلاً من التركيز على انخراط مؤسسات الأعمال في الاقتصاد بشكل عام. وقد كانت معرفة القطاع الخاص المحدودة عن أهداف الألفية للتنمية ولغة التنمية ثمة عقبة أمام إجراء البحث.

وفيما يلي بعض القضايا العامة التي يبحثها التقرير:

- كيف يمكننا معالجة الظاهرة الحالية للبطالة؟

- هل نقوم بإشراك قطاع الأعمال في تقليل الفقر في القرى وتشجيع نمو القطاع الخاص في الاقتصاديات الريفية إلى الحد الذي يمكننا من خلاله وقف الهجرة من الريف إلى الحضر؟

- هل تم تصميم استثمارات القطاع الخاص واسعة النطاق بشكل يحفز الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاستعانة بمصادر خارجية من وإلى الشركة الأم وسلسلة الإمداد والقيمة والتوزيع؟

- هل تمأخذ هذا المنهج بعين الاعتبار أو هل تعتبر أعمال التنمية البشرية مسئولية و مجال عمل الحكومة والجمعيات الأهلية ومجتمع الجهات المانحة؟

- هل تشجع البيئة الحالية في مصر انخراط مؤسسات الأعمال في التنمية؟ وما هي آليات وقوى التمكين التي تحتاج إلى توظيفها من أجل رؤية تقدم أعمال التنمية من خلال القطاع الخاص بالشراكة مع الحكومة والمجتمع المدني؟



تطور المشاركة الاجتماعية لقطاع الأعمال في التنمية

لقد حدث تطور المشاركة الاجتماعية للشركات ضمن سياق جدال دولي حول العولمة. وقد تم تسليط الضوء على هذا الأمر نتيجة لفشل كثير من الشركات والحكومات في ضمان تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للجميع في الدول المدنفة على التجارة الدولية. وفي مصر، لا تزال بعض العلاقات التقليدية التي وجدت قبل التحول إلى التصنيع مستمرة إلى حد ما ولكنها تتلاشى بسرعة مع ابتعاد القرى والأحياء الفقيرة عن القطاع الخاص المتنامي. وكان لابد للشركات متعددة الجنسيات، التي تلبى احتياجات مستهلكين على وعي ودرأية عالية، أن تبحث عن مناهج وحلول أعمال جديدة لمعالجة المشاكل الراهنة التي تتوارج من عمال الأطفال في مصانع الموردين في الشرق الأقصى إلى الانتهاكات البيئية والعلاقات التجارية غير المتوازنة. ومن ناحية أخرى، كان لابد للشركات المصرية الكبيرة أن تتمسك بالمعايير الصناعية الجديدة والالتزام الداخلي من أجل اختراق أسواق التصدير. وبالنسبة لأغلبية مؤسسات الأعمال المصرية، فإن المسافة التي تفصل بينها وبين المجتمع المحلي تحدد مدى إدراكها لاحتياجاته. فقد بدأت هذه الشركات بتحويل طريقتها التقليدية والثقافية للعطاء من أعمال خيرية في الاقتصاد الشعبي إلى أساليب أكثر تنظيماً وهيكلة ابتداءً من إنشاء مؤسسات خيرية.

تعريفات

تفاوت تعريفات انخراط الشركات في التنمية وتتغير مع الزمن، لكن الشركات التي تتحمّل مسؤولية اجتماعية قد تبنت بشكل أساسى المفهوم الذى يقضى بأنها ليست مسؤولة عن آثارها المالية فحسب، بل عن آثارها الاجتماعية والبيئية أيضاً. وهي تضع الأنظمة المناسبة لضمان أخذها لهذه الآثار بعين الاعتبار في عملية صنع القرار اليومية والاستثمار مع الأطراف المعنية على أساس متواصل لضمان التحسين المستمر. أما في مصر فتعد الأطراف المعنية غير منظمة أو مرتبطة بشبكات أو غير مطلعة على القضايا إلى الحد الذي يمكنها من خلاله المشاركة في حوار والتعاون في عمل جماعي هذا بالإضافة إلى أن تعريفات انخراط الشركات لا زالت تحددها الثقافة وهي تستمد من أنماط وعلاقات تاريخية. ويتيح هذا فرصة لتحديد وتصميم نماذج جديدة محلية لانخراط الشركات تنبع من ثقافة الأعمال الخيرية.

في مثل هذه الظروف، من المهم إيجاد بيئة تمكن لإيجاد حلول تقام فيها الشركات وجمعيات الأعمال المصرية بدور قيادي. ويطلب هذا قطاعاً خاصاً حيوياً وحكومة داعمة وشركاء في المجتمع بالإضافة إلى الوسائل الالزمة لتحديد الممارسات الجيدة وتعزيزها وتكرارها. ويجب الأخذ بعين الاعتبار النماذج الدولية والمحلية الجيدة الداعمة للتنمية والعادات والتقاليد. ويجب أن تكون النقاشات المطروحة لتشجيع القطاع الخاص على لعب دور في التنمية منسجمة تماماً بشكل خاص مع المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في الاقتصاديات الناشئة - المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمؤسسات التي تمثلها.

إذا ما هي التعريفات والنماذج الراهنة لمشاركة وانخراط الشركات في السياق العالمي المتقدم والنامي؟ هل تعد النماذج الدولية التي يتم الترويج لها في الوقت الراهن مفيدة في تحريك وحشد مؤسسات الأعمال في الاقتصاديات الناشئة مثل مصر؟ ما الذي نستطيع تعلمه من الممارسين الرواد وهل هو قابل للتطبيق في السياق المصري؟

السياق الدولي

في أواخر الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم، أصبحت أهمية بناء علاقات ثقة مع نطاق أوسع من الأطراف المعنية أمراً واحداً. وفي هذا الوقت، كانت العديد من الشركات تخفض عملياتها المحلية لصالح تحقيق إنتاج أقل كلفة أو البحث عن مراكز في بلاد أخرى. ولم تعد المجتمعات ترتبط مع تلك الشركات بعلاقات وثيقة كما أن قيمة العلامة التجارية التي تم تكوينها عبر سنوات خدمة المجتمعات ذاتها قد ضعفت. وقد استغلت المنظمات غير الحكومية هذا الأمر للفت الانتباه إلى قضيتها بإلقاء الضوء على نطاق نشاطاتها الخارجية والتفوق الذي يعزى إلى اهتمامات المساهمين المتعلقة بقضايا العمال. وقد أخذت المنظمات غير الحكومية على عاتقها القيام بدور "منظم دولي". ومن خلال انتقاد الشركات لتطبيقها معايير أدنى في الخارج مما تفعل في بلدانها، فقد أبرزت أيضاً مخاطر السمعة والنتائج الأساسية التي تدل على الفوائد الأولية للمؤسسة.

وبعد ذلك فترة بحثت خلالها شركات عدة عن حلول سريعة للإصلاح. ومع مرور الوقت، أصبح من الواضح أنها ستبقى محظوظة لأنها بحاجة إلى تغيير عملياتها وتكون علاقات بناءة مع المنظمات غير الحكومية وغيرها. وإن بعض المنظمات غير الحكومية، على الرغم من حذرها في التعاون مع الشركات، إلا أنها مستعدة للتواصل. وقد تبني التوجه المرتبط بالسوق لمؤسسات الأعمال مبادئ المساءلة والإبلاغ على مستوى عالمي، لكن لم يركز بالضرورة على تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

وقد ظهرت على الساحة الدولية مؤشرات أداء رئيسية مثل مؤشر داو جونز للاستدامة^١ ومؤشر FTSE4Good^٢ وعلى نحو مشابه، فإن مبادرات رئيسية مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومبادرات محددة لقطاع معين مثل Equator Principles^٣ لقطاع الخدمات المالية، تلقي الضوء على أمثلة قامت فيها الشركات بدور قيادي في معالجة القضايا الهامة.

يجادل البعض أن إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات يسعى إلى صرف الانتباه عن بعض الممارسات السيئة. واستجابة لذلك، فإن ممارسة التأمين العالمي واستخدام معايير مشاركة الأطراف المعنية، مثل A100^٤ وأطر عمل إعداد التقارير مثل مبادرة إعداد التقارير العالمية^٥، تروج لمعايير جديدة للمسؤولية وتعكس مدى تعقيد الجدال القائم حالياً.

تعد التقارير العالمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات أداة مثيرة للجدل تسعى من خلالها الشركات إلى طمأنة الأطراف المعنية بأنها تقوم بمعالجة مخاوفهم وقضاياهم. وثمة جدال متواصل ومتنامي حول قياس المسؤولية الاجتماعية للشركات واستخدمتها في إعداد تقاريرها.

العمل وأهداف الألفية للتنمية (MDGs)

في حين أنها ليست اللغة الطبيعية للأعمال، توفر أهداف الألفية للتنمية إطار عمل مهم لإعداد التقارير حول الطريقة التي تساهمن بها الشركات في تنمية المجتمع، لا سيما في العالم النامي والاقتصاديات الناشئة.

وفي السعي لتشجيع مشاركة مؤسسات الأعمال في تحقيق أهداف الألفية للتنمية في الاقتصاديات الناشئة، فإن التوجه بين بعض المنظمات الوسيطة مثل (منتدى قادة الأعمال الدوليين IBLF)^٦، هو التركيز على مضاعفة نتائج التنمية الإيجابية إلى الحد الأقصى. ويمكن اكتشاف ذلك من خلال المساهمات التطوعية وعمليات مؤسسات الأعمال التجارية الأساسية وسلسلة الإمداد والقيمة والدعم وحوار السياسات وبناء المؤسسات. ويُعتمد هذا المنهج من الاعتقاد بأنه بينما يجب على الشركات أن تواصل التركيز على الأداء المالي، فهي قادرة على إضافة منافع كبيرة أخرى للمجتمع عن طريق تطبيق التفكير الخالق الخاص بحل القضايا المتعلقة بالتنمية. وثمة فرصة لفعل هذا في السياق المصري، على سبيل المثال إشراك أولئك المهتمين بتحقيق أهداف الألفية للتنمية الخاصة بمصر في النقاش والعمل الجماعي.

المؤسسات التطوعية في المجتمع

وتشمل هذه التبرعات والبرامج التطوعية أو الاستثمار في المجتمع، على سبيل المثال الصحة أو التعليم، أو المبادرات التجارية التي تعود بمنفعة على المجتمع (مثل رعاية المناسبات الثقافية أو التسويق المرتبط بقضية بعينها).

وتلتزم عدد من الشركات بالتبرع بنسبة من الربح قبل الضريبة لدعم قضايا المجتمع. وقد يكون لدى المؤسسات الخاصة المحلية

^١ تم إطلاقه في ١٩٩٩ ويتابع الأداء المالي لأكبر ١٠٪ من قادة الاستدامة في العالم البالغ عددهم ٢٥٠٠ بين ٥٨ مجموعة صناعية. ويتم جمع المعلومات من خلال استبيان ومن مصادر متوفرة لل العامة.

^٢ www.ftse.com/indices/FTSE4Good_Index/index.jsp

^٣ يقياس الأداء المالي للشركات التي تلتزم بمعايير مسؤولية الشركات المعترف بها عالمياً.

^٤ www.equator-principles.com

^٥ تم إطلاقها في ٢٠٠٣ وتم مراجعتها في يونيو ٢٠٠٦، وتتوفر إطار عمل لمعالجة المخاطر البيئية والاجتماعية في تمويل المشاريع.

^٦ www.accountability21.net/aa1000/default.asp

^٧ إطار عمل لتحسين نوعية التصميم والتنفيذ والتقييم والتواصل والتأمين الخاص بانخراط الأطراف المعنية

^٨ www.globalreporting.org

^٩ تطور وتنشر إرشادات مطبقة عالمياً لإعداد تقارير عن الاستدامة للاستخدام التطوعي.

^{١٠} www.iblf.org

الصابون عن طريق التركيز على الاستفادة الصحية والنظافة الشخصية، كما أبرزت في تقريرها الخاص بمسؤولية الشركات الاجتماعية أثارها الاقتصادية الإيجابية الأوسع التي تشمل إيجاد الوظائف والمصادر الثابتة للدخل.^٩ إلا أن العديد يعبرون عن مخاوفهم بأن حجم الشركات متعددة الجنسيات ومواردها تعطيها ميزة غير عادلة على الموردين المحليين وبالتالي تخرجهم من السوق، حيث أن إمكانيات هؤلاء الموردين محدودة.

وتأتي الفرص الأخرى لتناول أهداف الألفية للتنمية من العمل مع شركاء أعمال في سلسلة الإمداد والقيمة. ففي جنوب أفريقيا على سبيل المثال، قامت الشركات بالتصدي لمرض الإيدز بين العمال المهرة وأيضاً في المجتمعات المحلية إلى الموردين والموزعين. وإن منع المزارعين من استخدام المبيدات الحشرية الضارة يمكن أن يساعد في حماية النظام البيئي والحلوقة دون تلوث المياه. ويطلب التنفيذ الناجح لمثل هذه البرامج إلى مساهمة المجتمع بأكمله. وفي كثير من المجتمعات، ثمة عوائق رئيسية أمام تحقيق النجاح. وتشمل هذه العوائق الفساد في الأجهزة المحلية الحكومية وانعدام الثقة تجاه قطاع الأعمال والحكومة وصعوبة العثور على شركاء موثوقين في المجتمع المحلي وعدم معرفة طرق العمل في شركات وغياب المصادر المخصصة لتشجيع التعاون. وفي مثل هذه المواقف، تعد رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة أساسية في الكثير من الأحيان.

ويوفر واقع عمال الأطفال في مصانع الموردين في آسيا أساساً منطقياً للمشاركة المستدامة في السعي نحو تحقيق أهداف الألفية للتنمية. وبالنسبة لهذه القضية وكثير غيرها، يجب توضيح أسباب الاستثمار في تنمية مصر حتى يتم بناء علاقات طويلة الأجل مع الجمعيات الأهلية والحكومة ومؤسسات الأعمال الكبيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة قائمة على الثقة ووجهة نحو الاستثمار في التكنولوجيا وتعزيز المهارات وممارسات الإدارة. وتوضح الأساليب والطرق التعاونية، مثل مبادرة علاقات الأعمال في^{١٠} فيتنام، كيف يمكن للشركات خفض التكاليف ورفع الإنتاجية ومعايير الجودة وزيادة التوظيف والأهم من ذلك تحسين أوضاع العمال وأسرهم.

وهناك أمثلة لشركات توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT لمساعدة المنتجين في التحقق من أسعار السلع الدولية وتجاوز الوسطاء وضمان وصول دخل أكبر للمزارعين.^{١١} وتوضح هذه الأمثلة أهمية العمل التعاوني لمعالجة قضايا عديدة تتعلق بالتنمية تؤكد عليها أهداف الألفية للتنمية.

والعالمية هبات كبيرة جداً وقد تقدم منحاً للمنظمات الوطنية والدولية غير الربحية العاملة في الدول النامية. ولدى كثير من الشركات إدارة مستقلة لإدارة هذه الأعمال الخيرية.

إن مراقبة وقياس النتائج في المجتمع والشركة وعلى الأ Medina القصير والطويل آخر في التسامي. وتباحث الشركات عن شركاء في المجتمع وتستخدم آليات مثل نموذج لندن لقياس الاستثمار في المجتمع (London Benchmarking Model)^٧ لحساب الأثر والقيمة الكاملتين لبرامج المجتمع.

عمليات الأعمال التجارية الأساسية وسلسلة الإمداد والقيمة

خلال قيامها بالأعمال اليومية، تكون أمام الشركة فرص لرفع معاييرها أعلى من الحد الأدنى من الالتزام والتأثير إيجابياً على أولئك الذين تتفاعل معهم. ومن خلال الارتباط الفعال مع الموظفين، بإمكانها زيادة فرص التنمية المهنية إلى الحد الأقصى. كما تطبق معايير بيئية لخفض استهلاك الطاقة ومخلفاتها، عن طريق برامج إعادة التدوير وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. كما بإمكانها دعم التواصل الصارق مع العمالء عن منتجاتها وخدماتها. وفيما يخص آثارها غير المباشرة من خلال سلسلة الإمداد والقيمة والقواعد الأخلاقية للاستعانت بمصادر خارجية وبرامج بناء القرارات، يمكنها مساعدة الموردين والموزعين في تحسين أداء عاملاتهم وتقليص الأضرار البيئية المترتبة على أعمالهم.

وفي مجال مشاريع البنية التحتية والشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs) لإمداد المياه أو الصرف الصحي أو الكهرباء مثلاً، يمكن للأثر على أهداف الألفية للتنمية أن يكون عظيماً وثمة أمثلة كثيرة على الشركات التي "تدرك بشكل غير تقليدي" من أجل زيادة المنافع العائدية على الفقراء من جراء أعمالها الهادفة للربح أيضاً.

وتسعى الأمم المتحدة عن طريق برنامج الأعمال المستدامة الناشيء^٨ إلى الترويج لنماذج من شأنها أن تفتح أسواقاً جديدة في الوقت ذاته الذي تخدم فيه الأقل حظاً والعمالء الذين يسكنون في مناطق نائية جغرافياً. ويوضح العدد المتزايد لما يسمى "نماذج قاعدة الهرم" كيف يمكن للشركات أن تستغل الخبرات المحلية لتكيف منتجاتها وخدماتها القائمة وقنوات التوزيع الخاصة بها من أجل توسيع أسواقها وتحقيق منافع إضافية للفقراء. على سبيل المثال، قامت شركة يونيليفر في أندونيسيا بتسويق منتجاتها من

www.lbg-online.net ٧

معيار قياسي عالمي للمساهمات المجتمعية للشركات (نقداً، ولأجل وبشكل عيني وتكاليف الإدارة) ونتائج الأعمال والمجتمع والأثار طويلة الأجل التي تستخدمنها الشركات متعددة الجنسيات في تقاريرها الوطنية والعالمية وكأساس لقياس الأداء في الأسواق الرئيسية.

www.undp.org/partners/business/gsb/ ٨

٩ كلائي، جايسون. اكتشاف العلاقات بين الأعمال الدولية وتقليص الفقر: دراسة حالة أجرتها يونيليفير في أندونيسيا. أوكسفام جي بي، نوفيب أوكسفام هولندا ويوني ليفن، ٢٠٠٥.

www.ibif.org/re.gions/asia/vietnam.js ١٠

في عام ١٩٩٩، تعاون مصنعي الأحذية والحكومات والوكالات متعددة الأطراف والشركات متعددة الجنسيات ووكالات الصحة والسلامة مع بعضها بعضاً لتحسين ظروف العمل مما ترج عنه تحسينات بمعدل ٦٠٪ في مجال الصحة والسلامة. وقد توسيع المبادرة الآن لتشمل قطاع الملبوسات.

www.kacekenya.co ١١

المناصرة وحوار السياسات وببناء المؤسسات

المتعددة الجنسيات أم أنهم سيضعون رؤية مصرية خاصة بهم حول التنمية العادلة في الوطن أو خارجه.

ويجب الانتباه إلى الدور القيم للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تناول أهداف الألفية للتنمية. وتشير تقديرات موثوقة على نطاق عالمي إلى أن هذه المنشآت تشكل ٩٠٪ من الأعمال و٥٠-٦٠٪ من التوظيف.^{١٨} فهي تساعد في التحول من اقتصاديات الزراعة إلى الاقتصاديات الصناعية وأيضاً النمو المتكافئ. وتتمتع هذه المنشآت الزراعية البحتة بوصول شعبي أكبر من الشركات متعددة الجنسيات. كما أن فهمنا السليم لاحتياجات المجتمع يمكنها من تطوير منتجات وخدمات ملائمة في الوقت ذاته الذي تحقق فيه الدخل والوظائف وتوجه العطاء والهبات الخيرية نحو الفقراء والأقل حظاً. ومن خلال بناء شبكاتها مع الموردين في المناطق المحرومة، إما لدعم عملياتها الراهنة أو تطوير منتجات وخدمات جديدة لمنمازح قاعدة الهرم فهي تسهل بذلك حصولهم على التكنولوجيا والتمويل والمهارات.

إلا أن نجاح المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وقدرتها على تناول أهداف الألفية للتنمية يعتمد على أكثر من مجرد التدخلات السابقة. وتلعب الحكومة دوراً هاماً بحيث توفر البنية التحتية وخدمات التعليم والتدريب والصحة المناسبة. وتعمل معظم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الاقتصاد الشعبي غير المنظم، بعضها اختيارياً ولكن الكثير منها بسبب العبء الثقيل الليبروغراتاطية ومستويات التعليم وتوقعات العمال المتدينة.

ولا يزال العطاء الإجتماعي أكثر أشكال العطاء للشركات وضوها في المجتمع. وتتربع كثير من الشركات الكبرى لمنظomas وطنية بارزة تعالج قضايا شعبية مثل التعليم والصحة وينصب تركيزها على تكوين علاقة بدرجة أقل من التركيز على النتائج. وعادة ما تقدم الشركات المحلية والمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تبرعات خيرية دون توقعها الحصول على مقابل. وعادة ما تؤسس الشركات الكبرى التي تديرها الأسر مؤسسات تخليداً لذكري مؤسسيها وهي تساند المجتمع في مجالات مثل الصحة والتعليم. وتقوم ببناء دور للعبادة وتدعيم دور الأيتام وتقدم مساهمات خاصة لمساعدة الموظفين والآخرين في المجتمع المحلي.

المضي قدماً

إذا هل نحن محظون في تعليق آمالنا على قطاع الأعمال لتحقيق أهداف الألفية للتنمية؟

كما تم الإشارة سابقاً في هذا الفصل، فإن كثيراً من الشركات مستعدة لتحمل مسؤوليتها المتعلقة بإدارة عملياتها مع الأخذ بعين

لقد أظهرت عدة دراسات أن إخلاص المدراء التنفيذيين وكبار المدراء والتزامهم وقيادتهم الشخصية أمراً حاسماً في تحريك الشركات نحو المشاركة في قضايا تتعلق بالتنمية. وعلى صعيد خارجي، يمكن أيضاً للمدراء التنفيذيين وكبار المدراء الذين يدعون مشاركة مؤسسات الأعمال في قضايا تنمية أوسع أن يكونوا الحافز لحوار السياسات ونشاط الشركات. وبينما تكون أحياناً مجرد وسائل لإدارة المخاطر، فإن المبادرات واسعة النطاق والمحددة بصناعة معينة مثل التحالف العالمي من أجل التغذية المحسنة (GAIN)^{١٢} وبمبادرة الاتجار الأخلاقي (ETI)^{١٣} ومجلس رعاية الغابات^{١٤} وبمبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية^{١٥} وانشر ما تدفع What You Pay^{١٦} Publish What You Pay تتخطى مجرد خدمة مصالح الشركات الفردية. وفي الشرق الأوسط، تم اعتماد وتنفيذ مبادرة التعليم المصري^{١٧}، التي توفر مدخلات لتكنولوجيا المعلومات والتدريب في مدارس حكومية تجريبية. ويعود الدعم الحكومي المركزي أمراً ضرورياً لتسهيل الشبكات وتوليد الالتزام بين الأطراف المعنية كما أن قطاع الأعمال يساهم وبشكل أساسي في التكنولوجيا والابتكار والخبرة الإدارية بالإضافة إلى أن القطاع غير الربحي يقدر الاحتياجات ويقدم الحلول الراهنة والمحتملة. إن الجمع بين كافة هذه الأمور يخلق إمكانيات كبيرة لتحسين التعليم ووصوله إلى أقر الفقراء وتلبية احتياجات الناس في قاعدة الهرم بطرق أكثر استهدافاً وفعالية.

الم دوللات المستقبلية لانخراط مؤسسات الأعمال في الاقتصاديات الناشئة

تدرك مؤسسات الأعمال في الاقتصاديات الناشئة أن هناك ثلاثة مشاكل هيكلية تعيق نموها وأرباحها. والمشكلة الأكثر وضوها هي نقص العمالة الماهرة على جميع مستويات العمل. وقد نجم هذا عن عدة عوامل من بينها نظام تعليمي لم يستجب لاحتياجات السوق ويحتاج إلى تغييرات هيكلية كبرى من أجل دفع البلد وقطاع الأعمال إلى الأمام. وتتركز المشكلة الثانية في التوفير المحدود للمعلومات والقيود المفروضة على حرريات الجمعيات، الذي يعتبر كلاهما ضروريان لمجتمع يتواصل عبر الشبكات. أما المشكلة الثالثة فهي ببروغراتاطية نظم متعددة وغياب الشفافية.

وتُخرج مصر الآن شركات متعددة الجنسيات خاصة بها. وتعمل هذه الشركات في المنطقة العربية والشرق الأوسط وأفريقيا. ويسأله الكثير إذا كانوا سوف يتبعون نماذج الشركات الأجنبية

www.gainhealth.org ١٢

www.ethicaltrade.org ١٣

www.fscus.org ١٤

www.eitransparency.org ١٥

www.publishwhatyoupay.org ١٦

www.jei.org.jo/ ١٧

١٨ لويتنكينهورست. دبليو. المسؤولة الاجتماعية للشركات وأجندة التنمية. واقع المشاركة النشطة للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، ٤٠٠٢

تحليل الفعالية الحقيقة للنماذج الوطنية والدولية لانخراط الشركات في التنمية، والتي ترتكز على إمكانيات الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية الكبرى والمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تحقيق أهداف الألفية للتنمية. توضيح الأساس المنطقي لانخراط الشبكات فيما يتعلق بأهداف الألفية للتنمية في السوق المحلي ووضع بناء على ذلك لائحة للنشاطات لمؤسسات الأعمال والحكومة والمجتمع المدني والتي من شأنها أن تساعد في إيجاد بيئة تمكن من رفع المشاركة الداعمة للتنمية من قبل الشركات متعددة الأحجام وقطاع الصناعة.

تحديد القادة والوسطاء المحايدين القادرين على حشد الجهود التعاونية التي تشتمل احتياجات وتوقعات جميع الشركاء وتقييم بدقة وافتتاح الأداء الناتج عن ذلك وتعزيز مسؤولية الجميع.

- الاعتبار اهتمامات ومصالح الأطراف المعنية. وثمة أمثلة ملهمة كثيرة عن الشركات التي تتناول أهداف الألفية للتنمية من خلال برامج العمل التطوعي في المجتمع و مجالات الأعمال الرئيسية والمناصرة في مجتمع الأعمال الأوسع والمساهمة في حوار السياسات وبناء القدرات المؤسسية.

- إلا أنه نظراً للأعباء الكثيرة من الأطراف المعنية النافذة في أنحاء العالم والتحديات الضخمة التي تواجهها الدول النامية، فهل من المستطاع أن تضع مؤسسات الأعمال مصالح الناس المهمشين اقتصادياً وجغرافياً ضمن أولوياتها، كما هو موضح في أهداف الألفية للتنمية؟ هل يجب أن تركز الجهود على القطاعات الأخرى - الهيئات الحكومية الوطنية والدولية ومجموعات المجتمع المدني ومؤسسات الأعمال المحلية الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم؟

وتفتفق مراجعة دولية للممارسات الجيدة فيما يتعلق بالانخراط الداعم للتنمية لمؤسسات الأعمال في الدول المتقدمة والنامية مع ذلك وتفترض أن طريق التقدم قد يكون من خلال:



أهداف

الألفية

للتنمية

في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في سبتمبر ٢٠٠٠، تبني أكبر تجمع من قادة العالم في التاريخ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي يلزم الأمم بمشاركة عالمية لتقليل الفقر المدقع ووضع سلسلة من الأهداف محددة الأجل، مع موعد أقصاه عام ٢٠١٥. وقد أصبحت هذه الأهداف تعرف بأهداف الألفية للتنمية (MDGs). وحتى تصمم مؤسسات الأعمال برامج انخراط الشركات الخاص بها، فمن المهم أن تصبح على علم ودرأة بإطار عمل أهداف الألفية للتنمية.

الهدف ١: تقليل الفقر والحرمان الاجتماعي/ القضاء على الفقر المدقع والجوع

بلغ عدد الفقراء في مصر في عام ٢٠٠٢ حوالي ١١ مليون، أي ١٦,٣٥٪ من عدد السكان الكلي. وفي العام نفسه، وصل عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ٣,٨ مليون نسمة، أي ٥,٦٪ من عدد السكان الكلي.^{١٩} ووفقاً لتقرير التنمية البشرية الخاص بمصر لعام ٢٠٠٥، فإن العدد الكلي لأولئك الذين يعيشون في الفقر في عام ٢٠٠٤ كان ١٤,١ مليون (٧٪ من عدد السكان الكلي)، ٣,٣ مليون منهم يعيشون في فقر مدقع. وهكذا، فقد ازداد عدد الفقراء في مصر بالمعنى التام والنسب المطلقة. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت حصة الدخل لأفقر ٤٠٪ من السكان من ٢٢,٧٪ في ٢٠٠٣ إلى ٢٠,٣٪ في ٢٠٠٤. والتعريف العالمي المعتمد على نطاق واسع للفقراء هو: أولئك الذين يعيشون بأقل من ٢ دولار في اليوم بقوة شراء العملة

وتعالج أهداف الألفية للتنمية الفقر المدقع في أبعاده المتعددة - الدخل والجوع والمرض وغياب البنية التحتية الملائمة والمأوى والحرمان في حين تروج للمساواة بين الجنسين والتعليم والاستدامة البيئية. وتتناول أهداف الألفية للتنمية حقوق الإنسان - أي حقوق كل شخص في الصحة والتعليم والمأوى والأمن.^{١٩}

ويجب تحقيق أهداف الألفية للتنمية المذكورة أدناه على مستوى القطر، وليس على المستويين الإقليمي أو العالمي فحسب.

وثمة ١٨ غاية و٤٨ مؤشراً يحدد هذه الأهداف (انظر الملحق ١). فهي تعمل كارشادات لمراقبة وتتبع التقدم على المستوى الوطني والعالمي. وتعكس التقارير القطرية بشكل دوري الوضع السائد وتنبه الحكومات إلى الحاجة إلى الإسراع في بعض الأعمال أو التركيز على قطاعات محددة في حين تطرح أساليب واستراتيجيات جديدة.



^{١٩} باهادر وتشاندريكا وكرووك ومارغريت وشميدت تروب، غيدو. إعداد الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق أهداف الألفية للتنمية: كتب. مشروع الأمم المتحدة للألفية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكتوبر ٢٠٠٥.

^{٢٠} تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٤: اختيار الامركزية للحكومة الجيدة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي.

^{٢١} تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٣: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي.

^{٢٢} تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥: اختيار مستقبلنا - نحو عقد اجتماعي جديد. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي.

وقد استمرت الفجوة بين صعيد مصر والوجه البحري، واستمر هذا الوضع لمدة طويلة على الرغم من المنح من الوكالات الدولية في صعيد مصر. وتؤكد هذه النقطة حقيقة أن منح الجهات التنمية لا يمكنها وحدتها انتقال دولة أو منطقة من الفقر رغم أن بإمكانها تقديم نماذج لحلول مبتكرة للكثير من المشاكل التي يصعب حلها وأنها تسمح بالتجارب التي يمكن تعليمها إن ثبتت فعاليتها.

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي العام

فيما يتعلق بالهدف الثاني وهو توفير التعليم الابتدائي العام، انخفض إجمالي معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى ٩٦,٤٪ في ١٩٩٩/١٩٩٨ من ٩٨,٥٪ في ٢٠٠٤، بينما حافظت معدلات القراءة لأولئك الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً فيما فوق على النسبة ذاتها تقريباً في السنوات القليلة الماضية (٦٥,٦٪ في ٢٠٠١ و ٦٥,٧٪ في ٢٠٠٤). وهناك تطابق لخريطة الفقر مع خريطة الأمية في محافظات صعيد مصر.

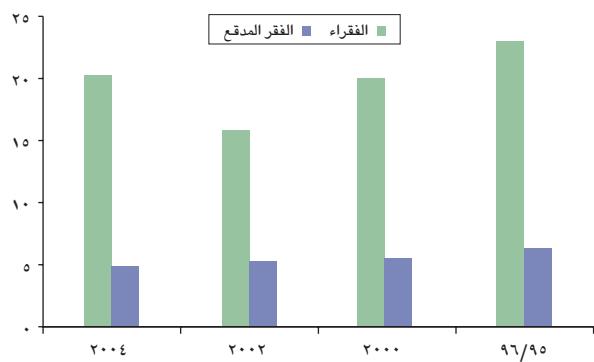
وقد تم اعتبار الأمية بين الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع عالمياً ومحلياً، عاماً أساسياً مثبطاً لقابلية التحرك الاجتماعي والهروب من مصيدة الفقر المدقع. وفي مصر، ترتبط مسألة معرفة القراءة والكتابة بشكل وثيق بهدف المساواة بين الجنسين. وبالتالي تتدخل ثلاثة من أهداف الألفية للتنمية (الفقر والتعليم وعدم المساواة بين الجنسين) لتخلق وضعياً سلبياً بالنسبة للفقراء في مصر.

لقد عملت وزارة التربية والتعليم جاهدة ل توفير المدارس التي تحتاجها مصر من خلال برنامج بناء مدارس في أنحاء الدولة. وفي هذا المشروع تعاونت الوزارة مع القطاع الخاص والوكالات الدولية مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبنك التعمير الألماني (KFW) والصندوق المصري السويسري للتنمية والتعاون الإيطالي في مصر . وإلى جانب الأعمال الخيرية في تلك المناطق، فقد وجد القطاع الخاص طرقاً مبتكرة للمشاركة في برامج تجديد المدارس: فقد تعاونت شركة فودافون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزارة التربية والتعليم في استهداف المدارس التي تحتاج إلى تجديد. وتحصص مبادرة "مدرستي" التي أطلقتها تلك الجهات قرشاً واحداً يُقطع من كل مكالمة يتم القيام بها خلال رمضان. ويمكن لمؤسسات الأعمال الاستمرار في دعم برامج بناء المدارس ولكن بإمكانها أيضاً الدخول في شراكة مع وزارة التربية والتعليم في برنامج إصلاح نوعية التعليم، الذي تدعمه في الوقت الراهن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA) وصندوق الأمم المتحدة للفضول (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة (اليونسكو) وجهات غيرها. ويشارك عدد من الشركات في الوقت

المحلية وأولئك الذين يعيشون في فقر مدقع بأقل من دولار واحد يومياً. ويوضح الجدول أدناه صورة الفقر لمصر من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤. وتظهر هذه الأشكال الوضع العسير للقراء في مصر والتحرك حول خط الفقر لملايين من الأشخاص الذين كانوا في ٢٠٠٢ يناضلون لتجاوز خط الفقر ومن بعدها تراجعوا في ٢٠٠٤ إلى مستويات الفقر التي كانوا عليها في ٢٠٠٠.

ومن أحد معالم هذا التحرك "سطحية" الفقر في مصر، أي مرونة الدخل بالنسبة للفقراء وهو ما يتسبّب بتحركهم أعلى وأسفل خط الفقر. وهذا مؤشر على الحاجة إلى تغيرات هيكلية لمعالجة الوضع، وليس إلى إجراءات قصيرة الأمد لا يمكنها انتقال هذا العدد الكبير من الفقراء من وضعهم الحالي بشكل فعال. وقد طرح تقرير التنمية البشرية الأخير الخاص بمصر لعام ٢٢٠٠٥ عقداً اجتماعياً. وبالنظر إليه من وجهة النظر الخاصة بالأعمال، يمكن لمؤسسات الأعمال على المدى القصير الاستمرار في أعمالهم بنفس الأساليب لكن تبني العقد الاجتماعي الجديد يحتاج إلى مناقشة وتفاوض حتى تتمكن مؤسسات الأعمال من رؤية الفوائد طويلة الأجل لوجود قوة عاملة على قدر عال من التعليم والمهارة وببروراطية مبسطة ومنظمة وعاملة وفرص شفافة ومتقاربة.

شكل ١: نسبة الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع



وفي عام ٢٠٠١، كان نحو ٨,٨٪ من الأطفال تحت سن الخامسة أقل من الوزن الطبيعي وترجع النسبة بشكل قوى إلى ١٣٪ في ٢٤٢٠٠٣. وبينما يعد هذا مؤشراً إيجابياً يدل على مستويات أدنى من الجوع وتغذية أفضل في المنزل، إلا أن مؤشراً آخر يقوم على دراسة عينات في صعيد مصر، يعكس المستويات العالية من سوء التغذية بين الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن الخامسة. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك ما يقدر بحوالي مليونين وسبعين ألف طفل يعمل تراوحاً في سن ٦-١٤ عاماً، مشكلاً بذلك ٢١٪ من العدد الإجمالي للأطفال للأطفال ضمن هذه الفئة العمرية.^{٢٦} ويعيل الأطفال العاملون الأسر الفقيرة لاسيما تلك العائلات التي ترأسها الإناث.

٢٣ نفس المرجع

٢٤ تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥: اختيار مستقبلنا - نحو عقد اجتماعي جديد. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي.

٢٥ الزناتي وفاطمة وآن واي، مسح ديمغرافي للأسر المصرية ٢٠٠٥: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الصحة والسكان وصندوق الأمم المتحدة للفضول والمجلس القومي للسكان ومؤسسة فورد وزناتي وشراكاه، مارس ٢٠٠٦.

٢٦ المجلس القومي للطفولة والأمومة (NCCM)، دراسة وطنية عن ظاهرة الأطفال العاملين في مصر. القاهرة، ٢٠٠٤.

٢٧ تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥: اختيار مستقبلنا - نحو عقد اجتماعي جديد. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي.

٢٨ تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ١٩٩٨/١٩٩٧: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي.

وليس فقط الأبجدية المتعلقة بالقراءة والكتابة، فهو يشمل مهارات المعرفة الصحية والبيئية ابتداءً من الماء والصرف الصحي والنظافة الشخصية والبيئية وصولاً إلى محو الأمية المتعلقة بالحقوق، على سبيل المثال الحصول على حقوق الصيد ومصادر الري والحماية من المبيدات الحشرية، إلخ. كما يشمل المصطلح معرفة وفهم المسائل القانونية مثل كيفية الحصول على وثائق التسجيل-شهادات الميلاد والبطاقة الشخصية وقوانين الأحوال الشخصية. بالإضافة إلى ذلك، يشمل محو الأمية مهارات الحياة الأساسية المتعلقة بكيفية إدارة القروض متناهية الصغر والحصول على المهارات المهنية والبحث عن احتياجات المعيشة اليومية في قرية أو تجمع سكني عشوائي ابتداءً من قراءة لافتات الطرق وصولاً إلى قراءة وفهم الإرشادات وتقييم المعلومات بدقة وطرح تساؤلات تتعلق بالوضع الراهن. كما يعد محو الأمية الخاص بالأمور المدنية على قدر كبير من الأهمية حيث يشمل فهم كيفية التواصل مع الأحياء ومحالس القرى حول احتياجات البنية التحتية والخدمات والحقوق بالإضافة إلى كيفية التصويت.

وفي العام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠، كان إجمالي معدل التحاق الإناث بالتعليم الأساسي ٥٩٠٪. وارتفعت النسبة إلى ٩٤٪ في ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وفي حين يشير ذلك إلى توجه إيجابي، فإنه يلقى الضوء على نوعية التعليم، التي لا تزال في مستوى يحتاج إلى الاهتمام حتى لا نخرج جيلاً من البالغين الأميين في العقد المقبل. كما تعد معدلات التسرب من المدرسة بين الأطفال العاملين (٢.٧ مليون طفل) مؤشراً آخر مثيراً للقلق.

وطبقاً لتصنيف برنامج الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة (اليونسكو) تعتبر مصر واحدة من الدول المؤهلة للدعم الفني والمالي بموجب برنامج القرائية من أجل التمكين (LIFE). وإن البلدان التي تتأهل لهذا البرنامج هي تلك التي يكون لديها أكثر من ١٠ ملايين شخص أمي أو يكون ٥٠٪ أو أكثر من السكان البالغين أميين. ويستحق الوضع مشاركة خاصة من القطاع الخاص حيث لا يمكن إحراز التقدم الاقتصادي على المستوى الوطني في هذا الوضع من الأهمية حيث أن الأمية ستؤثر على نمو قطاع الأعمال.

وقد كشفت البحوث الخاصة بمصر برامج إيجابية تنفذها الجمعيات الأهلية النشطة والمبدعة في العديد من المجتمعات. فهي تروج لمفهوم تعددية مفهوم القرائية /الأبجدية (اليونسكو ٢٠٠٤) وقد نالت اعترافاً بعملها على الصعيد القومي والدولي. ولم تقدم هذه المنظمات الحافز المادي للدارسين حتى يلتقطوا بصفوف محو الأمية، لكن الدافع الأقوى كان ارتباط المنهج بالدارسين، وباحتياجات الدارسين للتعلم.

إن أهم هذه البرامج هو برنامج كاريتراس مصر "تعلم تحرر" الذي ثبتت فعاليته في السياقين الريفي والحضري. ويستخدم الدارسون مراكز محو الأمية والمكتبات الموجودة في المجتمعات كنقط

الراهن في تعزيز نوعية التعليم في المدارس القرية من مقارها. وهذه الجهود الرائعة تبقى مفككة وتحتاج إلى تخطيط جماعي وجهد استراتيجي أكبر من أجل تحقيق الأثر والمساهمة فعلياً في إحراز ثاني أهداف الألفية للتنمية.

وقد كشف البحث عن استراتيجيات إيجابية وفعالة عديدة لتلبية احتياجات الأطفال العاملين الخاصة بالتعلم وتوفير تعليم نوعي في برامج التعلم غير النظامية خارج المدرسة. وقد نفذت جمعية الفسطاط وأبو السعود في مصر القديمة وجمعية الحياة الأفضل في المنيا برامج مبتكرة توفر للأطفال الذين يعملون في وظائف خطرة فرصة اكتساب مهارات المعرفة الأساسية المتعلقة بالقراءة والكتابة والصحة والثقافة. وقد دخلت هذه المنظمات في شراكة مع وزارة التضامن الاجتماعي وجماعات عديدة في القطاع الخاص والتي قدمت، انطلاقاً من دوافع عمل الخير، مساهمات مالية وتبرعات عينية. كما استطاعت هذه الجمعيات الوصول إلى الجهات المانحة ونفذت مشاريع بشكل تعاوني مع جمعيات أهلية صغيرة على نطاق المجتمع المحلي. وقد شملت تدخلاتها نطاقاً واسعاً من الاستراتيجيات. فقد شجعت جمعية رجال الأعمال في سوهاج المنشآت الخاصة الصغيرة والمتوسطة على منح الأطفال العاملين فترة خاصة لحضور فصول محو الأمية مقابل المساعدة في إجراءات استكمال التراخيص القانونية. كما دخلت هذه الجمعيات في شراكات مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ووكالات تنمية أخرى، والأجهزة المحلية الحكومية. وقد دخلت جمعية روح الشباب للخدمة البيئية (SOY) في منشية ناصرفي شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة (اليونسكو) وبروكتر وجامبل ويونيليفر وروتاري سان رايز وهيئة إنقاذ الطفولة (Save the Children) والمركز الدولي للبيئة والتنمية (ICED) وغيرها من أجل تصميم برنامج محو أمية شاملة. وقد شمل هذا مهارات محو الأمية المتعلقة بإعادة التدوير والثقافة والفنون والأبجدية بالإضافة إلى مهارات المعرفة الأساسية القانونية والصحية والحياتية وبرامج تبادل الشباب بين أفريقيا والمنطقة العربية.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

في سياق الهدف الثالث؛ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ارتفعت نسبة القرائية بين الإناث إلى ٥٦.٢٪ في ٢٠٠٤، مقارنة مع ٤٩.٦٪ في ٢٠٠٠. إن المستوى المتدنى للأبجدية بين الإناث مثير للقلق. وتشير الدراسات الدولية إلى الدور الحاسم الذي يلعبه تعليم الأمهات في تحسن أحوال الأسرة. لذا فإن التركيز على استهداف محو الأمية بين الإناث بوصفه هدفاً قومياً سيكون له أثر كبير على تحقيق مستوى معيشى أفضل لنسبة كبيرة من القراء في مصر. ونحن نستخدم مصطلح محو الأمية هنا بمعنى مختلف معانى،

٢٩ تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥: اختيار مستقبلنا- نحو عقد اجتماعي جديد. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي.

٣٠

٣٠ تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٠. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي.

٣١ برنامج الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة (اليونسكو). ٢٠٠٤. تعددية مهارات محو الأمية وتضميناتها للسياسات والبرامج، تقرير اليونسكو عن وضع قطاع التعليم، اليونسكو

تشير تعددية مهارات محو الأمية إلى الطرق المتعددة التي توظف فيها مهارات المعرفة الأساسية والأمور الكثيرة التي تصاحبها في مجتمع أو مجتمعات ما طيلة حياة الفرد.

مولود حي) من ٣٠ في ٢٠٠١ إلى ٢٢,٤ في ٢٠٠٤. وبشكل مشابه، انخفض معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن الخامسة (من بين كل ١٠٠٠ مولود حي) من ٣٩,١ في ٢٠٠١ إلى ٢٨,٦٪٢٠٠٤. وكان هذا بسبب حملات التطعيم العديدة التي أجرتها الحكومة بالشراكة مع عدد من المنظمات الأهلية والقطاع الخاص. وتعكس مثل هذه التحسينات الملحوظة نحو أهداف الألفية للتنمية قيمة القطاعات الثلاثة عندما تعمل مع بعضها بروؤية واحدة واتجاه واحد وتركيز واحد.

الهدف ٥: تحسين صحة الأم

التقدم من ناحية تحسين صحة الأم، وهو خامس أهداف الألفية التنمية مختلف ومتناقض، بينما ارتفعت نسبة المواليد الذين ولدوا تحت إشراف أخصائي صحة من ٥٦,٥٪ في ٢٠٠١ إلى ٧١,٧٪ في ٢٠٠٤، سجل معدل الوفيات بين الأمهات لعام ٢٠٠٦ (٥٩٪) وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي^{٣٤}. ولا يزال هناك مجال عمل المزيد فيما يتعلق بصحة المرأة الإنجابية يمكن لقطاع الأدوية لعب دور قيادي فيه. فالعيادات المنتشرة في الريف أحياها بها أطباء لا يمتهنون بالتدريب والمهارات الجيدة وممرضين وممرضات يعرضون حياة النساء للخطر ولا يساهمون في تقديم الخدمات الجيدة. ويجب تدريب المزيد من أخصائيي الصحة في الريف. وقد دربت منظمات غير حكومية متعددة أخصائي صحة على الطرق الفعالة في الولادة الأمينة. وتعتبر مؤسسة ساويرس مثلاً على مؤسسة أسرية تابعة للقطاع الخاص تقدم في الوقت الراهن الدعم لمعاهد و كليات التمريض في صعيد مصر.

وهناك احتياج لتدريب الأطباء حتى لا يسرفوا في وصف أنواع متعددة من المضادات الحيوية وأن يبدؤوا بالتواصل مع المرضى بطرق ولغة حضارية مناسبة حتى لا يستخدم المرضى المضادات الحيوية بشكل سيء.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز والسل

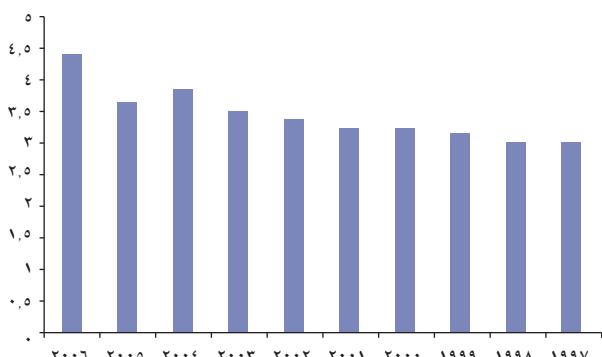
تراجع حالات الإصابة بالسل من ١٨,٦ في ١٩٩٠ إلى ١٤ في ٢٠٠٣. وازداد عدد الأطباء من بين كل عشر ألف شخص من ٦,٠ في ٢٠٠١ إلى ٨,٩ في ٢٠٠٤.^{٣٥} وحظى مرض التراكموا (رمد العين)، وهو مرض آخر مرتبط بالفقر وانعدام النظافة، باهتمام قليل حتى افتتحت مؤسسة النور التابعة لمجموعة المغربي عيادات العيون المتنقلة الخاصة بها على نطاق واسع. وترتبط هذه العيادات بالمستشفى المجاني التابع لمؤسسة النور في روض الفرج في القاهرة.

ويجب أن يخاطب الهدف السادس من أهداف الألفية للتنمية احتياجات مصر وليس الواقع الدولي، أي بالتركيز على البلاهارسيا

مركزية لاكتساب مهارات الأبجدية المتعددة. وقد نفذت الجمعيات الأهلية برامج غير نظامية أخرى لربط مهارات محو الأمية بالقروض متناهية الصغر. وتشمل هذه المنظمات جمعية نهوض وتنمية المرأة (ADEW) ورابطة المرأة العربية والهيئة القبطية الإنجليلية للخدمات الاجتماعية (CEOSS). إلا أن جمعيات أخرى ربطت مهارات محو الأمية بنشاطات توليد الدخل حتى يتم التعلم وإدارار الدخل في الوقت ذاته. وتدبر هذه البرامج جمعية الرعاية المتكاملة وجمعية حماية البيئة من التلوث (APE) في منشية ناصر وجمعية بشائر في حلوان والمرأة والمجتمع في بولاق الدكور وحواء المستقبل. ويعمل مركز الدعم القانوني للمرأة المصرية (CEWLA) والمركز المصري لحقوق المرأة (ECWR) في مجال الأبجدية القانونية وقوانين الأحوال الشخصية. ويوفر كلاً المركزان الدعم القانوني والاستشارة ويدافعان عن قضايا المرأة القانونية.

إن مصر غنية بالخبرات المتعلقة بكيفية تحقيق معدلات قرائية أعلى بين الفقراء لاسيما النساء الفقيرات. وإن هذه النماذج المتعلقة بأفضل الممارسات قابلة للتتوسيع على المستوى الوطني وبالشراكة مع القطاع الخاص. إلا أنه لا تزال هناك أمور كثيرة يجب تحقيقها. وتشكل النساء ٢٣,٩٪ فقط من إجمالي القوى العاملة وتشغل ٢٥,٩٪ من المناصب التشريعية والإدارية. وبالرغم من أن هذا يعتبر تحسن عن ١٩٩٩ عندما كانت هذه الأرقام ٢١٪ و ١١,٦٪ على التوالي فلا يزال بمقدمة قطاع الأعمال أحداث تقدم أكبر. وقطاع الأعمال يستطيع أن يعدل سياساته المتعلقة بالتنوع ويخطط لمسارات مهنية للنساء حتى تتمكن من الحصول على التدريب المهني وألا يتم استثناؤهن من بعض الوظائف والمناصب بسبب الصورة النمطية للمرأة وحتى يستطيعن الارتقاء إلى مناصب أعلى. كما يمكن لقطاع الأعمال ضمان توفير الحضانات الملائمة لأطفالهن.

شكل ٢: عدد نساء القوى العاملة (بالمليون)^{٣٦}



الهدف الرابع: تقليل نسبة الوفيات بين الأطفال

يعالج الهدف الرابع من أهداف الألفية للتنمية نسبة الوفيات بين الأطفال. وقد انخفض معدل وفيات الأطفال (من بين كل ١٠٠٠

٣٢ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (IDSC) www.idsc.gov.eg

٣٣ تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥ و ٢٠٠١/٢٠٠٠

٣٤ وزارة الصحة، نظام المراقبة الوطني الوفيات للأمهات.

٣٥ تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥ و عامي ٢٠٠١/٢٠٠٠

شبكات الصرف الصحي كخيار قابل للتطبيق. وتتمتع المنظمة غير الحكومية المصرية كير (Care) وهيئة إنقاذ الطفولة (Save the Children) والوكالة الدنماركية للتنمية الدولية (DANIDA)، بسنوات من الخبرة في تصميم وتنفيذ نظم الصرف الصحي في المجتمعات الصغيرة أو الريفية وتمويلها من خلال برامج القروض المتناهية الصغر لتمويل حلول منخفضة التكلفة. وتقدم التجارب والاختبارات التي أجريت في هذا القطاع على مدى السنوات الثلاثين الماضية سوقاً جاهزاً للمقاولين الصغار والبنوك. وقد كانت معدلات السداد لهذه القروض عالية جداً (٩٨٪) وبالتالي تضمن مؤسسات الإقراض عائداً جيداً على استثماراتها. إلا أن هذا النموذج من "الصرف الصحي" لا يزال يعتبر نموذجاً "تقليدياً" بين البلديات، وتعاني الصحة المجتمعية من بيئية متربدة.

ويشمل الهدف السابع من أهداف الألفية للتنمية غاية عالمية قابلة للقياس لتحسين الأوضاع المعيشية لمائة مليون شخص يسكنون الأحياء الفقيرة في أنحاء العالم. ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ حول "تحدي الأحياء العشوائية"، يوجد في القاهرة أربعة من أكبر ٣٠ حياً عشوائياً في العالم.

في المناطق الريفية والتهاب الكبد الوبائي من نوع C حتى يصبح من أولويات التدخل الصحي. وتتيح كلتا الإجراءات العلاجية والوقائية لمجتمع الأعمال فرصاً للعمل مع الحكومة والقطاع الأهلي للبحث في حلول للتصدي لهذا المرض.

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية

يوجد نحو ٨,١ مليون فدان مزروع في مصر، أي مجرد ٣,٤٪ من مساحة أراضيها الكلية. وقد انخفض إجمالي الموارد المائية من ٦٠ مليار متر مكعب في ١٩٩٢ إلى ٥٨,٦ مليار متر مكعب في ٢٠٠٤. وظللت النسبة التي تحصل على مياه من خلال الشبكات ثابتة (٩١,٣٪) من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤ بينما انخفضت نسبة الأسر التي تتمتع بالصرف الصحي من ٩٤,٥٪ في ١٩٩٩ إلى ٩٣,٦٪ في ٢٠٠٤. ويجد الإشارة إلى أن تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ سيقدم تعريفاً جديداً للصرف الصحي.

وتقع معظم الأسر المحرومة من الصرف الصحي في قرى صغيرة في صعيد مصر حيث تشكل الكثافة السكانية العالية عائقاً أمام وجود

جدول ١: أضخم الأحياء الفقيرة في العالم

مليون	مليون	
٠,٨	٤,٠	١- نيتزا/ تشاكو/ إيزتا (مكسيكو سيتي)
٠,٨	٢,٢	٢- ليبيرتادور (كاراكاس)
٠,٨	٢,٠	٣- الجنوب/ مدينة بوليفار (بورغوا)
٠,٨	١,٥	٤- سان خوان لوريغانتشو (ليما)
٠,٦	١,٥	٥- أجيفونيل (لانغوس)
٠,٦	١,٥	٦- المخروط الجنوبي (ليما)
٠,٦	١,٥	٧- مدينة الصدر (بغداد)
٠,٦	١,٥	٨- سويتو (غوتيتينغ)
٠,٥	١,٥	٩- غزّة (فلسطين)
٠,٥	١,٣	١٠- مدينة اوراغي (كرادشي)
٠,٥	١,٢	١١- كيب فلاتس (كيب تاون)
٠,٥	١,٢	١٢- بيكين (دакار)
٠,٥	١,٢	١٣- إمبابة (القاهرة)
٠,٥	١,٠	١٤- عزبة الهجانة (القاهرة)
٠,٥	١,٠	١٥- كازنغا (لواندا)
٠,٥	٠,٨	
		٣٠- ماسينا (كينتشاسا)
		٢٩- مدينة الشمس (بورت أو برانس)
		٢٦- ماتهير (نيروي)
		٢٧- أغواس بلانكاس (كالي)
		٢٨- إنجيغي (لانغوس)
		٢٣- إنداندا إنك (دوريان)
		٢٤- منشية مصر (القاهرة)
		٢٥- التينداخ (أنقره)
		٢٢- تاللابان (مكسيكو سيتي)
		٢٠- سوكريه (كاراكاس)
		١٩- مدينة الموتى (القاهرة)
		١٨- إل أنتو (لابان)
		١٧- كبيرة (نيروبي)
		١٦- درافي (مومباي)

الشباب) الأهمية الحاسمة والبعد الحقيقي للشراكة من أجل التنمية. ويمكن تجزئة الغاية الموجهة نحو الشباب إلى إستراتيجيات: تكوين علاقات مع الدول الفقيرة وتنفيذ استراتيجيات من أجل العمل المحترم والمثير على الصعيد الدولي؛ وخلق فرص عمل على الصعيد الوطني. وفي هذا المستوى، فإن معدل بطالة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ عاماً لا يكفي كمؤشر إلا إذا قارناه مع معدل البطالة العام بين السكان العاملين كلّ. وإن مثل هذه المقارنة تقدم فهما عميقاً فيما للمشاكل في الاقتصاد الوطني.

وفي عديد من الدول في المنطقة العربية (بما فيها مصر)، يتراوح معدل البطالة الكلية بين ٧-١٠٪، بينما يبلغ معدل بطالة الشباب نحو ٣٠٪ - أي ثلاثة أضعاف المعدل الوطني. وهذا يدل على أن أسواق التوظيف راكدة وأن الشباب يواجهون صعوبة أكبر في الدخول في "شراكة من أجل التنمية".

ويصنف في الوقت الراهن أغلبية الشباب المصريين في إحدى الفئتين التاليتين:

- أ. شباب ذوي مؤهلات عالية: ويميلون للعمل في الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات الوطنية الكبيرة أو في دول المجاورة في الخليج أو في أوروبا حيث تنمو الاقتصاديات بسرعة كبيرة وتحتاج إلى كفاءات ومهارات جديدة.
- ب. شباب ذوي مؤهلات ضعيفة أو غير مؤهلين مطلقاً: قد يحملون شهادات أو يكرنون أميّن أو لا يتمتعون بمهارات ولكن مهمّا كان السبب، فهو ليسوا مؤهلين للسوق ويبحثون عن أي وظيفة متوافحة.

إن تحفيز التوظيف يعد من الأدوات الرئيسية للقضاء على الفقر (الهدف الأول من أهداف الألفية للتنمية) ومقاييس هاماً لتحقيق ثمان أهداف الألفية للتنمية من حيث أنه يظهر بوضوح ما إذا كان الشباب يتعاونون في تشكيل اقتصادهم ومجتمعهم.

وشكل مشابه، تحدد الغاية السابعة عشر من ثمان أهداف الألفية للتنمية الشراكات والتعاون مع شركات الأدوية من أجل إتاحة الوصول إلى الأدوية الأساسية التي يمكن شراؤها في البلدان النامية. وفي حين ترتبط هذه الغاية على المستوى الوطني بسداس أهداف الألفية للتنمية (الصحة)، فهي تعد أيضاً مقاييس هاماً على الصعيدين الوطني والدولي لما إذا قد تم تكوين الشراكات من أجل التنمية أم لا.

إن التشعب المعقد لثمان أهداف الألفية للتنمية يشمل جميع مجالات التنمية. ولضمان انخراط القطاع الخاص في تحقيق أهداف الألفية للتنمية فيجب دراستها بالكامل.

ويعد برنامج الحكومة المصرية للتنمية والمكون من عشرة نقاط ذات صلة كبيرة عند تقييم الدور المحتمل لقطاع الأعمال في التنمية.

إن تحسين التجمعات السكنية العشوائية قد أصبح سياسة حكومية ويمكن إنجازه إذا تعاون القطاع الخاص، حيث يعيش كثير من عمالها في هذه الأحياء. فيشمل تحسين هذه المناطق البنية التحتية والتعليم والصحة والثقافة والحدائق والأماكن الخضراء.

الهدف الثامن: تطوير الشراكات الهدافة إلى التنمية

يتمتع الهدف الثامن بأهمية قومية وبعد دولي. وتتشارك البلدان المتقدمة والأقل نمواً في مسؤولية "تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية". ويجب تقييم درجة تتوارد الاتفاقيات والمعاهدات والتعاون التجاري بين البلدان وفي السوق الدولي حيث أنها تسهل نقل التكنولوجيات والخبرات والمهارات العلمية.

وعلى المستوى الوطني، يمكننا تقييم درجة تطبيق الهدف الثامن من خلال تحليل كلي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي تسهل التعاون الإقليمي والاندماج في النظام العالمي.

ويُقاس هذا الهدف في الوقت الراهن في مصر عن طريق عدد الهواتف لكل ١٠٠٠ أسرة - حيث بلغ ٣٦٤٪ في ٢٠٠٤. وهذا المؤشر يعد مقياساً أساسياً لقدرة الشعب على تبادل المعلومات ومشاركتها. ويتخطى القياس الكامل للمشاركة مجرد القدرة على التواصل. فهو يغطي نواحي حرية التعبير عن الرأي وحرية التجمع وتشكيل منظمات والقدرة على التنظيم والمشاركة في الانتخابات والعملية الديمقراطية الأوسع.

وكانت نسبة الأسر التي تمتلك أجهزة تلفاز ٨٩,٤٪ في ذلك العام أما عدد مشتركي الشركات الخلوية فكان ١٠٨٪ لكل ١٠٠٠ شخص وبلغ عدد أولئك المشتركي في خدمات الانترنت ٥٥,٧٪ لكل ١٠٠٠ شخص فقط. وفي حين تشير هذه الإحصائيات إلى مدى تمكن الناس من الحصول على مزايا التكنولوجيات الحديثة، فإن هذه الإحصائيات في الواقع محدودة جداً في قياس المشاركة. فهي لا ترسم صورة عن وضع الدولة بالنسبة للهدف العام لثمان أهداف الألفية للتنمية أو الهدف الأساسي لإعلان الألفية - وهو التنمية. وإن لم توفر تكنولوجيات الاتصالات هذه بشكل إيجابي على البنية الاجتماعية والاقتصادية والقدرات الأوسع في مصر وتخلق فرصاً للجميع، فسوف تكون مساهمتها في التنمية بالحد الأدنى. ومن منظور يتعلق بالتنمية البشرية، يجد الإشارة إلى مدى مساهمة مصر في إنتاج تكنولوجيات جديدة أو مدى مساهمتها في الاستخدام الفعال والمثير لتلك التكنولوجيات في تحسين الحكومة على كل المستويين القومي والدولي (الحكومة الإلكترونية، إلخ) بالإضافة إلى مساهمتها في مجالات أخرى من التنمية.

هذا وتوضح الغاية ١٦ من ثمان أهداف الألفية للتنمية (توظيف

برنامج الحكومة المكون من عشرة نقاط ٢٠٠٧

البرنامج الأول: الاستثمار والتوظيف

الهدف: تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي بزيادة الاستثمارات وال الصادرات وخلق فرص عمل جديدة.

البرنامج الثاني: تعزيز الأداء الاقتصادي

الهدف: زيادة النشاطات الاقتصادية من خلال إعادة هيكلة القطاع المالي، وتقليل عراقيل الضرائب والجمارك وزيادة معدلات النمو والتنافسية.

البرنامج الثالث: تحرير اقتصاد السوق

الهدف: وضع سياسات حكيمة للاقتصاد الكلي من شأنها أن تدعم التحول إلى الاقتصاد القائم على السوق في حين تلاحم الأثر على المواطنين.

البرنامج الرابع: بناء مجتمع معلوماتي

الهدف: وضع مصر في مقدمة ثورة المعلومات بتعزيز صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية والبني التحتية والعمال.

البرنامج الخامس: تطوير التعليم والبحث العلمي

الهدف: إيجاد قوة عاملة مؤهلة ومدربة جيدة من شأنها أن تزود مصر بميزة تنافسية في السوق الدولي.

البرنامج السادس: تحديث الأجهزة الحكومية

الهدف: تعزيز كفاءة الجهاز الإداري وتمكينه من التعامل مع التغير بنشاط وديناميكية وإدارة موارد الدولة بكفاءة أكبر وتقديم الخدمات للشعب بشكل ملائم.

البرنامج السابع: توسيع الخدمات العامة الأساسية

الهدف: توفير الخدمات الأساسية بشكل متساو لجميع المواطنين المصريين في المناطق الريفية والمدنية بغض النظر عن الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية.

البرنامج الثامن: تحديث الخدمات الصحية وضبط النمو السكاني

الهدف: تحديث وتوسيع الرعاية الصحية الوقائية والخطيطي الأسري والخدمات الطبية للشعب من أجل الحفاظ على أفراد أصحاء وثبت النمو السكاني.

البرنامج التاسع: رعاية البيئة السياسية والتشريعية

الهدف: تنفيذ إصلاحات ديمقراطية باستمرار ضمن إطار عمل سياسي وتشريعي وتشجيع مشاركة المواطنين على جميع المستويات.

البرنامج العاشر: إدارة الموارد الطبيعية

الهدف: استغلال موارد مصر الطبيعية الواسعة لمنفعة الاقتصادية بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة في الوقت ذاته.

الاستهلاك الخاص والاستثمار مع مطلع الألفية عندما ضاقت سياسة النقد بحيث ارتفعت معدلات الإقراض الفعلي بشكل ملحوظ وانخفضت إقراض القطاع الخاص. وقد كان الانتعاش المبدئي تدريجياً - فقد ازداد النمو إلى ٣٪؎ فقط في ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و٤٪؎ في ٢٠٠٤، بتصدر من صادرات السلع والخدمات بعد انهياد الحاد للجنيه الذي رفع تنافسية الصادرات في مصر.^{٣٧}

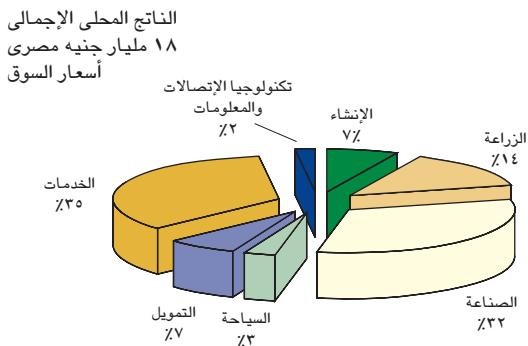
مع تقدم مصر نحو تحقيق أهداف الألفية للتنمية المتفاوتة في الحجم والزخم، فإن الصورة على مستوى الاقتصاد الكلي تبدو أكثر تفاولاً. وتكشف مؤشرات مصر الرئيسية لعام ٢٠٠٧ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي وصل ٧٪؎، حيث استقر الجنيه وانتعشت الأعمال وثقة العملاء وتم القيام بإصلاحات شاملة.^{٣٦} وجاء هذا النمو بعد انخفاضاً نسبته ٣٪؎ في ٢٠٠١/٢٠٠٢ وهبوطاً حاداً في

^{٣٦} الاقتصاد المصري - نحو حدود جديدة. تقرير وزارة الاستثمار حول الاقتصاد المصري، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٧.

^{٣٧} التقرير القطري عن مصر. وحدة الاستخبارات الاقتصادية، المملكة المتحدة، ٢٠٠٦. طباعة وتوزيع باتيرسونز دارتغورد، المملكة المتحدة

حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية

شكل ٤: تصنيف الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥



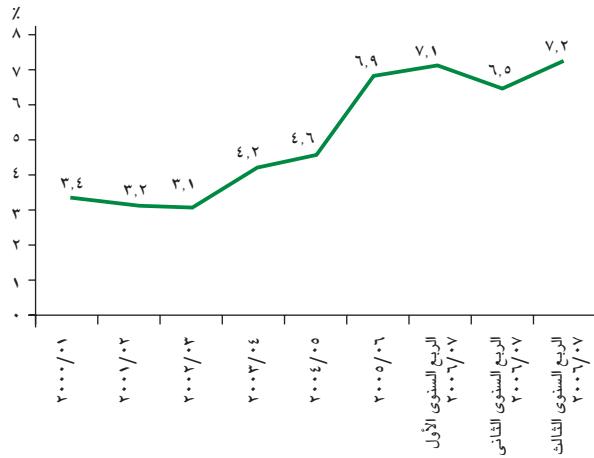
المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية

الاقتصاد المصري - نحو حدود جديدة. تقرير وزارة الاستثمار حول الاقتصاد المصري، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٧.

الإجراءات نتائج ملموسة على المستوى الكلي، ولكنها لم تحسن المستوى المعيشي للناس في قاعدة الهرم. ولا تزال برامج مصر الاجتماعية الاقتصادية قابلة للتأثير بالصدمات والتذبذبات الخارجية فيما يتعلق بالأسعار الدولية لصادراتها الرئيسية: النفط والقطن.

ويمكن أن يُعزى هذا الانتعاش الاقتصادي التدريجي (النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي) منذ منتصف ٢٠٠٣ جزئياً إلى الإجراءات الحكومية. فقد اتخذ مجلس الوزراء الذي تم تعيينه في ٤٠٠٤ عدداً من الخطوات الجريئة والحاصلة في مجالات إصلاح الضريبة والتعريفات بالإضافة إلى الصرف الأجنبي. وقد أعطت هذه

شكل ٣: الناتج المحلي الإجمالي (عامل التكلفة)



المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية

الاقتصاد المصري - نحو حدود جديدة. تقرير وزارة الاستثمار حول الاقتصاد المصري، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٧.

تم تثبيت الإصلاحات التي صادقت الحكومة عليها منذ يونيو ٢٠٠٤ ضمن مجموعة واضحة من أهداف السياسة الاقتصادية

- ضمان استقرار الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى تحقيق متوسط نمو حقيقي سنوي للناتج المحلي الإجمالي والحفاظ عليه بحيث يزيد عن ٧٪.
- خلق فرص عمل جديدة بتعزيز دور الاستثمار الخاص المحلي والخارجي في النشاط الاقتصادي.
- الحفاظ على استقرار الأسعار من خلال الضبط المالي وسياسة نقدية حكيمة.
- إصلاح القطاع المالي.
- تعزيز اندماج الاقتصاد المصري في رابطة الاستثمار والتجارة العالمية.
- تحسين هيكل الدين العام للدولة.
- تعزيز نوعية الخدمات الحكومية.
- ضمان توزيع عادل للدخل من خلال إعادة تصميم السياسات الاجتماعية.

وبينما تظهر صورة الاقتصاد الكلي لمصر تحسنا، فإن مؤشرات التنمية البشرية لا تظهر الاتجاه الصعودي ذاته. وإن عدم التطابق هذا يدعو القطاعات الثلاثة جميعها إلى العمل معاً لتوسيع أفضل الممارسات على مستوى المجتمع من أجل تحقيق أثر أكبر على المستويين الإقليمي والوطني. وهذا من شأنه أن يمكن شراكة القطاع الخاص مع الجمعيات الأهلية ذات الصلة مع أفراد الفقراء وكمًا سيرفع الإنفاق الحكومي واستهداف قطاعات الفقر إلى الحد الأعلى. إلا أن تقليص البيروقراطية وإجراءات بناء الثقة مهمة لتحقيق ذلك.

وكما تم الإشارة مسبقاً، فإن الوضع يحتاج إلى نظرة جادة لأن ربع سكان مصر – أي نحو ١٨ مليون نسمة – يعيشون على دخل سنوي للفرد الواحد يصل إلى أقل من ألف وخمسمائة دولار – أي في ما أطلق عليه البروفيسور ستو هارت والبروفيسور سي.كي براهالاد اسم ”قاعدة الهرم الاقتصادي“. وتمثل ”قاعدة الهرم“ سوقاً محتملاً للقطاع الخاص ولكن تحتاج الشركات لبذل جهود جماعية لانتساب هؤلاء الناس من فقرهم الحالي. ويمكنها فعل هذا عن طريق إنتاج وترويج منتجات ملائمة منخفضة التكلفة خاصة بهم وإشراكهم في تلك العملية الإنتاجية. ومن مصلحة الحكومة خلق بيئة تمكن تلك الشركات من الوصول إلى هذا السوق والتغلب على صعوبات الدخل المتدني والحلولة دون نشوء النزاعات.

وعلى الرغم من معدلات البطالة الآخذة التضائل، تدرك الحكومة أنه في سياق النمو السكاني المستمر يحتاج القطاع الخاص إلى أن ينخرط أكثر في معالجة التحديات التي تواجه تحقيق أهداف الألفية للتنمية. كما تدرك أن قطاع الأعمال المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، في الاقتصاديات الرسمية وغير الرسمية، يجب إدراجه في نموذج النمو الجديد. ويساهم هذا القطاع بشكل أكبر في خلق الوظائف وتقليل الفقر على الرغم من أنه لم يستغل بالكامل قدرته على المساهمة في الابتكار التكنولوجي أو التحديث الصناعي. ويمكن تحديد تلك القطاعات القادرة على أن تصبح محفزة للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم حتى تلعب دوراً أكثر ديناميكية ونشاطاً في قطاع الأعمال والتنمية البشرية في مصر.

وتوصي دراسة أجراها المؤسسة المالية الدولية (IFC) بعنوان ”نطاق المنشآت الصغرى الصغيرة ومتوسطة الحجم في مصر“ بأن عدد المنشآت المتناهية الصغرى الصغيرة ومتوسطة الحجم في مصر في ٢٠٠٣ بلغ ٢,٥٧٦,٩٣٧ منشأة. وتنقسم هذه المنشآت إلى ٢,٤ مليون منشأة متناهية الصغر تمثل ٩٣,٥٪ من العينة و١٢٧,٦٣١ منشأة صغيرة (٤,٩٪)؛ و٤٠,٣٠٥ منشأة متوسطة الحجم (١,٥٪). وقد تم تحديد نسبة التوظيف في المنشآت الصغيرة من واحد إلى أربعة موظفين؛ وفي المنشآت المتناهية الصغر من خمسة إلى تسعة موظفين وفي المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من عشر موظفين إلى مائتي موظف.^{٣٨}



أبعاد حاول

قطاع الأعمال

للتربية البشرية

تساهم مؤسسات الأعمال في مصر في التنمية بطرق عدّة لكن أكثر المساهمات حاليا ذات طابع خيري ومتعلّق بالتكافل الاجتماعي. وهذا يشكّل أساساً لأشكال أخرى من الانخراط في التنمية البشرية. وفي هذا الفصل، نعرض نتائج البحث التي تتضمّن عدداً من دراسات حالة محلية ودولية. وتزود هذه النتائج قطاع الأعمال بأمثلة عن كيفية المساهمة في أهداف الألفية للتنمية بطريقة تعزّز الكفاءات الجوهرية التي تؤثّر بشكل دائم على المجتمع.

استضافت جمعية الأعمال المصرية البريطانية والغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة والغرفة التجارية الأميركيّة واتحاد الصناعات المصريّة اجتماعات قدم فريق المشروع خلالها ملخصاً للأعضاء ورحب بتعليقاتهم حول انخراط الشركات في التنمية ودورها كجهات وسيطة بين مؤسسات الأعمال والحكومة والمجتمع.

النتائج

ما حجم وشكل الدعم لأهداف الألفية للتنمية من خلال القطاع الخاص في مصر؟

تبين أن هناك نسبة كبيرة (٦١٪) من الـ ٥٧٤ شركة التي شملتها الدراسة المحسّحة في مرحلة الأبحاث الكميّة، لم تشارك في أنشطة داعمة للتنمية، والواقع أنه في الحين الذي تؤثّر فيه بعض تدخلاتها على المجتمعات المحليّة، إلا أنها لم تعبّر التنمية على أنها من المسؤوليات الملقاة على عاتقها وذكرت أنه ليست لديها سياسات أو إجراءات محددة لتحسين آثارها الإيجابية على أهداف الألفية للتنمية. أما النسبة المتبقية والتي تبلغ (٣٩٪) فقد قالت أنها ساهمت مساهمة فعالة في تحقيق أهداف الألفية للتنمية، وفيما يلي نظرة عامّة على حجم ونوع أنشطتها.

منهجية ونطاق البحث

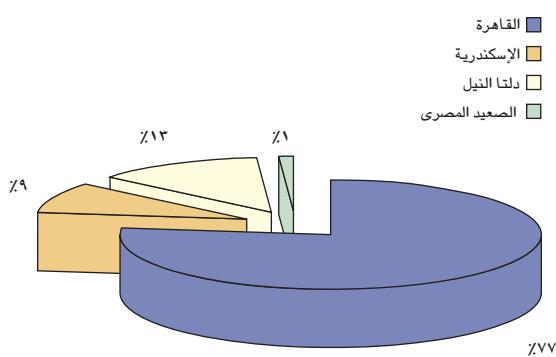
استخدم البحث المنهجية التالية:

- مراجعة موسعة للأدبيات والموقع الإلكتروني حول المشاركة الاجتماعية للشركات ومشاركة الشركات في التنمية بهدف تحديد الممارسة الجيدة ذات الصلة بمصر والتي يمكن تطبيقها هنا.
- استبيان طبق وجهاً لوجه أو عبر الهاتف على مدراء ٥٧٤ شركة من مختلف الأحجام من شركات القطاع الخاص الرسمي. وقد كان الهدف تحليل مدى وشكل مشاركة الشركات في تقليل الفقر والتنمية في مصر.
- بناء على تحليل أجري لهذا البحث الكمي، فقد تم إجراء مقابلات مباشرة مع المدراء المسؤولين عن نشاطات التنمية في ٤٤ شركة من تلك الشركات. وكان الهدف الحصول على فهم أعمق حول الطريقة التي ينظرون بها إلى النشاطات الداعمة للتنمية وكيف يطبقونها بالإضافة إلى فهم العوائق التي تقف أمام مشاركة الشركات بشكل أكبر والحوافز المتعلقة بذلك. (أنظر دليل المقابلة في ملحق ٢).

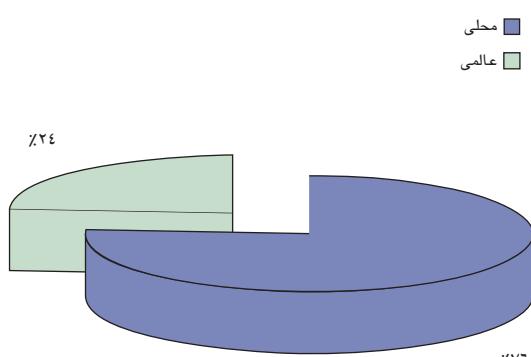
جدول ٢: نظرة عامة على الشركات المشاركة في المرحلة الكمية من البحث

المجموع	العينة %	القطاعات
التصنيع	%٤٨	٢٧٦
الأطعمة والمشروبات		٦٠
المنتجات الصناعية والاستهلاكية		٦٠
المنسوجات والألبسة والجلود		٤٣
المستحضرات (الصيدلانية) الطبية والدواء		٣٩
النقل والغاز والتغذية		٣٠
المواد الكيميائية		٢٤
المعادن		٢٠
الخدمات	%٢٧	١٥٨
التعليم		٤١
الخدمات الصحية		٤٠
البيع بالجملة والتجزئة		٣٢
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		٣٠
النقل والتخزين		١٥
السياحة		٥٠
الفنادق والمنتجعات والمنتجعات العائمة والمطاعم		٣٠
وكالات السفر		٣٠
الإنشاء والعقارات	%٥	٣٠
الإنشاء والعقارات/التغذين/مواد البناء		٣٠
القطاع المالي	%٥	٣٠
الاستثمار/التأمين/الخدمات المصرفية		٣٠
الزراعة	%٦	٣٠
النشاطات الزراعية		٣٠
المجموع الكلي	%١٠٠	٥٧٤

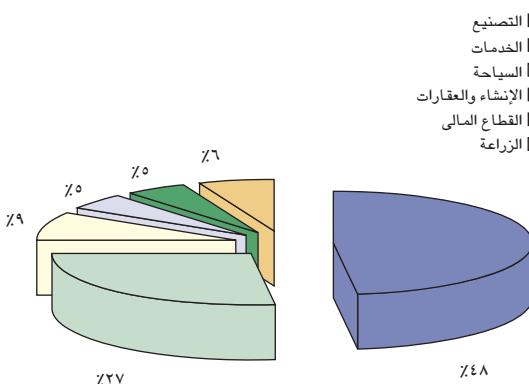
شكل ٦: موقع العمليات



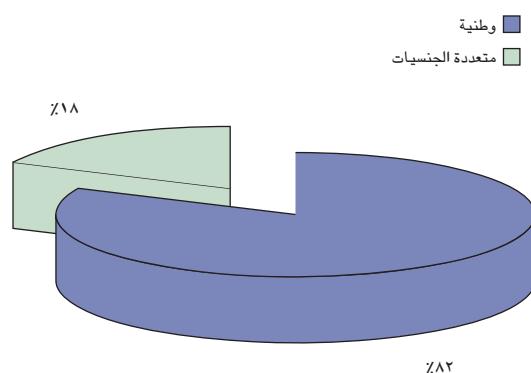
شكل ٥: نطاق العمليات



شكل ٨: قطاع الأعمال

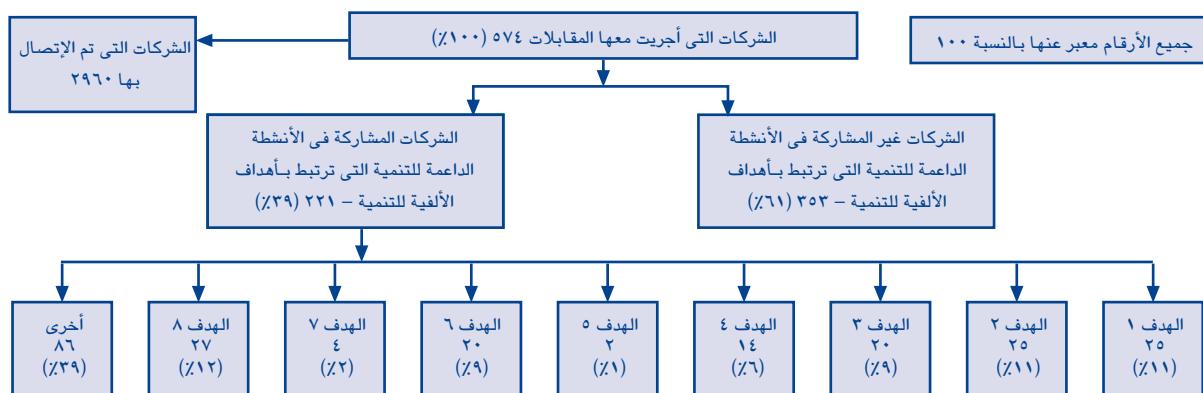


شكل ٧: أصل الشركة



حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية

شكل ٩: مجال المساهمة الرئيسي الذي ذكرته الشركات



الهدف ٥: تحسين صحة الأم

الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة / الإيدز والمalaria وغيرها من الأمراض

الهدف ٧: ضمادات الاستدامة البيئية

الهدف ٨: تطوير الشراكات الهدافدة إلى التنمية

الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الهدف ٢: توفير التعليم الإبتدائي العالمي

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

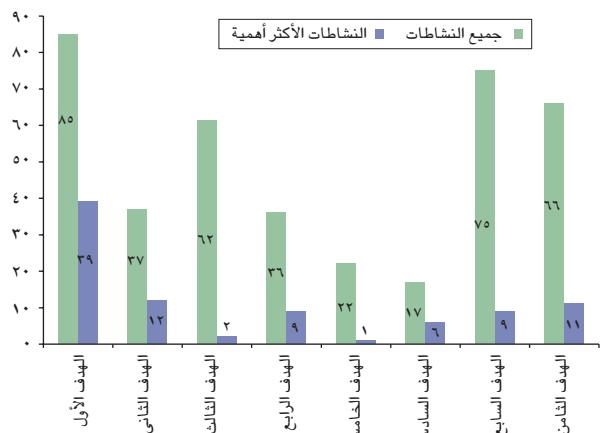
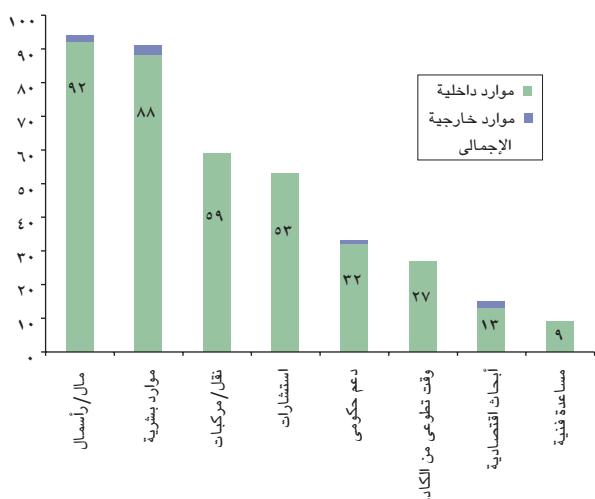
الهدف ٤: تخفيض نسبة الوفيات بين الأطفال

أما الكيفية التي ساهمت بها الشركات فقد كانت في معظمها من خلال التبرعات المالية أو التبرع برأس المال، وقامت إلى جانب ذلك بتخصيص موارد بشرية وعينية، وقد كانت المساهمات مدعومة/ممولة بالكامل من الشركة (داخلياً)، أو مدعومة جزئياً أو كلياً من شركات أخرى غير الشركات المتباوقة (خارجياً)، أو مساهمات من هذين المصدرين معاً.

ولم تكن العديد من الشركات التي أجريت المقابلات معها على علم بأهداف الألفية للتنمية ولم تستخدمها في تصنيف برامجها، وقد تحدثت معظم الشركات عن انشطتها التطوعية في المجتمع فقط عندما طلب منها ذلك. وقد أظهر تحليل مفصل حول مشاركة الشركات في الأنشطة الداعمة للتنمية أن مساهمتها كانت ربما أكثر بكثير مما تعتقد وهي مشاركة مهمة في بعض المجالات على وجه الخصوص، حيث ساهم أكثر من نصفها بأهداف الألفية للتنمية ١ و٣ و٧ و٨.

شكل ١١: نوع المساهمة

شكل ١٠: مساهمة الشركات الإجمالية في أهداف الألفية للتنمية



الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الهدف ٢: توفير التعليم الإبتدائي العالمي

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف ٤: تخفيض نسبة الوفيات بين الأطفال

الهدف ٥: تحسين صحة الأم

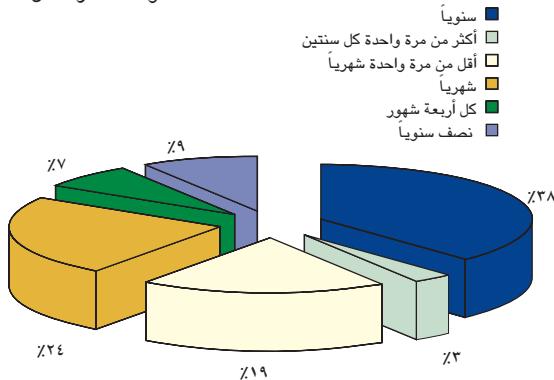
الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة / الإيدز والمalaria وغيرها من الأمراض

الهدف ٧: ضمادات الاستدامة البيئية

الهدف ٨: تطوير الشراكات الهدافدة إلى التنمية

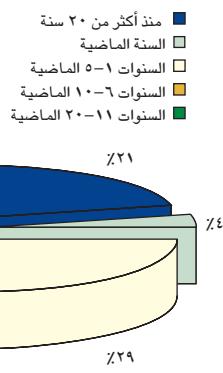
شكل ١٣: الفترة التي دامت فيها المساهمة

المتوسط: ٤ مرات كل سنة



المتوسط: ١١ سنة

شكل ١٤: عدد مرات تكرار النشاط



شاركت "في العادة" التخطيط وإعداد التقارير المتعلقة بالأنشطة الداعمة للتنمية (أما النسبة المتبقية فقالت أن مشاركتها كانت "أغلب الأحيان"). وغالباً فإن ما تقصده الشركات بالأنشطة "الداعمة للتنمية" هي أنشطة مساعدة المجتمع التي تقع ضمن نطاق التكافل الاجتماعي الذي تقوم به الشركات أكثر من كونها تقع ضمن نطاق الفعاليات التي تركز على نجاح الأعمال على المدى البعيد أو المشاريع المستدامة، وذلك للتعرض لقضايا الفقر والأمية والبطالة في مصر.

يورد الجدول أدناه التحسن في النسب المنشودة لأهداف الألفية للتنمية حتى عام ٢٠١٥ ويقيم أرجحية تحقيقها.

أما أساس التحليل الذي اعتمدنا عليه فقد كان معدل الاستجابة البالغ ٥٧٤ من أصل ٢٩٦٠ شركة التي أجريت مقابلات معها، وهو معدل يعكس عينة ضخمة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، رغم أن العديد منها لم تكن على علم بالموضوع مدار البحث ولم تعتقد أن لديها معلومات يمكن أن تساهم بها. إلا أنه اتضحت أثناء مرحلة البحث النوعية والكمية أن معظم الشركات لم تسمع بأهداف الألفية للتنمية وكان عندها مستوىً محدود من الفهم بشأن قدرة القطاع الخاص على التأثير في التنمية، سواء كان ذلك في عملياتها اليومية أو ما كان من خلال الأنشطة التطوعية. لم تكن معظم الشركات المستجيبية على علم بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ولا بمصطلحات التنمية، رغم أن نسبة تبلغ (٧٠٪) منها ذكرت أنها

جدول ٣: رصد لمدى التقدم في تحقيق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

المؤشر	الهدف	الهدف بحلول عام ٢٠١٥	المستوى عام ٢٠٠٤	المستوى عام ١٩٩٠
● الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	أمكن تحقيق الهدف	٤,١	٠,٩٤	٨,٢
	محتمل تحقيق الهدف	١٢,١	٢٠,٢	٢٤,٣
	امكان تحقيق الهدف	٣,٦	٣,٩	٧,١
	ممك تحقيقه	٥,٠	٨,٦	١٩,٩
	ممك تحقيقه	١٢,٨	١٤,٠	٢٥,٦ ج
● الهدف الثاني: تعليم الأبدائي	محتمل	١٠٠	٩٤,٠	٨٥,٥
	محتمل	١٠٠	٨٦,٨	٨٢,٩
	محتمل	١٠٠	٨٧	٧٣
● الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	محتمل	١٠٠	٩٠,٩	٨١,٣ ج
	أمك تحقيقه	١٠٠	١٠٤,٣	٧٧
	غير محتمل	١٠٠	٦٦	٥١
	أمك تحقيقه	١٠٠	٩٩	٦٥
	ممك	١٠٠	٨٦,٤	٨٤,٧ ط
	غير محتمل	٥٠	٢٠,٦	٩,٢
	غير محتمل	٥٠	٢,٦	٤
	غير محتمل	٥٠	٨,٠	٤
● الهدف الرابع: تخفيف وفيات الأطفال	محتمل	١٨,٧	٣٥,٤	٥٦,٠
	ممك	١٢,٦	٢٨,٢	٣٧,٨
	محتمل	١٠٠	٩٥,٦	٨١,٥
● الهدف الخامس: تحسين صحة الأم	محتمل	٤٣,٥	٦٧,٦	١٧٤
	محتمل	١٠٠	٦٩,٤	٤٠,٧

- الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع
 ١. نسبة السكان تحت خط الفقر القومي
 ٢. فجوة الفقر (باستخدام خط الفقر القومي)
 ٣. نصيب الخمس الأقل من الاستهلاك القومي
 ٤. نسبة الأطفال ناقصى الوزن تحت سن الخامسة
 ٥. نسبة السكان الذين لا يحصلون على المستوى الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية
- الهدف الثاني: تعليم الأبدائي
 ٦. معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأبدائي
 ٧. نسبة التلاميذ الذين يحصلون على الصف الثامن
 ٨. نسبة من يعرفون القراءة والكتابة في الفئة العمرية ٤٥-٢٤ سنة
- الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
 ٩. نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي
 ٩. بـ. نسبة البنات إلى البنين في التعليم الثانوي
 ٩. جـ. نسبة الفتيات إلى الفتيان في التعليم العالي (علوم طبيعية)
 ٩. دـ. نسبة الفتيات إلى الفتية في التعليم العالي (علوم اجتماعية وانسانية)
 ١٠. نسبة النساء اللاتي يعشن القراءة والكتابة إلى الرجال (١٥-٤٢ سنة)
 ١١. نسبة النساء اللاتي يعملن بأجر في القطاع غير الزراعي
 ١٢. أـ. نسبة النساء اللاتي يشغلن مقاعد في مجلس الشعب
 ١٢. بـ. نسبة النساء اللاتي يشغلن مقاعد في مجلس الشورى
- الهدف الرابع: تخفيف وفيات الأطفال
 ١٣. معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة
 ١٤. معدل وفيات الرضيع
 ١٥. نسبة الأطفال في السن من ١٢-٢٤ شهراً الذين تم تطعيمهم ضد الحصبة
- الهدف الخامس: تحسين صحة الأم
 ١٦. معدل وفيات الأمهات
 ١٧. نسبة الولادات التي تتم بإشراف أخصائيين مهرة

	المؤشر	الهدف بحلول إمكانية تحقيقه		
		المستوى عام ٢٠١٥	المستوى عام ٢٠٠٤	المستوى عام ١٩٩٠
١٧	٦,٥	غير متاح	غير متاح	غير متاح
٨٨	٥٨	١٨,٦	١٤٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,٠	١٤٠,٠	٠,٠	٠,٠
٣٩	٣,٩	٢٠٠,٦	٣,١	٦,٣
٢١٤٤	٢,١٤٤	١٢٣٣٥	١١,٣٣٥	٢,١
٩٦,٩	٩٧,٦	٩٨,٥	٩٧,٤	٩٨,٥
٦١,١	٩٥	٨٠,٦	٩٧,٤	٨٠,٦
٩٤,٧	٩٤,٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٠,٠	٠,٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح
٨٠,٣	٨١,٢	٢١,٢	٢,٢	٣,٩
١١,٢	١٢,٢	٢١,٢	٢,٢	٣,٩
٠٠,٣	٠٠,٣	٠٠,٣	٠,٠	٠,٠

- الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة الأيدز/المalaria وغيرها من الأمراض
 - ١٨. معدل تفشي فيروس نقص المناعة المكتسبة بين الحوامل في سن ١٥ - ٢٤
 - ١٩. معدل استخدام الواقي لدى المتزوجات اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل
 - ٢٠. عدد الأطفال الذين تيمموا بسبب فيروس نقص المناعة المكتسبة / الأيدز
 - ٢١. معدل تفشي بمرض الملاريا
 - ٢٣. معدل الاصابة بمرض الدرن
 - ٢٤. نسبة حالات الدرن التي تم اكتشافها في ظل برنامج المعالجة قصيرة الأمد تحت الأشراف المباشر (DOT)
 - ٢٤. نسبة حالات الدرن التي تم معالجتها في ظل برنامج DOT
- الهدف السابع: كفاءة الاستدامة البيئية
 - ٢٥. نسبة الأراضي المغطاة بالغازات
 - ٢٦. نسبة المساحة المحجمة لحفظ على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحة الأراضي
 - ٢٧. معدل استخدام الطاقة (طن بترول مكافئ لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي تساوي ١٠٠٠ دولار)
 - ٢٨. أ. متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
 - ٢٨. ب. استهلاك الكلور وفلورا كربون المستنزف لطبقة الأوزون (CFC)
 - ٢٩. نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب
 - ٣٠. نسبة سكان الحضر الذين يحصلون بصورة مستمرة على مصدر ماء محسن
 - ٣٠. ب. نسبة سكان الريف الذين يحصلون بصورة مستمرة على مصدر ماء محسن
 - ٣١. نسبة سكان الريف الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي المحسن
 - ٣١. ب. نسبة سكان التي تحصل على حيازة آمنة
 - ٣٢. ● الهدف الثامن: اقامة مشاركة عالمية من أجل التنمية
 - ٤٧. عدد المشتركون في شبكات التليفون الثابت والمحمول لكل ١٠٠ نسمة من السكان
 - ٤٨. نسبة الحاسوبات الآلية المستخدمة لكل ١٠٠ نسمة من السكان
 - ٤٨. ب. نسبة مستخدمي الانترنت لكل ١٠٠ نسمة من السكان

أ- بيانات عام ١٩٩٢ هـ- بيانات ١٩٩٥ ط- بيانات ١٩٩٦
 ب- بيانات ٢٠٠٣ و- بيانات ٢٠٠٥ ٤- بيانات ٢٠٠٣/٢٠٠٢
 ج- بيانات ١٩٩١/١٩٩٠ ز- بيانات ١٩٩٢/١٩٩١ كـ- بيانات ٢٠٠١
 د- بيانات ١٩٩٩/١٩٩٢ ح- بيانات ٢٠٠٠/١٩٩٣ لـ- بيانات ١٩٩٩

المصدر : وزارة التخطيط (٢٠٠٥). تحقيق أهداف الألفية للتنمية: النجاحات والتحديات

للتنمية ٣ و ٤ و ٥ و ٦ تعتبر مجال النشاط الرئيسي لها رغم أن دور النساء والصحة في تعزيز التنمية المستدامة دوراً لا جدال فيه.

توضح دراسات الحالة أدناه عن مجموعة المغربي وشركة يونيبلير، الأسلوب الذي اتبعته شركة محلية كبرى وشركة متعددة الجنسيات مع المؤسسات الشعبية المحلية الناجحة،

ويمكن أن تكرر الشركات الكبرى الأخرى التي تعمل في مصر هذه الأمثلة التي تضع فيها الشركة أولويات واضحة وتبحث عن فرص للمساهمة في مجالات تتطلب خبرات خاصة (الصحة والحفاظ عليها) في حين الذي تحظى فيه بحصة من السوق وتعمل من خلال الشراكة مع المنظمات المحلية غير الحكومية.

وتبيّن أن هناك عدداً أكبر من الشركات التي كانت مساهماتها في هدف الألفية للتنمية (١) أكبر من أي هدف آخر، ولكن مع وجود نسبة تزيد على (٦٠٪) من الشركات التي ذكرت أنها لم تقم بأنشطة داعمة للتنمية فسيكون هناك الكثير الذي لا بد من عمله لإشراك المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال ولضمان توجه الجهد على أحسن وجه. كشفت الدراسة عن وجود مشاركة قوية من القطاع الخاص في توفير فرص العمل للشباب العاطلين عن العمل، وبما أن الأعداد المتزايدة من الشباب في مصر لا تمتلك بمستويات عالية من المهارة أو المؤهلات اللازمة لتلبية احتياجات القطاع الخاص الرسمي فلا بد أن تتصدر هذه المسألة قائمة الأولويات، إلا أن هناك مجالات أخرى يمكن أن يكون للقطاع الخاص أكثر نشاطاً فيها. ذكرت نسبة تقل عن (١٠٪) من الشركات أن أهداف الألفية



مجموعة المغربي - مؤسسة النور الخيرية

قامت مجموعة المغربي بتأسيس مؤسسة النور الخيرية كمؤسسة مستقلة مسجلة في مصر باعتبارها مؤسسة خيرية غير حكومية بموجب رقم التسجيل ٤١٤٢١٤ لعام ١٩٩٩، أما المال الذي استخدمته المؤسسة للانطلاق والاستدامة فقد تبرعت به مجموعة المغربي. وتتدير هذه المؤسسة بأمرها المالية من خلال التمويل الخارجي الذي يقدمه متبرعون دوليون وجامعات ومنظمات دولية غير حكومية.

أجرت مؤسسة النور الخيرية على مدى الأعوام السبعة الماضية دراسات أبحاث ميدانية على مرض التراكموما، وشملت الدراسة ١٣,٥٠٠ شخصاً في ثلاث محافظات وتوصلت إلى أن المرض يتسبب بفقدان البصر على المدى البعيد. قام متبرعون أجنبى بتمويل هذه الدراسة كما تلقت الدعم الفني من جامعة بريتش كولومبيا. وقد أطلعت الحكومة منظمة الصحة العالمية على نتائج هذه الدراسة وقامت بإصلاح برنامج برمجة برامجها الصحية في هذا المجال حتى تتمكن من تخفيف الآثار التي تؤدي إلى انتشار هذا المرض. أما التحدي الأكبر الذي واجهته مؤسسة النور الخيرية في هذه الدراسة فكان الاعتقاد السائد أنه قد تم القضاء على مرض التراكموما في مصر.

الشراكات:

وزارة الصحة في القاهرة، المحافظات الثلاث، مركز بريتش كولومبيا لعلم الأولئنة (جامعة بريتش كولومبيا)، المبادرة الدولية لمكافحة التراكوما، مركز الأبحاث الاجتماعية (الجامعة الأمريكية في القاهرة). تضمنت نتائج المشروع إقامة علاقات أجنبية جديدة مع الشركاء وإصلاح سياسات القطاع الصحي الحكومي المتعلقة بالتراكوما إصلاحاً غير مباشر وجمع الكثير من البيانات الأساسية الموثوقة الازمة ليتم الرجوع إليها في المستقبل.

وتعتبر العيادات المتنقلة من بين مشاريع مؤسسة النور الخيرية الأخرى والتي بدأت عام ٢٠٠٠، إذ يذهب الأطباء إلى محافظات مختلفة ويفحصون المرضى الذين يعانون من اضطرابات في عيونهم مجاناً مرتين أسبوعياً، وهناك خطة سنوية تهتم بها العيادات المتنقلة إلى المحافظات.

أسس مركز تدريب لأطباء العيون في مؤسسة النور الخيرية، وهو يعقد دورة تدريب مجانية لمدة شهرين، وفي عام ٢٠٠٢ أُسست مجموعة المغربي مستشفىً مجانيًّا حيث أصبح هذا المستشفى عام ٢٠٠٥ قادرًا على تدريب أموره المالية من خلال تغطية تكاليف المرضى الذين يعجزون عن الدفع لقاء علاجهم من خلال ما يدفعه المرضى القادرين على ذلك.

تدعو مؤسسة النور الخيرية إلى الحفاظ على الصحة في سياق يوم الرؤية العالمي وتزيد الوعي بشأن الحفاظ على الصحة.

تتعلق جميع أنشطة المؤسسة تقريبًا بتصميم عمل مجموعة المغربي والذي هو الرعاية البصرية، حيث يتولى كادر المؤسسة إدارة هذه الأنشطة. ترى مؤسسة النور الخيرية أن فاعليتها تمثل بوجود مستشفى وكادر مدرب من الأطباء والموظفين وسمعة طيبة في المجتمع. وشملت العقبات التي تواجهها المؤسسة التكاليف المرتفعة للرعاية البصرية والقدرة على تدبر الأمور المالية.

يونيليفر

يهدف مشروع تنمية القرية إلى تحسين ظروف القرى الفقيرة في الإسكندرية والقاهرة الكبرى، وقد تم اختيار قرية الثلاث كباري التي تقع بالقرب من الإسكندرية كمشروع ريادي. يعمل ٩٠٪ من سكان هذه القرية الذين ترتفع لديهم نسبة الأمية كعامل متنقلين.

أطلق مشروع ائتمان لرعاية وإنتاج الحيوانات الداجنة على مدى ثلاث سنوات دون استيفاء أية فائدة، حيث يقوم طبيب بيطري ومختص زراعي بزيارة المستفيدين زيارات دورية، كما يعمل مجلس إدارة من المجتمع كحلقة وصل بين يونيليفر والقرية. وتعتبر دورات محو الأمية وإنتاج الحرف اليدوية عناصر إضافية أخرى من عناصر نشاط المسؤولية الاجتماعية للشركة المذكورة.

وفي مجال الرعاية الصحية تعقد شركة يونيليفر برنامجاً تربوياً حول العناية بالأسنان منذ عدة سنوات، حيث تقف ماركة سيجنال على تنظيم هذا البرنامج وتزيد من وعي الأطفال بأهمية الحفاظ على صحة الأسنان، ويحصل كل طفل على فرشاة أسنان ومعجون أسنان مجاناً، وقد استفاد ما يزيد على ٥ مليون طفلًّا من أطفال المدارس الحكومية من هذا البرنامج ومن زيارات أطباء الأسنان الدورية إلى المدارس من أجل العلاج والفحوصات المجانية.

الشراكات:

مولت يونيليفر بالتعاون مع نادي روتاري الإسكندرية فريقاً طيباً إلى السودان قوامه ٢٥ طيباً من مختلف التخصصات قاماً بإجراء ما يزيد على ٥٠٠ إجراء علاجي وجراحي كان معظمها على الأطفال.

عقدت يونيليفر برامج محو الأمية لموظفيها الذين يبلغ عددهم ٣٠٠٠ موظف بالتعاون مع مؤسسة محمد رشيد التنمية الثقافية والاجتماعية والهيئة العامة لتعليم الكبار.

قدمت يونيليفر تمويل جزئي لبرامج تدريب مكتفة على الحاسوب لمن يستخدمون تطبيقات وتقنية تكنولوجيا المعلومات على مستوى عالٍ وذلك من خلال شراكة مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.

تُنظم لجنة خاصة في يونيليفر مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركة وتنظيمها، حيث تتتألف هذه اللجنة من عضو من مجلس الإدارة ومراقب مالي وممثلين من الأقسام المتعددة، وتتضمن المعايير الأساسية التي تختار يونيليفر مبادرة المسؤولية الاجتماعية للشركة من خلالها الانسجام مع خطط الشركة وسياساتها وكذلك أن يندرج المستفيدون تحت المجموعات المستهدفة المحددة للشركة (العاطلين عن العمل والأيتام وذوي المجموعات الخاصة).



إنفوسيس ٣٩

زادت مبيعات شركة إنفوسيس - وهي شركة خدمات تقنية معلومات هندية - التي كانت تقل عن ١٠ مليون دولار في بداية التسعينيات لتصل إلى ٨٠٠ مليون دولار تقريرًا في أيامنا هذه فأصبحت شركة رائدة عالمياً، وقد وضعت خلال هذه الفترة معايير دولية لحكومة الشركات كما أنشأت شركات جديدة من أجل التنمية مع الحكومة المحلية والمركزية.

برزت مؤسسة إنفوسيس - وهي المؤسسة المسئولة عن العطاء الاجتماعي في شركة إنفولجيز ليميتيد - إلى حيز الوجود في شهر كانون الأول عام ١٩٩٦ بهدف أداء المسؤولية الاجتماعية للشركة من خلال دعم وتشجيع قطاعات المجتمع المحمومة، وقد نفذت المؤسسة عدة مشاريع خلال فترة قصيرة من الزمن في مجالات معينة كالرعاية الصحية وإعادة التأهيل الاجتماعي وتنمية المناطق الريفية والتربية والتعليم والفنون والثقافة. أخذت هذه المؤسسة على عاتقها أداء العديد من المبادرات كتوفير الرعاية الصحية عالية الجودة وإتاحة نشر التعليم حيثما كانت هناك حاجة ملحة لذلك، كما أنشأت منشآت طبية في المناطق الريفية النائية ووضعت مخطوطات جديدة للتقاعد ومدت يد العون للأيتام والأطفال المستشدين. نفذت هذه المؤسسة برنامجاً تعليمياً كبيراً لمناطق الريفية بعنوان "مكتبة لكل مدرسة"، وشملت أنشطتها الأخرى إعادة إنشاء مباني المدارس القديمة وإنشاء مراكز علمية في المناطق الريفية ووضع خطط لدعم أشكال الثقافة والفنون التقليدية التي تکاد تتلاشى.

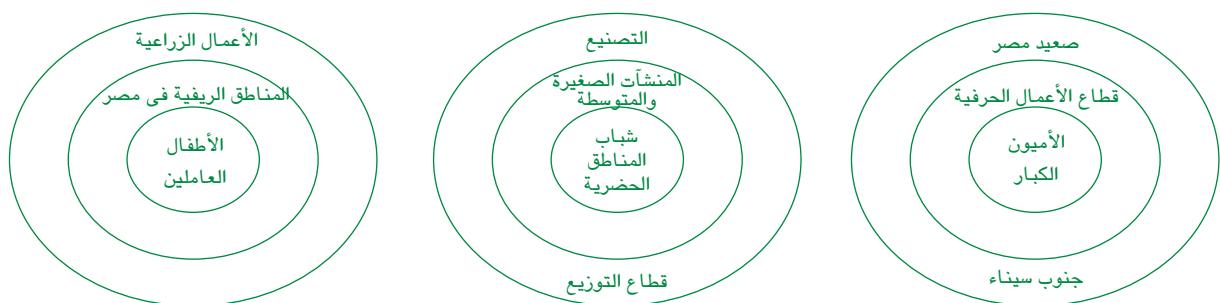
توضح الأشكال أدناه كيفية إمكانية تطبيق هذا الأسلوب على أرض الواقع، فبعض الشركات تدعم هذه الأهداف وغيرها مثل الأطفال العاملين (خاصة الفتيات) في الأنشطة الزراعية كالقطن والأعشاب الطبية في المناطق الريفية في صعيد مصر وللتا النيل، ومثل الصحة البيئية في الأحياء الشعبية، والتدور البيئي للموارد المائية في منطقة الدلتا الحضرية، والماء والصرف الصحي في المدن والقرى الصغيرة...الخ، ولكن هناك عدداً قليلاً من الشركات التي تستخدم أسلوب الاستهداف الثلاثي للمجموعات كما أن الشركات التي تسترشد في عملية الاستهداف بأهداف الألفية للتنمية أقل عدداً من ذلك.

ومن خلال التنسيق بين هذه الأنشطة والأعمال التجارية الأساسية (مثلاً، قطاع الأعمال الزراعية الذي يكون على نطاق واسع ليعمل مع المنتجين) والعمل مع شركات أخرى، وعمل منظمات غير حكومية أخرى مع الخبرات الشعبية، تستطيع الشركات تحقيق مستوى إنجاز كبير وتحسين المعايير كذلك لا ضمن سلسلة الإمداد والقيمة الخاصة بها فحسب وإنما أيضاً ضمن قطاع الأعمال ككل. وتستطيع الشركات بهذه الطريقة تحقيق نتائج إيجابية أكثر اتساعاً في نطاقها واستمراريتها في المجتمعات الأكثر حرماناً في مصر. قد تحتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص - والتي قد لا تتمتع بموارد لإنشاء مؤسسات أو فرق ودوائر محددة لإدارة أنشطة مجتمعاتها - إلى تبني أسلوب يعتمد على الشراكة أو استهداف قطاع معين لزيادة نطاق التأثير وتعزز العديد من وكالات التنمية والغرف التجارية تقديم المشورة حول الشركات والمشاريع المناسبة وتعمل بمثابة وسيط مع الحكومة وغيرها.

قد تقرر بعض الشركات تأسيس مؤسسات ذات غايات معلنة بوضوح، وتعتبر إنفوسيس في الهند مثالاً على ذلك كما هو موضح أعلاه.

قد لا تتمكن بعض الشركات من تطبيق مبادرات ذات حجم كبير كهذه المبادرة، ولكن لا بد في جميع الأحوال أن يكون هناك استهداف أفضل للمجموعات وتصميم مدروس على نحو أعمق بالنسبة للمشاركات الداعمة للتنمية، وعليه تستطيع الشركات الاستهداف بناءً على الفئات أو المجموعات المستفيدة، أو المناطق، أو قطاعات الأعمال المحددة أو حتى الاستهداف بناءً على جميع هذه المجموعات الثلاثة كما هو موضح أدناه:

- **الفئات / المجموعات المستفيدة:** يمكن أن يكون هؤلاء عبارة عن شباب عاطلين عن العمل (أكثر من تفضيلهم الشركات حالياً) أو نساء أو أطفال.
- **المناطق:** تميل الشركات إلى استهداف الأحياء القريبة من مقارها الرئيسية وبالتالي تعتبر القاهرة أكثر المناطق استهدافاً وتليها المناطق الحضرية بالدلتا ومن ثم الإسكندرية. يتطلب تنفيذ أهداف الألفية للتنمية تحولاً كبيراً في التركيز إلى صعيد مصر حيث أن مؤشرات التنمية البشرية وأحتجاج تحقيق أهداف الألفية للتنمية أكبر هناك.
- **قطاعات الأعمال:** يمكن إجراء تحليل يتناول الآثار الفعلية والمحتملة لقطاعات الأعمال المختلفة على أهداف الألفية للتنمية كما يمكن المباشرة بمشاريع جماعية.

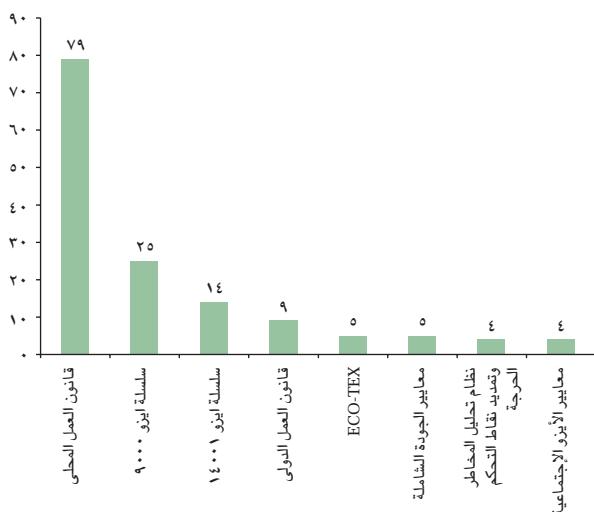


سياق تنمية مصر أو أهداف الألفية للتنمية. وقد قامت بعض الشركات مثل موبينيل وفودافون ومجموعة منصور والبنك العربي الإفريقي الدولي بتعيين مدراء مسؤولة اجتماعية يتمتعون بمعرفة دولية وتنمية وخبرة تتعلق بالأعمال حتى تحال إليهم مسؤولية وضع استراتيجيات المسئولية الاجتماعية للشركات وجعل المساهمات التطوعية مساهمات مهنية ووضع معايير وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، ولكن عدد هذه الشركات قليل.

لدى العديد من الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مصر سياسات عالمية متطرفة وإجراءات إدارة وتوثيق مصممة لتقدير المخاطر الاجتماعية والبيئية على الأعمال، حيث تعدد بعض هذه الشركات مجرد الالتزام الأساسي حول كيفية تكييف سياسات مكان العمل بحيث تعود على المجتمع المحلي بفوائد أكبر، وتعد شراكة يونيفريل مع جمعية حق الحياة في القاهرة من الأمثلة الجيدة على ذلك. عقدت الشركة برنامجاً تدريبياً لمدة ١٠ أيام لـ ١٨٠ شاباً من ذوي الحاجات الخاصة، حيث أتيحت لهم فرصة العمل في وحدة إنتاج صغيرة لتغليف الصابون تم إعدادها خصيصاً لهذا الغرض، وقد ساعد هذا المشروع هؤلاء الشباب ليصبحوا "من موظفي" يونيفريل كما ساعدتهم على تحقيق دخل من عملهم وشعورهم بالفخر بمهاراتهم وقدراتهم.

هناك أدلة تشير إلى أن الشركات المصرية - وخاصة تلك التي لها تعاملات دولية - قد بدأت أيضاً بتفعيل المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال تعزيز الالتزام بالقوانين المحلية بالإضافة إلى ما تقوم به حتى تكون معتمدة وفقاً للمعايير الدولية في مجالات مثل حقوق العمال والصحة والسلامة والبيئة. وهناك نسبة تبلغ ٣٩٪ من الشركات التي لديها الشهادات أو الضمانات التي تدل على التزامها الداخلي بالمعايير الملزمة.

شكل ١٥: شهادات الالتزام الداخلي



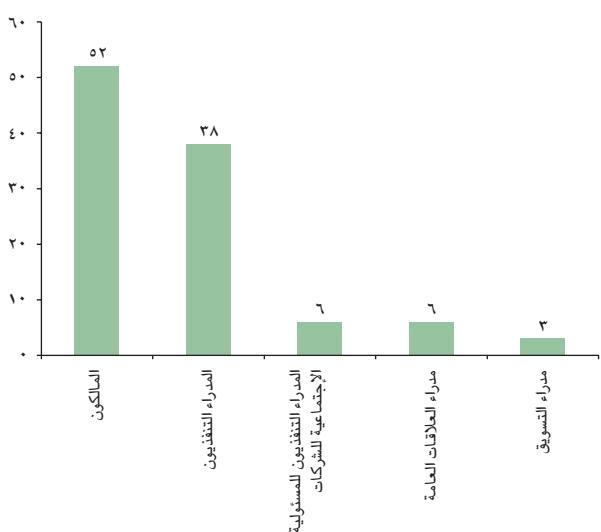
كيف تباشر الشركات أنشطتها الداعمة للتنمية؟

وجدنا من خلال البحث الدولي الذي قمنا به العديد من الأمثلة على المبادرات التي تكون موجهة نحو دعم التنمية أو نحو أهداف الألفية للتنمية التي تقوم بها مؤسسات الأعمال، كما تركز العديد من الأبحاث والدراسات السابقة على آثار مؤسسات الأعمال من الأعمال التجارية الأساسية في بيئة العمل وبيئة السوق وسلسلة التوريد وأنشطة الإنسانية والأنشطة التطوعية والمناصرة والحوار الذي يتناول السياسات، فعلى سبيل المثال كيف تستطيع الشركات الكبرى تعديل قنوات التوزيع الخاصة بها وتعديل منتجاتها حتى تستقطب القائمين على المؤسسات الصغيرة وتصل إلى أسواق نموذج قاعدة الهرم الجديدة؟

استخدمنا الإطار أدناه لنقدم نتائج أبحاثنا الكمية والنوعية والإبراز النماذج الموجهة لدعم التنمية التي تم تنفيذها - أو التي يمكن تنفيذها - في مصر.

وبما أن معظم الشركات التي شملتها الدراسة المسحية كانت من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فليس من الغريب أنه في ٩٠٪ من الحالات كان المالكون ومن ثم المدراء التنفيذيون هم صناع القرار الأساسيين في الأنشطة/المبادرات الداعمة للتنمية، في حين في ٦٪ من الحالات قام موظفين مختصين بتنظيم وإدارة هذه الأنشطة في الشركات التي يعملون بها.

شكل ١٤: صناع القرارات الخاصة بالأنشطة



ولكن الاتجاه السائد حالياً في الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية الكبرى يتمثل في اعتبار المسئولية الاجتماعية للشركات كوظيفة مستقلة في الشركة قلماً تتم الإشارة إليها في

^{٤٠} سلسلة ايزو ٩٠٠٠ : http://www.iso.org/iso/iso_catalogue/management_standards/iso_9000_iso_14000/iso_9000_essentials.htm
سلسلة ايزو ١٤٠٠١ : http://www.iso.org/iso/iso_catalogue/management_standards/iso_9000_iso_14000/iso_14000_essentials.htm

قانون العمل الدولي : <http://www.itcilo.it/actrav/actrav-english/telearn/global/ilo/law/lablaw.htm>

Eco-Tex: <http://www.texti-online.net/englisch/Publications/Yearbook2002/E1350.htm>

معايير الجودة الشاملة: <http://www.managementhelp.org/quality/tqm/tqm.htm>

نظام تحليل المخاطر: <http://en.wikipedia.org/wiki/HACCP>

معايير الایزو الاجتماعية: <http://isotc.iso.org/livelink/livelink/fetch/2000/2122/830949/3934883/3935096/home.html?nodeid=4451259&vernun=0>

القروض المغفاة من الفائدة والقروض الصغيرة من المصارف والشركات الأخرى والتي تكون غالباً للموظفين ولكن التي يتم تكييفها للنساء على وجه الخصوص.

المعاملات المصرفية الخاصة وغيرها من المنتجات لأفراد العمالء مثل خطط الإسكان التي تكون متدنية التكلفة وسهلة الإنشاء والتي لا تتطلب دفعات مقدمة.

بناء بنية تحتية للماء والصرف الصحي والكهرباء في المناطق الفقيرة.

تشجيع وتسويق المنتجات الحرفية المحلية.

إنشاء أعمال للمحرومين تبني البيئة وتحافظ عليها.

توفير المعرفة والخبرات لتنفيذ البرامج الاجتماعية الزراعية المستدامة وبرامج التغذية وتربية الغذاء ولدعم هذه البرامج.

وتعتبر سلسلة أسواق خير زمان التجارية التي تديرها مجموعة منصور مثالاً على ذلك.

- كما وُنتَقَت الدراسة عدداً من مشاريع التنمية التي تم التخطيط لها والتي تحاول تطوير ممارسة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بجعل بيئه العمل أكثر أماناً وتقليل بل وإنها عمل الأطفال

- في الورش وتوفير التقنية وعمليات الإنتاج المحسنة. يشير ذلك إلى اتجاه المنشآت الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية بالالتزام بقوانين العمل ومبادئ حماية الأطفال والمعايير البيئية عندما يتتوفر لها الدعم المالي والتقني.

نماذج قاعدة الهرم

- أبرزت الدراسة ضآلة النماذج التي تسمى "نماذج قاعدة الهرم"، وهي النماذج التي تطور شركة فيها أو تكيف منتجات وخدمات بشكل محدد لتلبية احتياجات أفراد المستهلكين، ونورد بعضها فيما يلي:
- خطط تبني القرى التي تتضمن التنمية الشاملة لعدد من الخدمات.



مجموعة منصور

تركز مجموعة منصور على مهارات المعرفة الأساسية والتعليم والأيتام والبيئة، وتشمل مشاريعها سلسلة أسواق خير زمان التجارية والتي تبني احتياجات شريحة المستهلكين من ذوي الدخل المتدنى، وتعرض منتجات ذات جودة عالية بعيوب ذات أسعار في المتداول. تخطط المجموعة لشراء مواد لهذا المشروع من مؤسسات أعمال أصغر كوسيلة لشراء سلعها بسعر منخفض ومساعدتها على الإزدهار من خلال الحصول على كمية كبيرة من مخزونها.

أسست مجموعة منصور مدرسة متطرورة للأطفال المصابين بالتوحد عام ١٩٩٩، حيث اشتغلت أيضاً على مستشفى وحدائق وصالات عرض تطل على الشارع مباشرة حتى يمكن الأطفال من بيع منتجاتهم الحرفية.

وفي مجال عمل الشركات التطوعي، تدعم مجموعة منصور برنامج إنجاز الذي يعتمد المنهاج الدولي لإنجازات الشباب لتحسين مهارات الشباب المصري من أجل دخول سوق العمل كموظفيين أو أصحاب مشاريع.

وتقع مجموعة منصور على مسودة اتفاقية تمهدية مع الهيئة العامة لتعليم الكبار عام ٢٠٠٥ بثت المجموعة بناءً عليها إعلانات تلفزيونية تبلغ مدتها ٣٠ ثانية لإحاطة الناس علمًا بأهمية محو الأمية وقيمتها، والشركة مستمرة في دعم دورات محو الأمية في محافظتي البحيرة والمنصورة منذ عام ٢٠٠٦ وتقدم منحاً دراسية للطلبة الذين يواصلون تعليمهم لما بعد تعليم الأبجدية الأساسية.

في الحين الذي تحفل فيه الأبحاث الدولية بالعديد من الأمثلة عن الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات الكبيرة التي تدعم مشاريع بهذه مثل سيميكس في المكسيك، نجد أن هناك أمثلة أخرى عن المؤسسات الصغيرة التي أخذت بزمام المبادرة والتي حققت إنجازات وفقاً للمعايير المطلوبة من خلال التفكير الإبداعي حول كيفية الوصول إلى أسواق جديدة. تضم نشرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٤ والتي تحمل عنوان: "إطلاق المشروعات الريادية: المساهمة في نجاح الأعمال للقراء"^{٤١}، عدداً من أفضل الممارسات التي تبني الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات، حيث تبين هذه الممارسات القدرة الهائلة للقطاع الخاص على المساهمة في التنمية في الوقت الذي تدفع إلى أعلى بأرباح الشركة. تم اختيار دراسات الحالات التالية معأخذ صلتها بالواقع المصري بعين الاعتبار وإمكانية إعادة تطبيقها من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.



سيميكس^{٤٢}

أصبحت شركة الإسمنت المكسيكية سيميكس من رواد المنتجين والمبتكرین في هذه الصناعة حيث يعمل فيها آلاف الموظفين، وقد دخلت في شراكات مع حكومات إقتصادية ومحالية وحكومات دول لتزويد أفراد المساكن في المكسيك بأراضيات خرسانية. طبق مشروع "بيسو فيرمي" في المكسيك وكولومبيا حيث ساعد ٢٠٠٠٠ عائلة تقريباً من العائلات المغروبة، وذلك من خلال استبدال أرضياتهم القرابية بأرضيات خرسانية فريدة مخصصة للجرافين وتعد هذه طريقة مثلى للحفاظ على بيئة نظيفة وصحية. وقد ساعدت سيميكس ما يزيد على ١٢٠٠٠ عائلة مكسيكية بتحقيق أحلامهما بتملك منزل من خلال برنامج "باتريمونيو هوبي". الذي يجمع العائلات ذات الدخل المتدنى ضمن خلايا مملوكة ذاتياً تسهل وتبسيط عملية بناء المنزل التقليدية، حيث تقوم شركة سيميكس بتزويدهم بجميع المواد التي يحتاجونها بالإضافة إلى المساعدة الفنية بما في ذلك المهندس المعماري الذي يساعدهم في تصميم منازلهم آخذًا النمو المستقبلي بعين الاعتبار حتى يستغلوا المساحة على أفضل وجه ويقللوا من المدبر. يستطيع المكسيكيون الذين يقيمون في الولايات المتحدة من خلال برنامج الشركة المسمى "كونستروموكس" تحويل الأموال إلى المكسيك لتمويل الاحتياجات الانشائية لعائلاتهم، حيث يستطيع عملاء سيميكس لقاء دولار واحد تحويل الحوالات المالية مباشرة من خلال شبكة من الموزعين يزيد عددهم عن ٢٠٠٠ موزع في جميع أنحاء المكسيك والذين يقومون بدورهم بتسلم مواد البناء للأشخاص الذين يحددهم العملاء.

^{٤١} لجنة القطاع الخاص والتنمية. إطلاق المشاريع الريادية: المساهمة في نجاح الأعمال للقراء. تقرير مقدم لأمين العام الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، مارس ٢٠٠٤
^{٤٢} http://www.cemex.com/cc_cc_cm.asp

نماذج قاعدة الهرم



تشمل الأئمة كلاً من المشاريع الاجتماعية والمؤسسات غير الربحية والجمعيات التعاونية التابعة لمؤسسات أخرى والتي تضع حلولاً ابتكارية تعود بالفائدة الاجتماعية أو البيئية أو الاقتصادية على المجتمع، حيث تتضمن الأمثلة مشاريع "ديجيتال ديفيدان" التي أتاحت إمكانية استخدام الاتصالات والإنترنت في الأحياء الفقيرة ومشاريع الطاقة الشمسية التي أتاحت إمكانية استخدام الكهرباء وغيرها من الخدمات في المناطق التي لا توجد فيها شبكات خدمات كهربائية. يستخدم مزارعو فول الصويا الصغار في الهند كشكلاً للإنترنت في القرية للإطلاع على الأسعار الفورية لمنتجاتهم من خلال موقع يورصة شيكاغو متجمبين بذلك الوسطاء المحليين ليحصلوا على أفضل الأسعار.

طورت محلات كاساس باهيا في البرازيل نموذج عمل فريد من نوعه لتقديم خدمات فعالة من البيع بالتجزئة تستهدف المستهلكين الفقراء، وباعتبارها أكبر سلسلة محلات للبيع بالتجزئة في البرازيل فقد كانت واحدة من أولى الشركات التي تعرض خطط بيع آجل ناجحة للغاية، كما حرت خطط البيع بالتقسيط القوة الشرائية للطبقة العاملة البرازيلية الضخمة ولبيت احتياجات المجموعات متعدنة الدخل وحققت عائدات جيدة في الوقت ذاته للشركة.^{٤٣}

يستخدم مصرف (ICICI) الهندي التقنية للوصول إلى مجموعة من الأسواق الجديدة، خاصة أصحاب المشاريع والمتخصصات الصغيرة والمتوسطة في الريف، فهي تمنح قروضاً لمعدات المزارع في ٣٨١ موقعًا وتمتهم شروط تسديد يسيرة تتراوح من سنة إلى تسع سنوات.^{٤٤}

يقدم المئات من صغار موردي القطاع الخاص في كمبوديا خدمات تتراوح من شحن البطاريات وحتى التزويد الكامل بالكهرباء من خلال العدادات لمناطق بأكملها ويقدم هؤلاء الموردين خدماتهم لعدد يقدر بـ ١١٥٠٠ مستهلكًا يشكون نسبة تزيد على ثلث مستهلكي الكهرباء في كمبوديا.

مبادرات سلسلة الإمداد والقيمة

هذا ربما يكون مجالاً يحتمل تطبيقه إلى حد كبير في مصر. يمكن أن تنظر أساليب بهذه إلى الكيفية التي تستطيع بها شركات معالجة الأغذية إشراك صغار المزارعين أو كيفية إشراك صناعة الفندقة المنتجية الأعمال الحرافية المحليين أو كيفية تشجيع صناعة المركيبات للسلامة على الطرق أو كيفية التزام صناعة تصدير الغذاء بشكل أكبر بالمعايير الصحية ومعايير الحفاظ على الصحة بين صفوف الموردين من الريف وفي الدولة المصدرة كل.

كما كشفت الأبحاث أيضاً أن هناك عدداً من الشركات تأخذ بعين الاعتبار – لدى قيامها بالخطيط لأنشطتها الداعمة للتنمية - آثارها الأوسع على سلسلة الإمداد والقيمة، ولذلك تضع في اعتبارها على سبيل المثال الكيفية التي يمكن بها زيادة مستوى المعايير والأثار الإيجابية بالنسبة للموردين والموزعين وكيفية زراعتها في عالم التجارة والأعمال، وأشارت الأبحاث الدولية أن



شركة نوعية البيئة الدولية (EQI)^{٤٥}

في عام ١٩٩٦ وسع منير نعمة الله رئيس شركة نوعية البيئة الدولية (EQI) أنشطة الشركة لتجاوز الخدمات الاستشارية إلى الاستثمار المباشر في التنمية المستدامة، وقد صمدت ونفذت الشركة انتظاماً من مشاوراتها مع المجتمعات المحلية وغيرها من الأطراف المعنية مبادرة واحدة سيوة للتنمية المستدامة والتي تجمع عدداً من المشاريع التجارية الهادفة إلى تشجيع التنمية الاقتصادية في واحدة سيوة التي تنسجم مع بيئتها الحساسة والتي تشتري إرثها الثقافي الفريد. يتمثل أسلوب شركة نوعية البيئة الدولية (EQI) بالسincer على خطى المعرفة المحلية والمهارات التقليدية وإبداع المجتمع المحلي، وتصورها في بوتقة واحدة مع الخبرة العملية حتى تكون واحدة سيوة نموذجاً يحتذى للتنمية المستدامة.

أقامت شركة نوعية البيئة الدولية (EQI) والتي تعتبر المستثمر والمحفز الرئيسي شراكة مع المجتمع المحلي والسلطات المحلية لرفد التنمية الاقتصادية بالخبرات الفنية، وتحقيق الدعم السياسي للمشروع، وشملت المبادرات الرئيسية متوجه مبني وفقاً للطراز المعماري التقليدي لسيوة وأنشطة السياحة البيئية والمنتجات الزراعية الطبيعية والأعمال الحرافية النسائية والتغيير الثقافي.

رحب المجتمع بالمشروع لأنه يتيح للنساء العمل في منازلهن أو في بيئه لا تعمل فيها إلا النساء حفاظاً على تقاليد سيوة، وقد شاركت ٣٠٠ امرأة هذا المشروع خلال سنة واحدة.

تكتب الحرفيات دخلاً ثابتاً يعادل أو يزيد في بعض الأحيان عن متوسط ما يكسبه رجال سيوة، ويتم تسويق المنتجات في متاجر أوربية مخصصة لبيع المنتجات الممتازة، وتتولى شركة نوعية البيئة الدولية (EQI) أمور رقابة الجودة والشحن وتسمية المنتجات بالأسماء التجارية.

حولت شركة نوعية البيئة الدولية (EQI) واحدة سيوة من خلال الشراكة التي أقامتها مع مؤسسة التمويل الدولية إلى مركز متميز لإنتاج المنتجات الزراعية الطبيعية والمنتجات الزراعية المستخدمة في الطهي، وحسنست مستوى معيشة مزارعي سيوة. وقد رفع المشروع الذي استفاد منه ٤٥٠-٣٠٠ مزارعاً و ٥٠ عاملة من خارج القطاع الزراعي من أهمية منتجات سوية الزراعية من خلال تشجيع طرق الزراعة الطبيعية وأنظمة إدارة المزارع التي تتوافق مع المعايير الدولية. شملت عناصر المشروع خطة مسبقة لتمويل المحصول وخطة لتمويل قطاع الماشية ومبادرة للطاقة المتجدددة ومخزن للتخزين.

تدبر شركة نوعية البيئة الدولية (EQI) المال وتقدم التدريب اللازم والمساعدة الفنية وتتولى جميع الأنشطة التي تحدث بعد حصاد المحاصيل التي تنتهي بالشحن.

أنعشت مبادرة واحدة سيوة للتنمية المستدامة أنظمة عفا عليها الزمن كانت مستخدمة في إدارة البيئة والتي تم التخلص منها مقابل التقنيات الحديثة غير الملائمة

التي استنارت المقومات الطبيعية والثقافية في الواحة. لقد جددت هذه المبادرة اعتزاز سوياً بارثها الثقافي، شاهد على ذلك مجموعة المباني المشيدة وفقاً للطراز المعماري التقليدي الخاص بسوة، كما أصدرت محافظ مطروح تجية لهذه المبادرة قراراً يقضى بإقامة جموع المباني الجديدة وفقاً للطراز المعماري التقليدي. والأهم من ذلك كله أن المبادرة عادت بالفائدة على المجتمع المحلي من خلال توفير فرص مستدامة بيتهاً وثقافياً لكسب الدخل والحصول على الوظائف تعتمد على مواد وخبرات متوفرة محلياً بدلاً أن تكون مستوردة من وادي النيل. هناك حالياً ٦٠٠ شخص من سكان سووة يعملون بوظائف مجانية في مجالات مثل توريد المواد الخام وانتاج الأثاث والأعمال الحرفية ونقل السلع ونقل العمال وتنظيم الجولات السياحية. أدى الاهتمام المجدد في الهندسة المعمارية لسوة إلى توفير فرص عمل لجيل جديد من الحرفيين والباحثين تخضت عن هذا المشروع.

المساهمات الاجتماعية والتطوعية

الطبية المتخصصة الموجودة ضمنها (مثلاً وحدة غسيل الكلى ووحدة التصوير بالأشعة السينية ووحدة الكبد وأقسام إعادة التأهيل والعلاج الطبيعي).

توزيع الوجبات والمنتجات الغذائية أثناء المناسبات الدينية مثل شهر رمضان المبارك والأعياد الدينية وتقديم الدعم المادي، الفقدان

تنظيم حملات صحية وبرامج تطعيم.

بناء دور عبادة ودعم مراكز تنمية المجتمع التي تقدم الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحواسيب والتدريب المهني، والثقافة والفنون) بأسعار مناسبة.

إقامة مؤسسات خيرية.

يتضمن خال الأمثلة أعلاه أن جميع الأنشطة تدرج تحت التدخلات الخيرية وتشجيع التطوع لدى موظفي الشركات. أما التسويق الذي يربط بين منتجات الشركة وبين قضية اجتماعية معينة فهو نادراً نسبياً ويحتوى برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاص بشركة بروكتر وجامبل على عناصر تتبع هذا الأسلوب.

أوضحت الدراسة أنه يمكن تصنيف معظم الأنشطة التي تقوم بها الشركات في مصر كأنشطة تطوعية مع وجود بعض نماذج قاعدة الهرم الصغيرة والمشتتة، وبتعبير آخر فإن معظمها لا يرتبط بشكل وثيق بالأعمال التجارية الأساسية وإنما هي إنسانية بطبيعتها. هناك ما يدل على قيام المنشآت الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية بأنشطة إنسانية مشابهة في الأحياء التي تحيط بها على نطاق محدود، وتشمل الأمثلة على ذلك توفير الغذاء للفقراء والمساكين وتقديم الدعم للأيتام والأرامل وتقديم الدعم المادي لتعليم الأطفال.. إلخ، وهناك مجالاً للتوجيه جزء من المنح تجاه الأنشطة الداعمة للتنمية بنتائج أكثر استدامةً وتبني اتجاه نحو أنظمة وهياكل تسمح برفع مستوى النماذج السليمة إلى مستوى التعلميم والسياسات.

تشمل أمثلة المساهمات التطوعية الحالية ما يلي:

- دعم التعليم الأساسي.
 - تأسيس مستشفيات وعيادات /أو ترميمها و/أو تجهيزها
 - بالكامل (المتنقلة منها كذلك) في المناطق الفقيرة أو الوحدات



بروکتر وجامبل

تسوق شركة بروكتر وجامبل ١٤ ماركة تجارية في مصر، تُصنّع سبع منها في مصر. تشمل مجموعة برامج المسئولية الاجتماعية لشركة بروكتر وجامبل مجالات التعليم والصحة والمرأة والأطفال، وذلك من خلال التبرعات ومساندة التنمية واقامة الشراكات.

مشروع مدرسة المقطم لإعادة التدوير

لقد كان هذا المشروع عبارة عن مبادرة تقدمت بها الشركة المصرية للدراسات والتدريب والتنمية الإدارية (CID) عام ١٩٩٨ حينما أدركت الشركات المنتجة للشاموا أنهما تتطلب خصائص نظراً لأن المؤسسات المختلفة كانت تتحمّل عبوات منتجاتها الفارغة وتعدّ تعبيتها منتج مقلوب.

وَسَعَتْ بِرُوكْتَرْ وَجَامِيلْ مِنْ حِجَمْ نَطَاقِ دِعَاهَا الْمَالِيِّ حَتَّى يَسْتَطِعَ الْمَرَأَهُونُ الْمَعْدُومُونَ الَّذِينَ يَجْمِعُونَ الْمَلَفَاتِ شَاءَ هَذِهِ الْعِبُوتَ الْفَارَغَةَ قَبْلَ أَنْ تَطَالَهَا أَيْدِي التَّجَارِ الْحَمَالَيْنِ، حِيتَ يَجْلِبُ هُولَاءِ الْمَرَأَهُونَ الْعِبُوتَ الْفَارَغَةَ إِلَى مَدْرَسَةِ لِإِعادَةِ التَّدْوِيرِ أَوْسِتَ خَصِيصًا لِمَنْ الْمَاتَجِرَةِ الْاِحْتِيَالِيَّةِ بِالْعَلَامَاتِ التَّجَارِيَّةِ الْبَيْتِيَّةِ - بِيَمْنَى بِرَنَامِجِ فِي هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ - الَّتِي تَدِيرُهَا جَمِيعَةُ رُوحِ الشَّيَّابِ لِلْخَدْمَةِ الْبَيْتِيَّةِ - بَيْنَ بِرَنَامِجِ عَلَيْهِ إِعادَةِ التَّدْوِيرِ الْفَنِيَّةِ وَمَهَارَاتِ الْمَعْرِفَةِ الْأَسَاسِيَّةِ وَالْعَالَمَاتِ الْحَاسِبَيَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ وَالصَّحَّةِ وَالْإِسْتِهِمَامِ وَالسَّلَامَةِ الصَّنَاعَيَّةِ وَالْمَعْلُومَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ فِي الْقَانُونِ وَبَيْنَ آلِيَّةِ تَدْرِيَّ الدَّخْلِ، مِنْ أَجْلِ تَوْفِيرِ دَخْلٍ وَالْحَفَاظِ عَلَى الْعَالَمَةِ التَّجَارِيَّةِ لِشَامِبُوِ بِرُوكْتَرْ وَجَامِيلْ فِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ لِحَمَائِتِهِ مِنْ عَلَيْهِ إِعادَةِ التَّعْبِيَّةِ الْاِحْتِيَالِيَّةِ، تَمْنَحُ شَرْكَةُ بِرُوكْتَرْ وَجَامِيلُ الْإِيَادَاتِ الْمُتَأْتِيَّةِ مِنْ بَيعِ الْبَلاسِتِيكِ عَلَى هَيَّةِ حَبِيبَاتِ الْمَنَظَّمَةِ غَيْرِ الْحُكُومِيَّةِ لِتَطْبِيقِ تَكَالِيفِ إِدارَةِ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ وَرَوَاتِبِ الْهَيَّةِ التَّدَرِيسِيَّةِ فِيهَا، وَقَدْ أُعْدَدَ تَدْوِيرُ مِلْيُونَ عَوْنَةَ شَامِبُو تَقْرِيبًا حَتَّىَ الْآَنِ.

شركة بروكتر وجاميل من الشركات المشاركة في برنامج إنجاز، وهو برنامج لمد العون من أجل رعاية وتطوير مهارات الشباب في الحياة قبل انخراطهم في صنف القوى العاملة. لاقى موظفو بروكتر وجاميل تشجيعاً للتطوع بمواهيبهم ووتقهم لإطلاع الشباب المستفيدين من البرنامج على معرفتهم المهنية.

خصصت شركة بروكتر وجامبل التجارية لفاصحات الأطفال التي تحمل اسم بامبريز خطأ هاتفيًا ساختها للأمهات اللواتي لديهن أسئلة حول العناية الصحية المناسبة لأطفالهن، كما وقعت هذه الشركة التجارية اتفاقية مشروع تكامل الصحي الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والذي يهدف إلى توفير نشرات للوع، الصح، في العيادات الطبية التي تقوم المبادرة على، ترميمها في قرى صعيد مصر.

يدير قسم العلاقات الخارجية في شركة بروكتور وجامبل مبادرات المسئولية الاجتماعية للشركة، ويشكل تمويل هذه المشاريع نسبة مئوية من إجمالي ربح الشركة الذي ينفّذ في دولة أخرى.

لم تنسق أغلب الشركات التي خضعت للبحث أنشطتها الداعمة للتنمية تنسيقاً فعالاً مع عمليات أعمالها حيث أنها لم تقم باستغلال القرارات الرئيسية فيها ولم يكن لديها تصور للتنمية على المدى البعيد. تواصل معظم الشركات بغض النظر عن حجمها أو أصلها تقديم منح خاصة دون أن تضع في اعتبارها ما إذا كان ذلك هو الاستخدام الأفضل لهذه الموارد سواءً من وجهة نظر الأعمال أو المجتمع، ولكن مثال أكاديمية إيماك الدولية أدناه عبارة عن استثناء واضح يبين قيمة العمل مع الشركاء ذوي المهارات والموارد المكملة.



أكاديمية إيماك

أسست مجموعة خارافي أكاديمية إيماك الدولية عام ٢٠٠٢، وشركاء هذه الأكاديمية هم أوراكل مصر والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وتقوم أكاديمية إيماك ببناء القدرات الفنية والمهارات الحاسوبية للموظفين، وتعطي أولوية للطلاب ذوي الخبرات المتواضعة في أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات التي تقوم بها.

الشركات: ميزة أساسية لبرنامج إيماك الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات

بدأت أكاديمية إيماك منذ خمس سنوات بتنفيذ ثلاثة أنشطة أساسية من أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات، كان أولها مبادرة أوراكل الأكاديمية للطلاب المتفوقين من خلال شراكة مع شركة أوراكل الدولية والجامعات المصرية مثل جامعة القاهرة وجامعة عين شمس وجامعة الإسكندرية وجامعة المنيا. يتم اختيار الطلاب المتفوقين من هذه الجامعات للمشاركة في برنامج أوراكل تدريبي مجاني، وتعتمد الأكاديمية معايير اختيار دقة للطلاب. يتطلع موظفو الأكاديمية بوقتهم لتعليم الطلاب في أماكن توفرها الجامعات وتقدم أوراكل مادة التدريب مجاناً.

يشارك عدد يتراوح من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ طالب في برنامج تدريبي كل عام في جميع أنحاء مصر، ويتم إعدادهم بما يلزم لأسواق العمل المحلية والدولية لأن العديد منهم سيعمل في الخليج، وتكون الحالات التي يرسلونها قيمة بالنسبة لعائلاتهم وللاقتصاد بشكل عام.

أما النشاط الثاني فهو مبادرة التدريب لخريجي الجامعات بالتعاون مع مؤسسة المستقبل وأوراكل، فتغطي إيماك نصف التكاليف وتغطي مؤسسة المستقبل النصف الآخر، وتقوم مؤسسة المستقبل باختيار الطلاب ويوفر كادر إيماك مواد الدورات والتدريب.

والنشاط الثالث هو المنح التي تقدمها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إذ تختار الوزارة الطلاب وتتولى إيماك أمر التدريب.

إدارة المسؤولية الاجتماعية للشركات

يدبر المدير التنفيذي ومسئولي البرامج المختلفة أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات في أكاديمية إيماك من خلال توفير المهارات الفنية أو المدربين، فهم قادرون على تحديد الاحتياجات الفنية في السوق المصري وإعداد التدريب وفقاً لذلك. ويتطلع المدربون المهنيون والمعتمدون في أكاديمية إيماك بوقتهم لتدريب الشباب.

التي ساهمت في تكوين الصورة العامة للعطاء الاجتماعي في مصر حالياً، حيث يلعب كل من المعتقد الديني والعلاقة بين الدولة ومواطنيها والإدراك العام دوراً في الكيفية والسبب الذين يدفعان المصريين للعطاء، كما تتم بالإضافة إلى ذلك مناقشة بعض التحديات التي تواجهه توسيع نطاق العطاء المعاصر.

وتعتبر مؤسسات الشركات والعائلات أكثر تركيزاً وتنسيقاً، وفي مصر بعض من هذه المؤسسات التي تعطي نموذجاً جيداً لشركات أخرى لتأسيس هياكل كهذه، وتأتي مؤسسة ساويرس في طليعة هذه المؤسسات، فقد مرت بالعديد من دورات تقديم المنح حق لها شيء من الاحتراف والمهنية في أداء عملها.

العطاء الاجتماعي في مصر^{٤٦}

من المرتقب أن يستمر عطاء قطاع الأعمال في المستقبل القريب في شكل العطاء الاجتماعي وستقدم المنح للمجتمعات بدلاً من الاستثمار فيها أو في الاستثمارات الاجتماعية في نطاق أعمالها التجارية الأساسية وفي نطاق حوار السياسيات.

يُعرف العطاء الاجتماعي وفقاً للأغراض الحالية كما يلي: تعبئة الموارد الخاصة سواء كانت رأس مال مادي أو بشري لصالح النفع العام.

الدين والعطاء

يعتبر الدين من الحوافز الرئيسية للعطاء في العالم، ولكن شكل وحجم ممارسات العطاء الاجتماعي يتحدد من خلال أحداث تاريخية ومعتقدات دينية معينة، ولذلك نجد البذنية تحدث على التطور الشخصي، ففي تايلاند وفيتنام معدلات تطوع مرتفعة مقارنة مع مناطق أخرى من العالم (نتائج استطلاع "مركز جالوب" المختص في استطلاعات الرأي العام، ٢٠٠٥). وقد توصلت الدراسة المحسنة ذاتها إلى أن النشاط التطوعي متداً نسبياً في الشرق الأوسط (١٤٪).

وتتمتع مصر بتقليد عريق خاص بالعطاء الاجتماعي وهو تقليد جدير بالاحترام، فهذا العطاء المؤسسي في العالم متصل في التاريخ المصري مثل الزكاة عند المسلمين والعشور عند الأقباط المسيحيين. ورغم مرور قرن من عصر العلمانية حتى الآن، إلا أن يبقى ذلك النوع من العطاء بارزاً عند المصريين على اختلاف طبقاتهم ومعتقداتهم. تورد فيما يلي بعضًا من العوامل الرئيسة

مستويات دعم كبيرة للمحتاجين من الأفراد والعائلات الذين لا يوفر لهم هذا العطاء المساعدة الهامة.

يتمتع المسيحيون المصريون بـتقاليد عطاء عريقة، إذ يدعى المسيحيون القبطيون إلى دفع العشر من دخلهم وثرواتهم، كما ينبغي عليهم أن يقدموا هذه العشر من وقتهم إما من خلال التطوع أو الصدقة. تعتبر الكنائس في الغالب أماكن تجمع للناس من أجل الأنشطة الاجتماعية والإنسانية وليس مجرد الاجتماعات الدينية فيفضل حساب العشر من خلال روح النص الديني وليس من النصوص ذاتها من خلال زيادة نسبة الـ ١٠٪ إلى نسبة غير محدودة من الدخل إذا كانوا قادرين وراغبين بذلك بدافع من أعماقهم.

ورغم أن النسب المحددة التي تدفع تختلف بين المسلمين والمسيحيين، إلا أن المواقف الأساسية تجاه الأعمال الخيرية مقارنة مع العطاء التنموي والمستفيدين من هذا العطاء قد وجدت متشابهة في الدراسة المحسحة التي أجرتها أ/ مروة الدالي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (دالي، ٢٠٠٧، ١٤١، ١٥١)، وإذا دل ذلك على شيء فهو يدل على الأثر الثقافي القوى لهذه التعاليم لدى جميع المصريين.

طاعة الله تعالى / خدمة المجتمع

تضمن الدوافع الدينية الداعية للعطاء عنصرتين أساسيين: يربط أحدهما بين الهبة والعمل الديني بمعنى أن الهبة تكون لوجه الله تعالى، في حين يركز الآخر على احتياجات الآخرين أو المنافع التي تعود على المجتمع. هناك أثر أقوى للمفهوم الأول في مصر وهو مفهوم يتمثل بفكرة مفادها أن العطاء عبارة عن ممارسة تعبدية في المقام الأول أي أنه شيء لوجه الله تعالى. وقد أجاب معظم الناس عند سؤالهم عن السبب الذي يدفعهم للعطاء أنه عمل ديني شخصي أو أنهن يؤدون واجباً دينياً لله تعالى، أو أن العطاء عبارة عن تقليد أو عادة بالنسبة لهم أو أخيراً أن العطاء يخفف من حدة الفقر أو يساعد المجتمع (دالي، ٢٠٠٧، ١٤٤). ومن الأسباب التي يشيع ذكرها حول سبب العطاء الخيري والتطوع بالوقت فهو الثواب أي الأجر المحتسب عند الله تعالى (إبراهيم، ٢٠٠٧).

إن هذه العلاقة الوثيقة بين العطاء الاجتماعي والعمل لوجه الله تعالى كان لها بعض الآثار، أولها أن من يقدم هذا العطاء قد لا يركز على الأثر الديني لما يقدمه، وثانيها أن العطاء الذي يكون بدافع ديني غالباً ما تصاحب رغبة بالخصوصية والسرية. تفيد التعاليم الإسلامية والمسيحية أن الله تعالى لا يبارك في التبرعات التي يعلن عنها أو التي تكون بهدف الرياء. كما أن هناك إحساساً قوياً أن عند المصريين بأنه ينبغي على المتبرع أن لا يحرج المحتاج علينا بما قدمه له. ويؤدي عدم إعلان المتبرع عن اسمه إلى صعوبة قياس وتقييم نطاق العطاء الاجتماعي والعطاء الجماعي. وأخيراً، لا يرجح أن يكون للدowافع القانونية أو الدوافع المتعلقة بالسياسات الموضوعة مثل الاقتطاعات الضريبية أثرٌ ملحوظ على العطاء، ذلك أن الناس يخشون من أن الدافع المادي قد يشوب نقاء الطبيعة الدينية لما يتبرعون به.

بما في ذلك مصر، ولكن نسبة الأفراد الذين يقدمون الدعم المادي للأعمال الخيرية نسبة مرتفعة جداً. ووفقاً لدراسة مسحية أجراها مركز خدمات التنمية عام ٢٠٠٤، فإن هناك نسبة تبلغ (٦٢٪) من البالغين المصريين الذين يتبرعون بهبات أو بمبالغ من المال لمجال اجتماعي معين (دالي، ٢٠٠٧، ١٧٣). وربما تكون نسبة المتبرعين فعلياً أعلى من ذلك نظراً نظراً لعدم إعلان المتبرعين عن عطائهم حيث ينتشر العطاء الخيري على نطاق واسع في مصر حتى بين صفوف المصريين ذوي الدخل المحدود.

يتحذ عطاء المسلمين في مصر عدّة أشكال أبرزها الزكاة، وهي أداء حق في أموال مخصصة وتبلغ نسبتها ٢,٥٪ سنوياً، وعلى المسلمين جميعاً أداء الزكاة باعتبارها ركناً من أركان الإسلام الخمسة وقد وضعت أنظمة مفصلة لحساب مقدار المال المملوك ومقدار الزكاة التي يجب فيه. وتعتبر زكاة المال ذات أهمية خاصة لأنها مساهمة يجب على المسلمين الذين بلغوا حد النصاب والذي يساوي (٨٥ جراماً من الذهب). ويُستغل هذا النوع من العطاء في الغالب في المجالات الخيرية ويكون مالياً في العادة أكثر من كونه عينياً. يقول (٤٠٪) من المسلمين في مصر من الذين يتبرعون بأية تبرعات إنسانية أنهم يدفعون زكوة المال (دالي، ٢٠٠٧، ١٧٤).

هناك صنف آخر من التبرع هو الصدقة، وهو شكل من أشكال العطاء التطوعي والتلقائي، والصدقة الجارية عبارة عن تبرعات ذات طبيعة مستمرة، أما الأشكال الشائعة لإنفاقها في مصر فتكون في بناء المساجد أو فرشها أو وضع سبيل عام أو طباعة وتوزيع الكتب الدينية، وتعتبر الصدقة الجارية طريقة شائعة لإحياء ذكرى شخص عزيز متوفى، وتأتي في المرتبة الثانية باعتبارها شكلاً من أشكال العطاء الإنساني بعد التصدق على الجيران (دالي، ٢٠٠٧، ١٥٥).

كان نظام الوقف مظهراً مزدهراً من مظاهر الصدقة الجارية لعدة قرون، حيث يتم حبس الأصل وتخصيص المنفعة العائد منه للمجتمع أو لعائلة ما. لعبت الأوقاف دوراً مهماً في العالم الإسلامي وذلك في دعم المستشفيات ودور الأيتام والمدارس وغيرها من المؤسسات العامة، ولا يزال هذا مستمراً إلى يومنا هذا في تركيا وإندونيسيا ولكن كانت هذه الممارسة تختفي من مصر. ولكن مفاهيم الصدقة الجارية والوقف رغم ذلك تحظى باهتمام متعدد في السنوات الأخيرة حيث أن هناك عدداً من الأفراد البارزين الداعين إلى إنعاش هذه الآليات لأنها تتيح الدعم المستدام للقضايا الاجتماعية (مؤتمر مركز جيرهارت، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٥).

لقد أدى اختفاء الوقف إلى تحول معظم العطاء الاجتماعي المعاصر في مصر إلى عمل خيري في طبيعته، أي أن العطاء قصير المدى في منفعته بدلًا من كونه مستداماً وقدراً على دعم التحسينات التنموية في المجتمع. وتشمل الأمثلة المألوفة على هذا النوع من العطاء الإنساني ما يتم التبرع به من طعام في شهر رمضان الفضيل والملابس والغطاء والأدوية للفقراء والأعلاف للأيتام... الخ. يتوافق توزيع السلع المستهلكة مع متطلبات الزكاة بالنسبة للمزكي ويُشيع بعض الاحتياجات المباشرة للمحروميين. تُنظم الزكاة في مصر من خلال جامع الأزهر وعشرات الآلاف من لجان المساجد، فهو قطاع ضخم يضم موارد كبيرة ومتزايدة للمتبرعين ويقدم

خلال الجمعيات الأهلية أو من خلال هيئات مؤسسية جديدة تتسنم بالدور والفعالية. لن ننطرق إلى الجمعيات الأهلية العامة هنا، فهناك ١٨٠٠ جمعية أو مؤسسة تطوعية خاصة مسجلة تقريرًا. ولكن مؤسسات العطاء الاجتماعي التي تملك موارد وتخدم الصالح العام تزداد في عددها بسرعة كبيرة بمصر، فمن عدد يقل عن ١٠ مؤسسات عام ١٩٩٠، هناك الآن ما يزيد على ٤٠٠ مؤسسة كبيرة مسجلة لدى وزارة التضامن الاجتماعي.

وتقوم هذه المؤسسات على نمط المؤسسات أو الصناديق الغربية بشكل عام أي أنها مؤسسات غير ربحية مسجلة تتميز بأن لها أصول وموارد مادية تم التبرع بها من قبل فرد أو عائلة أو مجموعة من المتبرعين أو شركة ما. ويمكن أن تكون أهداف برامجها دعم أو مناصرة قضية ما أو أهدافاً ثقافية أو خيرية أو اجتماعية أو تنمية بطيئتها. وتؤدي أعمالها من خلال تقديم المنح أو إدارة البرامج الخاصة بها أو من خلال تأسيس برامج قروض دوارة. يغلب في هذه المؤسسات وجود مجلس إدارة منتخب ذاتيًا، وقد بدأت العديد منها بالإعلان عن مواردها ونفقاتها وبرامجها.

أما العامل الثاني الذي يحفز العطاء الاجتماعي فهو مساعدة المجتمع أو التخفيف من أعباء الفقر والحرمان. ذكرت الشركات المصرية في بحث أ/ مروة الدالي هذا الجانب من العطاء على نحو أقل من الدوافع الدينية (دالي ٢٠٠٧، ١٤٤-١٤٥). يبدو أن تضامن المجتمع المحلي أكثر في المجتمعات الصغيرة عنها في الكبيرة.

لا شك أن الموازنة بين الدوافع الدينية ودوافع خدمة المجتمع التي تحدث على العطاء موازنة عسيرة ليس في مصر فحسب وإنما في أماكن أخرى أيضًا. فيرجع العطاء والقوى الدافعة التي يقوم عليها إلى عوامل تحفز المصريين على العطاء بما في ذلك مجموعة من الدوافع الدينية والمجتمعية وحتى الوطنية منها أيضًا (إبراهيم ٢٠٠٦).

الأشكال المؤسسية للعطاء الاجتماعي

في الحين الذي يُذكر فيه الدين كمثال أساسي على العطاء في مصر، نجد أن عدد متزايد من المصريين يقوموا بالعطاء الاجتماعي من



مؤسسة ليد^{٤٧}

تأسست مؤسسة ليد، وهي منظمة مصرية غير حكومية، عام ٢٠٠٣ بموجب قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٢٠٠٢/٨٤ من خلال مجموعة من رجال أعمال القطاع الخاص والمؤسسة المالية الدولية وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتعتبر شركات مجموعة منصور الشريك الأساسي من القطاع الخاص لهذه المؤسسة.

تتمثل رسالة مؤسسة ليد بدعم توسيع قطاع الأعمال الصغيرة في مصر، لزيادة نسبة التوظيف والأرباح بين صفوف المجموعات الفقيرة ومتدينة الدخل، مع التركيز على النساء. تقدم مؤسسة ليد خدمات الائتمان والخدمات ذات العلاقة بدعم الأعمال بدءًا من منطقة القاهرة الكبرى كما تتوسع بشكل متواصل في المناطق التي تحتاج ذلك، وقد بدأت بانشطتها من خلال مشروع ريادي بتدريب لمهارات العمل التي يتطلبها السوق للمحرومين من خلال برنامج "فرصة عمل" وبرنامج القروض الصغيرة والمتناهية الصغر وبرنامج القروض الخاص بمجموعة "Blossoms of Good Will" (جنيهاً ١٠٠٠ دولار أمريكي)، ويمثل الأشخاص خيار الحصول على القروض المتكررة والتي يمكن أن تزداد في قيمتها تدريجيًا بناءً على كيفية التسديد واحتياجات المنشأة.

أما البرنامج الثاني فهو موجه للأسر التي تعيلها النساء في المناطق المحرومة باستخدام طريقة الإقراض الجماعي، حيث تبدأ قروض البرنامج بمبلغ صغير مقداره (٥٠) جنيهاً مصرية (٨) دولارات أمريكية مع إمكانية إعطاء قروض لاحقة أكبر تصل في حدتها الأعلى إلى (١٠٠٠) جنيهًا مصرية. وإذا أثبتت العلاء استغلالًا فعالًا لهذه القروض، فيستطيعون توسيع نطاق أعمالهم وبيان قدرة مؤسساتهم على الاستمرار ويمكن أن يتم تصنيفهم إلى مستوى أعلى هو فئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مما يؤهلهم للقروض الشخصية.

استطاع البرنامجان معًا من (٨٩٣٢٧) قرضًا لعدد من العملاء يبلغ (٤٩٢١٠) عمليًا، وقد وصلت مؤسسة ليد إلى حجم إقراض شهري يزيد على (٥) مليون جنيهًا مصرية في شهر سبتمبر عام ٢٠٠٥، فزاد حجم الإقراض السنوي على (٧٠) مليون جنيهًا مصرية.

الأقل. يتم تأسيس مؤسسات كهذه في الغالب تخليداً لذكرى فرد من أفراد الأسرة أو شخص ما، وقد ظهرت هذه المؤسسات في مصر منذ القرن التاسع عشر ويتولى أصحاب المشاريع شؤونها في أيامنا هذه وهي عملية بدأت في عقد التسعينات.

يمكننا أن نذكر أربع فئات عامة على الأقل من فئات مؤسسات العطاء الاجتماعي:

- ١) مؤسسات العائلات، حيث تأتي الهبات من موارد شخصية ويمكن أن تبقى إدارتها من خلال أفراد الأسرة بشكل جزئي على



مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية ٤٨

تأسست مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية في شهر إبريل عام ٢٠٠١، من خلال هبة عائلية قدمتها عائلة ساويرس، وقد كانت أول مؤسسة عائلية تقدم منحاً من أجل التنمية الاجتماعية في مصر. تركز هذه المؤسسة على مشاريع توفير فرص العمل من خلال تحديد فرص العمل ومن ثم تدريب الشباب العاطلين عن العمل للنهوض بهم، مع التزام مسبق من أصحاب الأعمال بتوظيف المتدربين الناجحين. وتنمي المؤسسة روح المشاريع الريادية وتوفير فرص العمل الذاتية. وتمول المؤسسة تدريب من يتحمل أن يصبحوا من أصحاب العمل وتدعمهم ببالغ تعاونهم الصغيرة. يعتمد أسلوب المؤسسة على ثلاثة مفاهيم أساسية: النموذج العكسي لتوفير فرص العمل، والشراكات، وإمكانية تكرار التجربة.

الشراكة:

تقوم المشاريع التي تموّلها المؤسسة على مبدأ المشاركة بين المجتمع المدني والحكومة وقطاع الشركات، ويعمل الشركاء المؤسسيون لهذه المؤسسة بمثابة وكالات تنفيذية، ويساركون في بعض الأحيان في تصميم المشاريع وتمويلها. تضم الوكالات التنفيذية كلًا من الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وغير الرسمية والجامعات ومؤسسات الأعمال. وبالتالي يتم تنفيذ برامج توفير فرص العمل من خلال الشركات التي تشتمل على المؤسسات الراغبة في توسيع التدريب ومؤسسات الأعمال الراغبة في استضافة التدريب في مقرها والشركاء الراغبين في المشاركة بتمويل المشروع أو الجانب التقني.

تدعم المؤسسة وتنمي المشاريع الإبتكارية التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية والتي تبدي قدرة على النجاح والتي يمكن تقديمها كنموذج حتى تكررها وتطبقها مؤسسات أخرى. تركز المؤسسة على المجالات التالية:

١- الصحة:

- (ا) تحسين مهنة الرعاية الصحية المنزلية في القاهرة: يتلقى فريق الرعاية الصحية المنزلية تدريباً لرعاية المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والمشرفين عليهم الذين يتم إرسالهم إلى مؤسسات رعاية صحية مختلفة ومؤسسات غير حكومية في مصر لرعاية المسنين والمرضى في منازلهم.
- (ب) تحسين مهنة التمريض في محافظة قنا: تلقى معلمو تمريض جدد تدريباً في مدارس التمريض التسعة في محافظة قنا مما أدى إلى تطوير المهارات الإدارية لمعلمي التمريض المذكورين. وتمت تعيينة ١٠ منظمات غير حكومية لتنفيذ الأنشطة القائمة في المجتمع المحلي كما تم إعداد دليل إجرائي لتمكين الآخرين من تكرار هذا المشروع والسير على خطاه.
- (ج) تدريب معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة القليوبية: تلقى ١٢٥ خريجاً جامعياً تدريباً على العمل كمعلمين لذوي الاحتياجات الخاصة في محافظتي القاهرة والقليوبية.

٢- تدريب مهني آخر: شملت أمثلة المشاريع ما يلي:

- (ا) تدريب فندي طباعة في محافظة القليوبية: تلقى مصممون ومصورو وفنبو طباعة ومراقبو جودة تدريباً على طباعة الورق وطباعة الأقمشة.
- (ب) وحدة توظيف في المقطم في محافظة القاهرة: التركيز على مهنتين مختلفتين: القيادة ومهارات الإصلاح المنزلية البسيطة والطهي إلى جانب خدمات المأدبات والتموين.

٣) الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر: "تعلم واكتسب" في محافظة القاهرة: وفر المشروع فرص عمل للنساء من خلال توسيع نطاق وحدة ائتمانية صغيرة في منشية ناصر مما سمح بصرف (٣٧٩) قرض إضافياً، وتأسيس وحدة ائتمانية صغيرة جديدة في مصر القديمة لمنحة قروض لـ (٧٥٧) أسرة تعيش النساء.

٤) المنح الدراسية: منح مؤسسة ساويرس الدراسية إلى ألمانيا: إذ تمنح المؤسسة منحاً دراسية كاملة (الرسوم ونفقات المعيشة) لمرشحين من المدرسة الألمانية الإنجيلية الثانوية في القاهرة لمدة أقصاها خمس سنوات ليستكملوا دراستهم الجامعية سواء الدولية (البكالوريوس/الماجستير) أو الوطنية (الدبلوم) في ألمانيا.

٥) التنمية التعليمية والمهنية:

- (ا) تدريب العاملين في مهنة التنمية في محافظة القاهرة: وذلك في مجالات مثل التخطيط وجمع الأموال وتنفيذ المشاريع والمتابعة والتقييم ومن ثم توظيفها في منظمات مختلفة. عقد التدريب في أربع محافظات هي القاهرة والفيوم وأسوان وبني سويف.
- (ب) تدريب معلمي مهارات المعرفة الأساسية على التعامل مع ذوي الإعاقات السمعية في محافظة الإسكندرية.

٢) العطاء الذي تقدمه الشركات (سواء التي تكون مستقلة قانونياً أو التي تكون ضمن شركة) والذي يكون من خلال التدفقات السنوية من الأرباح أو الأسهم من شركة. نالت المسؤولية الاجتماعية للشركات في الآونة الأخيرة أهمية وذلك بعد تأسيس عدد منها وبالفعل وتحصص موارد كبيرة للنفع العام.



مؤسسة فودافون

سُجّلت مؤسسة فودافون مصر لتنمية المجتمع كمنشأة مستقلة عن شركة فودافون من أجل القيام باستثمارات اجتماعية من خلال المشاركة في مزايا تطورات تقنية الاتصالات ودعم المجتمعات المحلية.

تضطلع مؤسسة فودافون مصر لتنمية المجتمع بثلاث غايات أساسية نصب عينيها:

- توسيع نطاق أثر مبادرات المسئولية الاجتماعية لشركة فودافون.

- التنسيق الفاعل مع مؤسسات القطاع المدني لتحقيق التنمية المستدامة

- الوصول إلى شريحة أكبر من المجتمع المصري من خلال فتح قنوات اتصال مع المنظمات المحلية غير الحكومية والجهات الحكومية ومنشآت القطاع الخاص.

وهناك قطاعان أساسيان يسترعيان اهتمام مؤسسة فودافون مصر لتنمية المجتمع هما التعليم والصحة.

تبني المؤسسة معايير اختيار دقّيّة لضمان الشفافية، وقد نفذت بالتعاون مع منظمات محلية غير حكومية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية ما يلي:

مركز استقبال أطفال بلا مأوى

يقدم هذا المركز بالتعاون مع جمعية قرية الأمل العديد من الخدمات وبرامج التدريب ومهارات المعرفة الأساسية والعلاج النفسي في منطقة عزبة الهجانة بالقاهرة.

دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم من خلال الشراكة مع جمعية كير مصر

مشروع لينك الخاص بمراكم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس مصمم لتلبية الاحتياجات التعليمية للقرى في صعيد مصر لتمكين المدارس والمناطق والمجتمع المدني باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

رعاية العمل التطوعي

دعت المؤسسة العمل التطوعي لدى طلاب المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية من خلال إقامة شراكة مع جمعية الشباب لسكن والتنمية. يشجع "مشروع بادر" الطلاب على التطوع والمشاركة في حل أكثر المشاكل الملحة التي تواجههم.

مركز إعادة تأهيل الصم والبكم

يعيد هذا المشروع تأهيل الأطفال الذين يعانون من اضطرابات الاتصال الحسية ويزودهم بقنوات متنوعة من أجل التكامل الاجتماعي، وذلك من خلال إقامة شراكة مع جمعية نداء. وقد أسس المشروع مركزاً تعليمياً كامل التجهيز للصم والبكم من الأطفال، ويرفع هذا المشروع من مستوى الوعي العام حول الوقاية من الإعاقات من خلال التشخيص المبكر للصمم، كما يقدم خدمات اجتماعية وطبية لعائلاتهم.

مبادرة أهداف الألفية للتنمية

كان لمؤسسة فودافون مصر لتنمية المجتمع مساهمتها في مبادرة أهداف الألفية للتنمية وذلك بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ إذ أطلقت حملة تعليمية مكثفة حول الفقر والتعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء وتخفيف نسبة الوفيات بين الأطفال وتحسين صحة الأم والشراكات العالمية.

تأسيس مركز حاسوب للضريرين وذوي الاحتياجات الخاصة البصرية من الشباب في المنيا

يتمثل الهدف النهائي لهذا المشروع بتزويد هؤلاء الشباب بالمهارات الالازمة لانضمام إلى القوى العاملة، وقد تم تنفيذ هذا المشروع من خلال إقامة شراكة مع رابطة المرأة العربية في المنيا وهي جمعية أهلية.

التدريب المهني لذوي الاحتياجات الخاصة من الشباب

قامت مؤسسة فودافون مصر لتنمية المجتمع بتمويل مشروعات مع جمعية حق الحياة، مولت مشروعًا بهدف إلى إعادة تأهيل الشباب الذين يعانون من صعوبات التعلم حتى يتمكنوا من الانضمام إلى القوى العاملة.

تأسيس مركز حاسوب للأطفال الضريرين في مصر القديمة بالقاهرة

أسست المؤسسة من خلال شراكة مع مؤسسة النور الخيرية مركز حاسوب في منطقة مصر القديمة للأطفال الضريرين، حيث تم تأسيس وحدة اتصالات وتكنولوجيا معلومات إلى جانب عقد برامج خاصة للضريرين بالإضافة إلى تقديم خدمات رعاية علاجية مجانية بالتعاون مع مجموعة المغربي.

(٤) أخيراً، يمكننا أن نذكر نوعاً هجينَا وهو ما ندعوه بـ"مؤسسة الشركاء" حيث تتckفل مجموعة صغيرة من الأفراد في هذا النموذج بتأسيس مؤسسة ما و/أو دفع مبالغ سنوية لها وتشارك في مجلس الأمناء التابع لها، وغالباً ما يكون هؤلاء الأفراد من أصحاب الأعمال الذين يتمتعون بعلاقات ثقة متينة فيما بينهم ويكون لديهم رؤية مشتركة حول نشاطات العطاء، ويعتبر بنك الطعام في مصر من الأمثلة على هذا النوع من المنظمات في الآونة الأخيرة.

(٣) مؤسسات المجتمع حيث تمكّن هذه المؤسسات العديد من صغار المتربيين من تجميع مواردهم المالية لغاية مشتركة تستهدف منطقة جغرافية محددة. يطبق هذا النموذج تطبيقاً غير رسمي في العديد من أنحاء مصر على شكل جمعيات تقليدية أو منظمات أهلية باسم جمعيات المجتمع المحلي. تعد مراكز خدمات المجتمع من بقایا العصر الاجتماعي في مصر، فبعضها عبارة عن امتدادات للحكومة، ولكن بعضها الآخر يتمتع بانتماء محلي قوي غاية في الالتزام.



بنك الطعام المصري^{٤٩}

بنك الطعام المصري عبارة عن منظمة وطنية مصرية أهلية وغير ربحية تأسست بموجب قانون رقم ٨٤ للعام ٢٠٠٢. وقد اجتمع الأعضاء والإفراد الذين أسسوا اجتماعاً غير رسمي كأصدقاء مهتمين بقضية مشتركة هي الطعام الذي يتم إداره في العديد من الأماكن مثل المطاعم والمخازن التجارية والمخابز وصالات الأفراح وصالات الاستقبال الكبرى، حيث شعروا أن هناك فئات يمكنهم الاستفادة منه مثل الأيتام وكبار السن والأرامل والعائلات المحتاجة وغير القادرين على العمل أو الكسب. تتمثل رؤية بنك الطعام المصري بالتلغلب على الجوع من خلال تقديم الطعام المناسب بشكل مستمر لمن يحتاجونه.

ويستخدم أعضاء البنك علاقاتهم ومواردهم العينية، مثل الشاحنات المبردة والموظفين ومعرفة المجموعات المحتاجة، لإدارة البرنامج وبلغ هدفهم.

دولار أمريكي)، ويعتبر ذلك بالطبع تقديرًا تقريبياً لأن معظم العطاء الخيري يبقى غير معنون وبالتالي غير مبلغ عنه، ويشير هذا التقدير رغم ذلك إلى وجود مجالاً كبيراً بتعبيئة ثروات القطاع الخاص لصالح برامج التحول الاجتماعي المستدامة.

وأكملت الدراسة المسحية أيضاً أن معظم المصريين يشعرون بارتياح عندما يتبرعون لمن هم حولهم مثل جيرانهم ومثل الناس الذين تربطهم بهم علاقات وثيقة، وحتى يتم الحصول على شيء من هذا الدعم بناءً على ما تقدم، فلا بد من وضع هيكل جديرة بالثقة للتوجيه الموارد نحو العمل الفعال، مما يتتيح دوراً لكل مستوىً من مستويات المشاريع المصرية وليس مجرد الشركات الوطنية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات، كما يمكن أن يرفع ذلك من الموارد المالية المتاحة لبرامج العدالة الاجتماعية والتنمية. وبذلك يمكن أن تصبح جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات من جانب مجتمع الأعمال المصري حافزاً مهماً من أجل التغيير الاجتماعي الكبير.

ليس من السهل أن تكون نماذج المؤسسات المختلفة المذكورة ملائمة لمجموعة بعينها ولكنها تختلف في بعض الجوانب عن مؤسسات العطاء الاجتماعي الديني. وتأتي العديد من المؤسسات على ذكر مبدأ الشمولية أي التوجه نحو مساعدة جميع الناس في مجتمع ما بغض النظر عن الدين أو الجنس أو الطائفة، فهي تمثل إلى الإدارة المهنية والمعرفة العلمية لدعم القضية التي اختارتها. وهناك اعتراف متزايد بأهمية المحاسبة المستقلة والشفافية باعتبارها مظاهر مهمة من مظاهر الحكم الرشيد. ومن المرجح أن يكون التطرق إلى مشكلة عدم تكافؤ الفرص والأسباب الجذرية للمشاكل من خلال تمكين الناس جزءاً من البيان المقصص عنه في رسالة هذه المؤسسات، هذا إن لم تكن الممارسات الفعلية لها بالأصل كذلك. ويمكننا أن نصف المنظمات التي تطمح إلى هذا النوع من العطاء على أنها منظمات "عطاء اجتماعي تتوكى العدالة الاجتماعية" آخرین بعين الاعتبار أن هذه المنظمات تطبق إلى هذا المعيار بدرجات متفاوتة على أرض الواقع.

حجم العطاء الاجتماعي في مصر

تعتبر الدراسة المسحية التي أجرتها مركز خدمات التنمية (CDS) مصدراً غنياً بالبيانات المتعلقة بالمواقف تجاه العطاء الاجتماعي في مصر ومارساته، وتقدر الدراسة المسحية أن المبلغ الإجمالي السنوي للعطاء الاجتماعي الذي يقدمه القطاع الخاص في مصر يبلغ ٥,٥ مليار جنيه مصرية تقريباً أي ما يعادل ٩٥٠ مليون

تعتبر دراسة الحالة التالية لفودافون والتي تحمل عنوان "مدرستي" مثالاً على الاستهداف في عطاء المنح، إذ نشرت شبكات المستهلكين الواسعة والخبرات التسويقية لإطلاق حملة تسويق تخص قضية ما. وقادت بتوجيهه التبرعات من خلال مؤسستها التي أقامت شراكة مع شركاء أقوياء من المجتمع لتحقيق أقصى النتائج الإيجابية للمجتمع على المدى البعيد وإعطاء صورة المواطن الصالح عن الشركة في الوقت ذاته.



فودافون

فودافون شركة رائدة من شركات الاتصالات الخلوية حول العالم، وشجعت هذه الشركة موظفيها على العمل التطوعي من خلال دعوتهم إلى تكريس يومي عمل شهرياً من أجل التطوع في أي من مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركة. وقد نظمَ عدد من موظفي فودافون تربيناً حول المهارات الشخصية لطلاب الجامعات الرسمية من خلال إقامة شراكة مع منظمة غير حكومية هي عشانك يا بلدي.

يسعى مشروع "مدرستي" الذي قام به فودافون إلى تأمين بيئة صحية لطلاب المرحلة الابتدائية المحروميين عن طريق إعادة تأهيل البنية التحتية لمدارس مصر في محافظاتها التي يبلغ عددها ٢٧ محافظة، وكان المصدر الرئيسي لتمويل هذا النشاط عبارة عن قرش واحد يدفعه مشتركو فودافون لقاء كل دقيقة خلال شهر رمضان المبارك. ولتنفيذ هذا النشاط، أقامت فودافون شراكة مع وزارة التربية والتعليم ومع العديد من المنظمات الأهلية المحلية وهي كما يلي على وجه التحديد: جمعية الشباب للسكن والتنمية وجمعية نهوض وتنمية المرأة وكير ورسالة وجمعية المحافظة على البيئة بالغردقنة وجمعية حماية بيئي. قدمت وكالة دولية هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التصميم الفني لتدخل المسؤولية الاجتماعية للشركات وخاصة عنصر المتابعة والتقييم الخاص بها.

بتدريب الشباب المحرمون و/أو بتدريب الشباب العاطلين في مجال عملهم وباستخدام تقنية شركتهم للتطرق إلى العديد من احتياجات المجتمع.

يرجح أن تنتشر وتزداد هذه المهنية التي تربط أنشطة المجتمع بكفاءات الأعمال التجارية الأساسية وذلك وفقاً لما أبرزته أبحاث سابقة حول هذا الموضوع. وكما سترى أدناه، فقد ربطت شركة موبينيل والنحيلي إخوان الدعم للمجتمع بكفاءاتها الأساسية و/أو



موبينيل

لقد شارت موبينيل في السنوات الخمس الماضية في مجموعة متنوعة من نشاطات تنمية المسؤولية الاجتماعية للشركات بتوجيه موظفيها وتكنولوجيا الاتصالات الخاصة بها، حيث تستهدف قطاعات الصحة/الاحتياجات الخاصة والتعليم والثقافة والصناعة والرياضية والبيئة، إضافة إلى غيرها من القطاعات طبقاً لاحتياجات المجتمع. وإنها تقوم عادة برعاية قافلة رمضان الخيرية. وفي عام ٢٠٠٦، أصبحت موبينيل عضواً في برنامج إنجاز للتربية.

وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، أطلقت موبينيل حملة تطعيم شلل الأطفال في عام ٢٠٠٣ والمستمرة منذ ذلك الحين. وتستخدم خدمات الرسائل الصوتية إلى جانب قاعدة عملائها لتحديد إجمالي عدد السكان حسب الفتنة العبرية ثم تقوم بإرسال رسائل صوتية إلى عملائها لتنذيرهم بالحملة.

وقدّمت موبينيل بالتعاون مع وزارة الداخلية إنشاء خط ساخن مجاني للحالات الطارئة وإعداد حملة للترويج لهذه الخدمة في أنحاء البلاد. كما تدعم موبينيل عدداً من النشاطات الثقافية مثل ساقية الصاوي والفعاليات التي تقام تكريماً لنجيب محفوظ وحفلات قرى الأطفال ومهرجان القاهرة السينمائي الدولي.

إدارة المسؤولية الاجتماعية للشركة

يوجد في موبينيل قسم للمسؤولية الاجتماعية والتبرعات يقع تحت إشراف قسم "الفعاليات والرعاية" ويحاول الحفاظ على امتداد جغرافي يتعدى القاهرة. وبينما تستخدم موبينيل هذه التكنولوجيا، مثل الرد الصوتي التفاعلي (IVR) والرسائل الصوتية (VSMs)، إلا أنها لا تعتبر متطلبات بالضرورة لدعم نشاط المسؤولية الاجتماعية.

وإن العوامل المحركة لنشاطات المسؤولية الاجتماعية في موبينيل هي سمعة الشركة وإبداع وتحفيز وولاء الموظفين ووعي المساهمين بأهمية تنمية المجتمع.



شركة النحيلي إخوان

تعد شركة النحيلي إخوان شركةً أنظمة معلومات واتصالات لاسلكية محلية تقوم بتصنيع أجهزة تكنولوجيا المعلومات والأجهزة الالكترونية. ولقد تأسست هذه الشركة في مصر عام ١٩٧٢ حيث ركزت جهودها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية على القطاع التعليمي الذي يتم فيه العمل الرئيسي للشركة.

ولقد تم البدء بمبادرةتها الرئيسية في عام ٢٠٠٦ من خلال تقديم خدمات تركيب وصيانة أنظمة شبكة الانترنت الالكترونية اللاسلكية وإقامة الشبكات الداخلية في جامعة المنصورة. ولقد أجري تقييم لاحتياجات الجامعة قبل تركيب الأجهزة الالكترونية الداخلية وربط الشبكات لاسلكياً واختيار وتدريب ١٠ طلاب من جامعة المنصورة على الاستخدام والصيانة الملائمين للأجهزة الالكترونية وأنظمة المحمولة والترويج للخدمات التي تقدمها شركة النحيلي إخوان. وقامت الشركة بتوسيع نطاق عملها لتتضمن محافظات مصرية أخرى غير القاهرة. وبلغت تكلفة المشروع الإجمالية ٥٠،٠٠٠ جنيه مصرى حيث قامت شركة النحيلي إخوان بتمويله بالكامل.

إدارة المسؤولية الاجتماعية للشركة

هناك قسم في شركة النحيلي مخصص للندوات التدريبية التي تقدمها للطلاب. ولم يتم تخصيص ميزانية محددة للمسؤولية الاجتماعية بما أن المبلغ يتغير كل سنة مالية بالاعتماد على التدفق النقدي للشركة. إضافة إلى الموارد المالية، تساهم الشركة من خلال وقت وخبرة القوى العاملة المتطوعة، حيث تعتبرهما الأصول الرئيسية لبرامجها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

وإن معيار الشركة الأساسي لاختيار مبادرة المسؤولية الاجتماعية هذه هو الرغبة في الاستجابة لحاجة في المجتمع.

ولتشجيع تبني المسؤولية الاجتماعية السائدة من قبل المنشآت الصغيرة متوسطة الحجم، ينوي اتحاد الصناعات المصرية أن يقدم مساعدة فنية ومالية لقادة أعضائه الضخمة من أجل المشاركة في النشاطات الداعمة للتنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك شركات تعمل بشكل متزايد من خلال وكالات التنمية الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الاتفاق العالمي، حيث تملك العديد منها برامج شاملة وخبرة في معالجة أهداف الألفية للتنمية وإيجاد خطط معايدة لإجراء نقاشات بين الشركات والحكومة والمجتمع المدني وشركات في مجال الوساطة لتحقيق أثر أكبر. وإن القيادة الوطنية والقدرة على التحلي وبعد نظر يتعدى الأجندة الشخصية أصبحا الأكثر أهمية في هذا السياق. وتعد الشراكة شكلاً من أشكال الانخراط غير الشائع حتى الآن في مصر والذي يشعر العديد بأنه سينمو في السنوات القادمة. ومع ذلك، هناك دليل على أن المستوى المرتفع من الوعي بحجم المشكلات والتنازل عن الحصول على مقابل قد بدأ بالارتفاع وتحفيز حلول الأعمال للتنمية. ومع وجود عدد متزايد من الشركات وحكومة محسنة تمكن من مشاركة المجموعات المستثنية في السابق، فإن التوقعات جيدة.

ويظهر بعض أعضاء القطاع الخاص في مصر التزاماً في تناول القضايا الرئيسية التي تثبّط عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية في مصر. ومع ذلك، بينما يقوم العديد بمتابعة هذه الأجندة بشكل فعال، إلا أن معظمهم على غير إطلاع كامل بإمكاناتهم في التأثير على المجتمعات الفقيرة. وينظر معظم إلى النشاطات الداعمة للتنمية على أنها نشاط تطوعي إضافي بدلاً من تقييم الأثر الذي يمكن أن تحدثه من خلال أعمالها الرئيسية وسلسلة الإمداد والقيمة وكيفية تعاونهم مع القطاعات الأخرى لمناصرة وإجراء تغيير على مستوى واسع.

ويعد مجال المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مجالاً خصباً لتحسين ممارستها وجهودها في سبيل تعزيز الالتزام في مجالات متنوعة مثل حقوق الإنسان والعمل والمعايير البيئية. وبما أنه معترف على نطاق واسع أن هذا هو المكان الذي يمكن أن تقوم فيه مؤسسات الأعمال بتوظيف معظم تأثيرها ومواردها المخصصة للتنمية، يمكن أن يقوم اتحاد الصناعات المصرية بتوسيع تدريبه المzung إجراؤه بحيث يكون للشركات الإمكانية الأكبر للتأثير على أهداف الألفية للتنمية بطريقة مستدامة.

وتشير الأدبيات المتعلقة بهذا المجال والممارسة الدولية منافع دعم الشركات الكبرى للموردين في معالجة عدد من القضايا المتعلقة بأهداف الألفية للتنمية. وستتناول لاحقاً في الفصل الرابع نماذج ربط قطاع الأعمال مع اقتصاد شعبي لتوظيف ملايين الشباب والبالغين من غير الماهرین أو شبه الماهرین. وتعتبر عمالة الأطفال مجالاً آخرًا للمشاركة التي تعود بالنفع على مؤسسات الأعمال بشكل مباشر وغير مباشر. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى وجود ٢,٧ مليون طفل يعمل في مصر^٥ حيث ينتهي معظمهم لأسرة

لقد قام عدد من المؤسسات والبنوك وشركات التصنيع بخيارات إستراتيجية فيما يتعلق بالقطاعات والمناطق التي سيعملون فيها. وقد تبني البنك العربي الإفريقي الدولي مستشفى أبو الريش للأطفال، وسوف يقوم بتوسيع نطاق برنامجه ليتضمن مؤسسات صحية وتعليمية أخرى في جميع أنحاء مصر. كما تقوم العديد من الشركات بإنشاء مؤسسة تعمل على تعبئة الأموال والتبرعات لدعم كل مستشفى يقومون بتبنیه.

وتركت مجموعة شركات الملاوي برامجها على محافظة سوهاج التي هي منشأ أصحاب الشركة. أما منتجعات الجونة فقامت بتأسيس معهداً خاصاً بها لتهيئة الخريجين الجدد للعمل في قطاعهم الخاص، لا وهو السياحة.

ويميل توجه معظم الشركات إلى رفع المستوى الكلي للعملية الداعمة للتنمية في السنوات القليلة القادمة مستهدفين الإمكانيات المتاحة أمام قطاع الشركات للدخول في شراكة مع المنظمات الأخرى نحو تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

المناصرة وحوار السياسات

أورد هذا البحث العديد من الأمثلة على شركات ومدراء تنفيذيين ومنظمات أعمال تلعب دوراً رائداً على المستويين العالمي والوطني، في العديد من القضايا مثل الصحة والبيئة وإيجاد بيئة مواتية لمساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في شراكة مع الحكومة وغيرها من الجهات في مجال القضايا المتعلقة بأهداف الألفية للتنمية، لا سيما توظيف وتعليم الشباب، وترتبط عموماً بانفتاح الوزارات الكثيرة لمشاركة القطاع الخاص في إيجاد بيئة قانونية وتنظيمية أفضل لاستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي. ومع ذلك، تشير الشركات إلى مدى سرعة التغيير الحادث في المجتمع والاحتياج للعديد من الإصلاحات الأخرى المطلوبة لتفعيل الاقتصاد بأكمله – الرسمي والشعبي – نحو تحقيق ذلك الحد التنافسي في الأسواق المحلية والعالمية.

ويتبّع أن مفهوم الريادة الاجتماعية متواجد في مصر وله أمثلة على كونه قوة فعالة لإحداث التغيير. وتعتبر مجموعة سيمك وأعضاء منظمة أشوكا والجمعية المصرية لشباب الأعمال مناصرين أقوياء لحلول الأعمال فيما يخص القضايا الرئيسية المتعلقة بالتنمية.

ووجهَ عدد من رجال الأعمال جهودهم من خلال منظمات الأعمال حيث قدموا المشورة والتمويل للرياديّين من الشباب من خلال مثلاً مشروع التمويل الصغير الذي تمنّه جمعية رجال أعمال الإسكندرية. وفي السنة الماضية تقريراً، شُكّلت لجان متخصصة في المسؤولية الاجتماعية للشركات وأصبحت أكثر فعالية في الوصول إلى مجتمع الأعمال. ومن الأمثلة على ذلك الغرفة التجارية الأمريكية والجمعية المصرية لشباب الأعمال والجمعية المصرية البريطانية للأعمال. ويبدو أنه من المحتمل أن يستمر هذا التوجه.

الوكالة الكندية للتنمية الدولية هي مثال على كيفية البدء بمشروع من خلال الجهات المانحة والتي تتضمن الجوانب المتعلقة بسلسلة الإمداد والقيمة والتنمية الاجتماعية على حد سواء. وإن "آلية التنمية النظيفة" التي تتيح للشركات فرصة الانتفاع من المتاجرة بالكريbones هي أداة حيوية من الممكن من تجذب استثمارات ضخمة إلى مصر لتقليل من الانبعاثات الكربونية من ناحية وتحسين الظروف الاقتصادية الاجتماعية للفقراء من ناحية أخرى. وتحصل هذه الاستثمارات مبالغ مالية على شكل "منح" مقدمة للحكومة المصرية من أجل أن تستخدمها في النشاط الداعم للتنمية. وحيث يتخذ التغير المناخي موقعًا رئيسيًا على الساحة الدولية، ست فعل مؤسسات الأعمال الصواب لدى دخولها في شراكات مع مستثمرين أجانب ومجموعات المجتمع المحلي في سبيل تصميم وتنفيذ مشاريع "آلية التنمية النظيفة". وذلك سوف يتتيح للحكومة فرصة للحصول على مبالغ مالية هامة يمكن أن تخصصها لمشاريعها الموجهة للتنمية الاجتماعية. وتعد إجراءات الحكومة المنظمة والمنسقة هامة لحدوث هذا الأمر.

كما أورد هذا البحث أمثلة على مشاريع اجتماعية مثل مجموعة سيكيم الموضحة أدناه.

تعولها امرأة. ويشكل هؤلاء النسبة الأكبر من الأسر المعيشية التي تعولها النساء في مصر (التي تقدر بنسبة ٢٥٪ من إجمالي الأسر المعيشية). ويعمل أطفالهم عادة في مشاريع غير رسمية صغيرة ومتوسطة الحجم ولا يملكون فرصة الحصول على التعليم والخدمات الأخرى. وقد تكون آثار ظروف العمل السيئة في مرحلة الرشد المبكرة عاملًا مساهماً في انخفاض متوسط العمر المتوقع للذكور في مصر ويتسرب حتماً في استمرار الفقر المتوارث عبر الأجيال. وفي الوقت الحاضر، توفر الجمعيات الأهلية لهؤلاء الأطفال العاملين فرصًا بديلة للتعليم القائم على المعرفة الأساسية بالقراءة والكتابة والرعاية الصحية الأولية والتغذية والاستحمام والدعم في الحالات الطارئة. ويمكن أن تدعم الشركات هذه الجهود وتبني عليها.

في الواقع، يوجد عدد من قصص النجاح المتعلقة بمشاركة الشركات في هذه القضية في مصر. وإن هذه المدخلات مدفوعة من قبل الجهات المانحة ولكنها تنطوي على شراكات مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، حيث أنها توفر دروسًا قيمة يمكن أن تغذي حوار السياسات.

إن مبادرة التغير المناخي التي تمت تجربتها بواسطة دعم من قبل

٥١ سيكيم



أنشأت مجموعة سيكيم عام ١٩٧٧ على مساحة تبلغ ١٢٥ فدان من أرض صحراوية تقع على بعد ٦٠ كم شمال شرق القاهرة. ولقد أسست مبادرة سيكيم عدة شركات متخصصة لضمان إنتاج وتسويق منتجاتها التي تتضمن على المستحضرات الطبية والأغذية الحيوية ومنتجات الزراعة الحيوية والمنسوجات القطنية الحيوية والأعشاب والبهارات الحيوية المجففة والمنتجات الطازجة والشتلات الحيوية.

أنشأت مجموعة سيكيم بهدف المساهمة في عملية التنمية الشاملة للفرد والمجتمع والبيئة. ويشكل المفهوم الشمولي الذي يشتمل على تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية متكاملة حجر الأساس لرؤيتها المجموعة.

تتولى مجموعة سيكيم مسؤوليتها من خلال العمل على التنمية المستدامة محلياً وفي المنطقة من خلال مؤسسات متخصصة في مجال الاقتصاد والزراعة الخصوصية والبحث والتطوير والتعليم والرعاية الصحية. وفي هذا الصدد، تدعم الشركات التابعة لمجموعة سيكيم المشاريع الاجتماعية والثقافية مثل المؤسسات التعليمية ومرافق البحث والمستشفيات.

مبادرات المسؤولية الاجتماعية

تأسست مدرسة سيكيم عام ١٩٨٩ حيث تتضمن مدرسة ابتدائية وأخرى ثانوية تسع لـ ٣٠٠ طالباً. ويمثل هؤلاء الطلاب كافة الشرائح الاجتماعية التي تنتهي معظمها لبلدة بليس القريبة والمناطق القروية المحيطة بها. ورغم اعتماد مدرسة سيكيم من قبل وزارة التربية والتعليم المصرية وهي قائمة على المناهج المصرية، إلا أنها تشجع على تبني نماذج تعليمية جديدة وعلى التفاعل الاجتماعي. ولذلك، تعتبر دروس المهن الحرفة أو الدراما أو الرقص أو الموسيقى مكملة لمنهجية التعليم التقليدية. ومن خلال دمج الطرق التعليمية التقليدية مع الممارسات المبتكرة يصبح من الممكن تنشئة التنمية الاجتماعية والثقافية والعلمية الفصوصي في الأطفال.

وكما هو الحال مع كافة الفئات العمرية، يرتبط العمل والتعليم مع بعضهما البعض ويعملان بشكل مشترك فيما بينها.

ويوفر برنامج الأطفال الأميين الخاص بمجموعة سيكيم حصصاً للأطفال الأميين الذين يتراوح عمرهم ما بين ١٠ إلى ١٤ سنة. وإن المناهج مصممة بحيث تزيد من نسبة الوعي وتتوفر تجارب جديدة من أجل مساعدة الطلاب على رؤية أنفسهم كجزء من المجتمع على نطاق أوسع ليسهل عليهم القيام بمساهمات إيجابية.

ويتضمن برنامج الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة أطفالاً يعانون من كافة أنواع العجز وهي: العجز الجسدي العام والصم والبكم والخلف العقلي. ويهدف البرنامج إلى تحسين جودة حياة الأطفال والعمل على دمجهم كأعضاء في المجتمع. وينخرط العديد من الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة بنجاح في النشاطات المختلفة في مجموعة الشركات التابعة لسيكيم.

والى جانب فكرة التعليم التي تتبناها سيكيم، قامت بتأسيس مؤسسة تعليم للكبار "المعهد" لتوفر برامج لزيادة الوعي لدى المقيمين المحليين من الكبار في مجالات متنوعة عن طريق عقد ندوات ومحاضرات أسبوعية باستخدام طرق غير تقليدية إلى جانب التعليم عن طريق الفعل كمبدأ أساسي. ويتضمن برنامج المعهد التدريب

على محو الأمية (القراءة والكتابة) ودروس في اللغة الإنجليزية (مع دمج تعليم استخدام الكمبيوتر) والتدريب على استخدام الكمبيوتر والنظافة العامة في أماكن العمل والفنون والموسيقى والرياضية.

ويُسعي مركز التدريب المهني التابع لمجموعة سيمك إلى تزويد الشباب بمهارات محددة من أجل البدء بمشروعاتهم الخاصة بسبب قلة الفرص المتاحة حالياً في سوق العمل. ويشارك ٥٠ متربعاً كل سنة في برنامج يستغرق ٢-٣ سنوات يعمل على توجيههم في كل جانب من جوانب المهنة التي يختارونها. وعندما يتخرج هؤلاء المتدربون، فإنهم يكونون على قدر كافٍ من التزويد بمهارات إما للبدء بمشروعهم الخاص أو لإيجاد وظيفة.

و يتم تشجيع المتدربين على تكيف دراساتهم مع الظروف وأحتياجات السوق التي من المتوقع أن تنشأ عند تخرجهم. ومن خلال برنامج تدريبي مكثف، ينخرط الطلاب فوراً في عملية الإنتاج. ولذلك، يكون للمهارات العملية أولوية على الدراسات النظرية. ويتم تدريب الطلاب على أيدي معلمين مهنيين محليين وأجانب في ورش عمل مجهزة بالكامل. ويتضمن التدريب الزراعة الحيوانية البيولوجية والتجارة والمنسوجات وأعمال الكهرباء وأعمال المعادن.

وهناك مشروع جديد سيتم إطلاقه قريباً كجزءٍ من مشاريع سيمك الموجهة نحو التعليم ألا وهو تأسيس مؤسسة جديدة - جامعة سيمك. وسينصب تركيز هذه الجامعة على تمكين الناس اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ليحاولوا جاهدين الوصول إلى تنمية بلدتهم من خلال العلوم. ولن تقدم الجامعة كفاءات في المجالات الرئيسية فقط، بل إنها ستجسد فلسفة ومثاليات سيمك أيضاً.

وإن مجموعة سيمك هي عضو في الاتفاق العالمي وتترفع تقريراً سنوياً فيما يخص المسؤولية الاجتماعية للشركة.

استحداث عقلية جديدة في مصر. وتعتبر أمثلة الابتكار والوصول إلى ممارسة جيدة نواحي رئيسية، إلى جانب التعلم من القطاعات الأخرى والانخراط فيها. والأهم من ذلك هو أنه يتبع على الحكومات إجراء تغييرات هيكلية متأصلة وبعيدة الأثر في الاقتصاد.

وفي الوقت الحالي، هناك نماذج وفييرة من العطاء التطوعي والذى يبقى أداة هامة يتم بواسطتها تناول أهداف الألفية للتنمية ونقل ما مجمله ٢٠٪ من السكان الذين يعيشون في الفقر إلى الرخاء بحلول عام ٢٠١٥ كموعدنهائي. وقد يوفر هذا الحجم والتراكيز من الدعم التطوعي نقطة انطلاق حيوية لتنمية لاحقة طويلة الأجل وهو جدير بالاعتبار كطريقة متعلقة بالثقافة لإشراك مؤسسات الأعمال في عملية التنمية.

ويظهر هذا البحث أن وجود شخص أو فريق يكسر نفسه للقيام بالتصميم والتخطيط وتنفيذ النشاطات الداعمة للتنمية هو عامل هام في مستوى الامتداد والمشاركة واستهداف الاحتياجات. ومع ذلك، فإن افتراض أن المنشآت الصغيرة ومتعددة الحجم، التي يعمل ما يقارب ٦٠٪ منها في الاقتصاد غير الرسمي والشعبي، ستخصص الموارد لهذه المهمة غير منطقى ببساطة. ولذلك، فإننا نقترح دوراً مختلفاً للغاية لهم وأن يتم اعتبارهم كقناة رئيسية تصل من خلالها الشركات والشركات متعددة الجنسيات إلى قاعدة الهرم وتقوم بتحسين مستوى القطاع وتوسيع شبكات التوزيع واستهداف الشباب من غير الماهرین وشبه الماهرین.

كما حدد هذا البحث نماذج دولية يمكن أن تساعده في قياس الفائدة التي تعود من مثل هذه المشاريع على المجتمع ومؤسسات الأعمال على حد سواء. ويوضح أدناه أداة واحدة ألا وهي نموذج مجموعة لندن لقياس الاستثمار في المجتمع (London Benchmarking Group) التي تقوم أيضاً بقياس آثار البرامج التطوعية للموظفين والمبادرات التجارية مثل التسويق الهدف.

وببناء على ما سبق وغيرها من النماذج المقدمة، نقترح الأولويات التالية للمشاركة في النشاطات الداعمة للتنمية من قبل مؤسسات الأعمال:

- برامج توظيف خاصة للشباب في مجال التسويق والتوزيع كمقابل أعمال صغيرة.
- استثمارات أخرى في برامج لتمكين الشباب المحروم من العمل في القطاعات الرسمية.
- شركات كبيرة تعمل على تكييف منتجات وخدمات من أجل خدمة المستهلكين في قاعدة الهرم - وتتضمن الأمثلة على ذلك شركات القطاع التمويلي التي تطور الخدمات الداعمة للفقراء - القروض ومنتجات التأمين والتسهيلات الإنتمانية لدعم شركات الأعمال المبتدئة.
- الدخول في شراكات مع مؤسسات الأعمال لإنتاج التكنولوجيا والجودة وتقنيات الإدارة المحسنة.
- مشاريع مشتركة جديدة مع مؤسسات الأعمال في قطاع المحاجر (الإسمنت، الرخام، الطوب، الخ)
- فرص عمل جديدة في الأعمال المتعلقة بالزراعة مخصصة للمجتمعات الزراعية والريفية.
- إعادة إحياء الصناعات الحرفية لخدمة قطاع السياحة.
- إجراء تحسينات على القطاع الصحي تعود بالنفع على قطاع المستحضرات الطبية.

عندما يتم تطوير مثل نماذج الأعمال هذه، يمكن أن يلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في تحسين مستوى مؤسسات الأعمال الصغيرة وبالتالي تحسين الاقتصاد الكلى.

وتعرض نماذج الأعمال التجارية الأساسية هذه فيما يخص المشاركة الداعمة للتنمية أضخم إمكانية طويلة الأجل لتحقيق أهداف الألفية للتنمية. ومع ذلك، ومن أجل الاندماج في ذلك، يجب

مجموعة لندن لقياس الاستثمار في المجتمع

لقد تم تطوير مجموعة لندن لقياس الاستثمار في المجتمع في عام ١٩٩٤ من قبل كادر العطاء الاجتماعي لست شركات عالمية، وهي تعمل على قياس التأثير والآثار بحيث يتم استهداف حائز الشركات بشكل أكثر وضوحاً، ومع ذلك، فإن ذلك لا يحول دون الحاجة إلى تصميم أدوات لتقدير آثار حدة الإطار وتنفيذ دراسات تقدير مع الأخذ بعين الاعتبار الثقافة المحلية، إلا أن هذه هي نقطة بداية لتوجيه مؤسسات الأعمال المصرية نحو قياس تأثيرات نماذج الأعمال الجديدة الخاصة بها، ويظهر المخطط البياني أن المنافع التي تعود على مؤسسات الأعمال تكون أكبر في قاعدة المثلث حيث لا تكون المشاركة مخصصة لغرض محدد أو مدفوعة بالأعمال الإنسانية ولكنها مصممة كجزء لا يتجزأ من غرض وعملية الشركة الأساسية، وإن قمة الهرم هي الطاقة الإنسانية التقليدية لشركة معينة، بينما يعتبر الاستثمار في المجتمع والمبادرات التجارية في المجتمع البندر الأولى للمسؤولية الاجتماعية.



بروتوكولي، العمل مع قطاع الأعمال التجارية: السعي وراء مصلحة العامة مع شركاء من القطاع الخاص. جرانت كرافت، ٢٠٠٤.

الحاizer الذي يدعو إلى اتخاذ التدابير لإدارة الآثار الاجتماعية والبيئية للشركات ضعيف لأن الفشل في تقدير وتناول هذه القضايا نادراً ما يخاطر أو يضعف من سمعتها حتى الآن في مصر.

وسلط البحث الضوء على أن التزام الشركات ورغبتها في تعلم المزيد حول دورها المحتمل في تحقيق أهداف الألفية للتنمية ينشأ على الأغلب من قاعدة ثقافية أو دينية واعتراف بحجم المشكلات وبالحاجة الواضحة والملحّة لكافة القطاعات في المجتمع التي تتطلب تحمل المسؤولية من أجل التنمية في مصر. ولم تتطور هذه الشركات "منهجية داعمة للتنمية" واضحة المعالم بعد.

وتحث أغلبية المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم والقطاع غير الرئيسي للأعمال الإنسانية المستوحاة من العادات الدينية والثقافية. وبذلك، نجد شركات مدارسة من قبل عائلات توجه النشاطات التطوعية نحو محافظاتهم الأم أو مجتمعاتهم المحلية رغبة منهم في العقام الأول في مشاركة الآخرين الأقل حظاً في الرفاهية والحد من الفقر. وهو كشركات كبرى معترفون بالحاجة إلى دعم الخدمات الحكومية.

ويشير هذا البحث إلى أن البرامج الأكثر فعالية هي تلك التي تبني منهج الشراكة واستجابت مباشرة لاحتياجات المجتمع الحقيقة.

إن تحديد استفادة كلا الطرفين في النشاطات التطوعية عن طريق تطبيق مثل هذه الإدارة وتقنيات القياس على نشاطات المجتمع سيساعد في ضمان أن تكون أكثر استدامة وتؤثراً وتوجهها نحو التنمية. كما يمكن أن تسهل الدخول في شراكات من خلال إدارة التوقعات فيما يتعلق بمستوى الموارد المتاحة وتحديد المخرجات المرجوة.

ما هي عوامل دفع وتبني مشاركة الشركات في أهداف الألفية للتنمية في مصر؟

كشفت الدراسة أن العديد من عوامل الدفع المسؤولة عن ممارسات مؤسسات الأعمال والنشاطات الداعمة للتنمية المتواجدة في الاقتصاديات الأكثر تطوراً ما زالت غير ملائمة في مصر. وإن وسائل الإعلام وال العامة غير واعية بقضايا التنمية إلى حد الذي يسعون فيه إلى التأثير على ممارسات الشركات من خلال المشاركة في حملة مثلاً ينادون فيها الشركات بوقف التعديات على البيئة. كما أن تأثير فئة على البيئة وشروط العمل يواجهها احتياجهم الأكبر للعمل عن قيامهم بالدعوة لقضايا الالتزام الداخلي للشركات. ورغم اهتمام النقاش حول المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر والتعرض والضغط المتزايدين على الشركات فيما يخص التماشي مع المعايير الدولية للعمل وخلافه، فإن

لعرضها على القطاع الخاص محدودة. ولا تسمح القوانين التي تحكم القطاع غير الربحي القيام بمناصرة جماعية كافية من النوع الذي سيدعم مستوى المشاركة المطلوب للمرحلة التالية من أهداف التنمية الألفية. وتحتاج المنظمات غير الحكومية لأن تكون حرة في تشكيل التحالفات وأن يتم تمثيلها في لجان وضع السياسات وأن تكون شريكة مكافئة مع القطاع الخاص في تشكيل السياسات المتعلقة بالفقر وبرامج التنمية.

٤. تلاحظ نفس المشكلة في قطاع الأعمال حيث تفضل كل شركة العمل الفردي الخاص بها بدلاً من الاندماج في شبكة أوسع من الشركات والعمل بطريقة موحدة في سبيل تحقيق هدف محدد طويل الأجل. وما زالت كل شركة تفضل تصميم وتنفيذ أعمالها الاجتماعية الخاصة أو النشاط الاجتماعي المتمثل في الاستثمار في المجتمع بمعزل عن الشركات الأخرى.

وحتى الوقت الحاضر، لم تأخذ الحكومة بعين الاعتبار الدروس المستفادة من النماذج الأساسية المنفذة من قبل المنظمات غير الحكومية في تصميم المرحلة التالية من الحلول المتعلقة بالتنمية البشرية في مصر وتحقيق أهداف التنمية الألفية. فعلى سبيل المثال، ما زالت البرامج الوطنية لمحو الأمية تنادي بدفع حافز مالي لجذب الدارسين، إلى جانب تدني كفاءات الميسرين في برامج تعليم الكبار وقياس التحصيل بالنجاح في الامتحان بدلاً من مستوى التمكين للدارس والمشاركة في الحياة المجتمعية.

٥. تظل النماذج الناجحة من تجارب وتدخلات الجهات المانحة والمشاريع التجريبية التي تضمنت شركاء من القطاع الخاص والحكومة والمنظمات غير الحكومية والتي حققت نتائج إيجابية غير مدرجة أو مدمجة في السياسات الوطنية.

٦. ما زالت العديد من مؤسسات الأعمال تركز على أفكار وقطاعات محددة في سبيل تحقيق العلنية والشفافية بدلاً من تقييم الاحتياجات البشرية الفعلية. ومن شأن هذا أن يميل إلى توجيه الأموال والطاقة بعيداً عن القضايا الجوهرية ونحو العلاقات العامة وبناء الصورة بدلاً من الاستثمار في المجتمع والتنمية البشرية.

٧. كما كشفت المراحل الكمية وال النوعية للدراسة أن الوصول إلى المجتمعات لا يخلو من مواجهة المشاكل وأن الشركات تواجه مشكلات مشتركة في تنفيذ النشاطات الداعمة للتنمية. وفيما يلي بعض المعوقات التي تبلغ عنها الشركات في أغلب الأحيان فيما يخص المشاركة:

- عدم القدرة عن البرامج التطوعية من قبل الإدارة وكادر العمل على حد سواء، إضافة إلى التزامات عمل ضخمة تعيق عمل الشركة التطوعي.

- نقص في الموظفين المعينين بتخطيط وتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية والمعرفة المحدودة للشركات بقضايا

وفيما يلي بعض الأمثلة:

- برامج المياه والصرف الصحي الملائمة للمجتمعات الصغيرة والبعيدة.
- رعاية صحة أولية قائمة على المجتمع توفر وقائية إلى المنازل والمجتمع إلى جانب تركيز كبير على المناعة والنظافة العامة والتغذية وتدريب الديايات والزائرات الصحيات على الأمراض المنقوله عبر الماء والتهابات الجلد والعينين.

٨. برامج ذات قروض متناهية الصغر مخصصة لمشاريع المياه والصرف الصحي وتوليد الدخل والمشاريع القائمة على البيت والمجتمع وإجراء تحسينات على الأماكن السكنية.

- إعادة إحياء الصناعات الحرفية من خلال تحسين مستوى التصميم والتسويق والمهارات مثل تلك الحرف في نقادة وسوهاج وأخميم وحجازة الواقعة في صعيد مصر العليا.

٩. برامج تعليم الكبار التي لا تركز بشكل حصرى على الأبجدية، بل تتبنى منهجية معارف شاملة متعددة.

- تطوير المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال توفير الدعم الفني والتمويل والمشورة القانونية.

١٠. تتناول العديد من أفضل الممارسات المحددة عدداً من أهداف الألفية للتنمية. واستهدفت برامج القروض متناهية الصغر المخصصة للأسر الفقيرة العائلات التي يعمل أطفالها. ولقد استفادت هذه الأسر من خلال الحصول على فرص تعلم الأبجدية والتعليم الأشمل وتدابير الصحة والسلامة والأنشطة الترفيهية، الخ وتضمنت نفس هذه البرامج القيام بورش عمل وتحسين مستوى معايير الصحة والسلامة إلى جانب تبني إستراتيجية تقتضي المساواة بين الجنسين من قبل مؤسسة العمل.

١١. وهناك عدداً من المعوقات الجدية التي تقف أمام إمكانية مشاركة قطاع الأعمال في تنمية الموارد البشرية في مصر لتحقيق أهداف الألفية للتنمية:

١. إن الشراكات بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص قليلة بسبب وجود ضعف تشبيك وتحالف بين الجمعيات الأهلية بشكل كاف سواء على النطاق الجغرافي أو طبقاً للمجال.

٢. إن التمويل المتاح للمنظمات غير الحكومية يدعم المنافسة بدلاً من تنسيق الجهود. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى ترويج صورة غير مترابطة من المشكلات للقطاع الخاص يخاطب فيها أهداف منظمة غير حكومية معينة بدلاً من تقديم المنهجيات الناجحة وغايات أهداف الألفية للتنمية.

٣. تقيد اللوائح التنظيمية إقامة الشيكات وإنشاء تحالفات بين المنظمات غير الحكومية. ونتيجة لذلك، فإن قدرتهم على تبني رؤية واحدة وإستراتيجية واحدة ومنهجيات موحدة

تمكن ذلك من إثبات فاعليتها والتزامها بالوقت وشفافيتها ومستواها الجيد في الحكومة، قد تمكن ذلك من الدخول في شراكات طويلة الأجل مع هؤلاء الشركاء.

وتتجه معظم الجمعيات الأهلية إلى اللجوء إلى القطاع الخاص من أجل تمويل مشاريع معينة في برامجها، أو للحصول على الدعم الفني وليس للعب دور الرقيب المجتمعي. ومن المثير للاهتمام أن التوصيات المحددة التي قدمتها منشآت الأعمال بشأن الطرق التي يمكن أن تتبعها المنظمات غير الحكومية لتشجيع الشركات على المشاركة في المشاريع الداعمة للتنمية تتضمن قيام هذه المنظمات بالتجهيز إلى منشآت الأعمال بشكل جماعي وأن تكون لديها غاية موحدة. كما قدم فريق البحث التوصيات التالية لتشجيع على مشاركة أوسع للقطاع الخاص مع المنظمات غير الحكومية:

- تعزيز الحوافز المقدمة للعمل الإيجابي من خلال تقدير الشركات الريادية (وعقد الشراكات معها).
- وضع أولويات واضحة للعمل، بحيث تتمكن الشركات من تحديد ما إذا كان يتوجب عليها عقد شراكة مع المنظمات غير الحكومية أو لا.
- الاستثمار في التحالفات المستمرة والارتقاء بالمبادرات.
- وضع "قواعد مشاركة" واضحة لحماية سلامتها واستقلاليتها.
- تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان القانونية من خلال تأسيس منشآت الأعمال وخاصة الشركات ذات التأثير القوي والحكومة والجهات الأخرى المسؤولة.
- نشر أعمالها وجعلها أكثر مهنية حتى تتمكن الشركات من التمييز بين المنظمات غير الحكومية النشطة وغير النشطة.
- العمل كوسيط بين القطاع الخاص والحكومة.
- إجراء دراسات حول احتياجات المجتمع والموارد المتوفرة لكل محافظة ومنطقة وقرية، لوضع أولويات واضحة للعمل.
- مساعدة الحكومة على صياغة خطة وطنية لمسؤولية الاجتماعية للشركات لعرض المشاركة على القطاع الخاص.
- المشاركة مع القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ البرامج الداعمة للتنمية.
- نقل المعرفة التي بحوزتها حول المجتمعات المحلية إلى القطاع الخاص.

وتحتاج العديد من الجهود المبذولة من قبل الوكالات الدولية واتحادات الأعمال والجهات الأخرى لتعزيز الحكومة الجيدة في مصر وتشجيع مشاركة كافة قطاعات المجتمع في تحديد المشكلات ومناقشتها وحلها. ومن خلال تسهيل شراكات من هذا النوع، تساعده هذه المنظمات على تجاوز العقبات أمام توسيعثر الأنشطة الداعمة للتنمية واستمراريتها، كما تعمل على بناء الثقة وتقيير إسهامات القطاعات المختلفة. وهناك الكثير من الأمثلة الدولية على هذا النشاط، بما في ذلك موضوع الفساد الشائك والمبادرات المحلية. ففي سلوفاكيا، على سبيل المثال، تعمل الجمعية الأهلية إنترgra (Integra) مع المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمجتمعات المحلية لنشر التوعية والقضاء على الفساد. إقليمياً، تعمل منظمة الشفافية العالمية مع منتدى قادة الأعمال الدوليين

الفقر وقطاع التنمية والصعوبة في تحديد شركاء ومشاريع معتمدة للاستثمار فيها.

نقص في المهنية في قطاع المنظمات غير الحكومية. فالعديد من المنظمات لا تقوم بوضع إستراتيجيات وخطط وغايات واضحة لتحقيق النتائج القصوى بالإضافة إلى مقدرة محدودة على التواصل بشكل فعال.

تحدى قيام وزارة التضامن الاجتماعي بلعب دور المنسق الوطني للمشاركة في النشاطات الداعمة للتنمية.

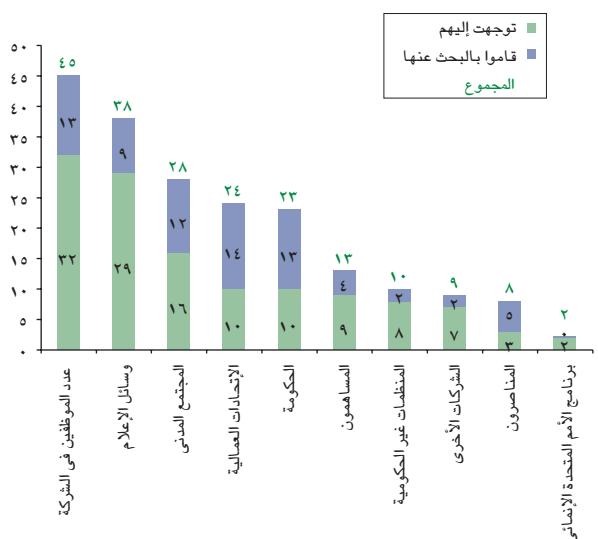
البيروقراطية في الأجهزة الحكومية تقف أمام تنفيذ النشاطات الداعمة للتنمية.

معرفة الشركات المحدودة بالمارسة الجيدة في مجال النشاطات الداعمة للتنمية ورفض الإدارة تبني أفكار جديدة أو تخصيص أموال كافية للنشاطات الداعمة للتنمية.

المنافسة بين شركات القطاع الخاص، مما يعني أنها تعطل التعاون وتبادل المعلومات.

يشير البحث الدولي إلى أن من دواعي الحكومة الجيدة وعلى وجه التحديد وجود قطاع مجتمع مدني منظم يتضمن الاتحادات العمالية ونوادي الشباب والمنظمات النسائية والجمعيات التعاونية، الخ وليس وجود جمعيات أهلية فقط وتعزيز دور مؤسسات الأعمال في التنمية. وتشير بعض المعوقات المدرجة أعلاه إلى أن هذا غير موجود في مصر حتى الآن. وتشير الدراسة إلى أن المصادر الرئيسية لإطلاع مؤسسات الأعمال على النشاطات المحتملة الداعمة للتنمية تأتي من خلال "الموظفون" و"وسائل الإعلام"، بينما حققت المنظمات غير الحكومية درجة منخفضة نسبياً من ناحية مصادر المعرفة بالنشاطات المحتملة (رغم أن العديد من الموظفين قد يكونوا طبعاً ممثلين عن المنظمات غير الحكومية).

شكل ١٦: مصادر المعرفة بالنشاطات الاجتماعية



وعلى الرغم من ذلك إلا أن الجمعيات الأهلية التي نجحت في جذب الشركات إلى غاياتها ومشاريعها وبرامجها، والتي

بدون اتخاذ إجراءات تنظيمية ومنهجية مناسبة -
مثـل تفعـيل التشـريعـات ذاتـ العـلاـقة وـمحـارـبة الفـسـاد
وـتـغيـيرـ الـلوـائـحـ الـتـى تـؤـثـرـ عـلـىـ مـشـارـيعـ الـأـعـمالـ
الـصـفـيـرةـ وـتقـديـمـ حـوـافـزـ ضـريـبـيـةـ لـلـإـسـتـثـمـارـاتـ فـيـ
الـمـجـتمـعـ وـعـقـدـ الشـراـكـاتـ مـعـ الـمـنـظـمـاتـ غـيرـ الـحـكـومـيـةـ
كـشـريكـ مـتـعـادـلـ،ـ وـتـحـديـداـ تـلـمـ الـمـنـظـمـاتـ ذاتـ الـبـاعـ
الـطـوـلـيـلـ فـيـ الـعـلـمـ مـعـ الـمـجـتمـعـاتـ الـمـحـرـومـةـ وـتـوفـيرـ
الـأـرـضـيـةـ الـقـانـوـنـيـةـ لـلـمـنـاظـرـاتـ -ـ سـيـصـبـحـ التـقـدـمـ نـحـوـ
تـحـقـيقـ أـهـدـافـ الـتـنـمـيـةـ الـأـلـفـيـةـ بـطـيـئـاـ وـلـنـ تـصـبـحـ
مـشـارـكةـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ أـمـرـاـ مـيـسـراـ

صحفية إيجابية للشركات في حالة وجود ما يستحق ذلك، وفي المقابل إبراز الممارسات الخاطئة.

والشركاء الآخرين للمضي قدماً في برنامجها الجديد بعنوان "مبادئ قطاع الأعمال لمقاومة الرشوة".^{٥٢}

وتبرز هذه الأمثلة أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية. ولكن في مصر، تحتاج هذه المنظمات حرية العمل بشكل مستقل - والتواصل والتنظيم الفعال فيما بينها لدعم توسيع وانتشار البرامج الابتكارية والفعالة الخاصة بالمجتمعات المحلية. وفي العادة، لا تحصل هذه المنظمات على التقدير الذي تستحقه ظلبة الكثير من احتياجات المجتمع ونادراً ما يُنظر إليها كمصدر للخبرة أو كشريك فعال.

كما أبرز العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات الدور المهم الذي تستطيع وسائل الإعلام القيام به فيما يخص أهداف الألفية للتنمية والمشاركة في المشاريع الداعمة للتنمية في مصر، حيث أن وسائل الإعلام تمتلك القدرة على جذب انتباх الشركات نحو الشركاء المحتملين في المجتمع للعمل على تكوين المواقف المختلفة تجاه الأعمال الداعمة للتنمية من خلال القيام بتغطية



تحليل وضع قطاع الأعمال من أجل المشاركة في التنمية

يعتبر الوقت الراهن فرصة يمكن أن تستثمرها مصر في ظل هذا الرخُم الناشئ عن مناخ الأعمال الجديد واحتياجات الشعب الاجتماعية المتزايدة والنزعة الإصلاحية في الساحة السياسية وفي الحكومة. أو على النقيض من ذلك يمكن أن يمارس قطاع الأعمال أنشطتها التجارية كالمعتاد وتواجه المخاطر الناجمة عن هذا التوجه. ويدعو هذا الفصل منشآت الأعمال والقطاع الخاص إلى بناء شراكات وتحالفات تستند إلى عمليات محددة إلا أنها تتميز بقدرتها على التأثير على مناطق أشمل ضمن الاقتصاد والوصول إلى الفئات التي تشكل ٢٠٪ من قاعدة الهرم الاقتصادي المصري بطرق ستُؤدي، وإلى حد كبير، إلى تقليص الفجوة بين القاعدة وبين رأس الهرم، ويوسّعها القيام بذلك دون خسارة الأموال أو "تبيدها" أو "تقديم" المساعدة.

ما الذي يشجع الشركات متعددة الجنسيات على المشاركة في المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

يشير هذا البحث إلى أن الشركات لا تقدم العطاء وحسب، بل إنها تعطي بسخاء كذلك. وتتأثر الشركات متعددة الجنسيات عادة بالممارسات الدولية الناشئة عن متطلبات إبلاغ الأطراف المعنية والولاء للعلامات التجارية ودعاوى تكوين الصورة الجيدة. وتتشكل هذه الممارسات في السيارات التي يكون فيها العاملون واعون بحقوقهم وحيث تخضع التشريعات الحكومية الحد الأدنى من المعايير الخاصة بأمور مثل الأجور والسلامة الصناعية والأمن الوظيفي وتعويض العاملين. وحيث تُتخذ إجراءات تتعلق بالبطالة والرعاية وحيث يُراقب الالتزام من قبل الشعب والدولة. وفي معظم الدول الأصلية للشركات متعددة الجنسيات يتمتع المساهمون والأطراف المعنية بمستويات عالية من التعليم والوعي حول القضايا الحساسة مثل المخالفات البيئية والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وانتهاكات حقوق الإنسان التي تمس الأفراد والمجتمعات على حد سواء. وعلى الرغم من ذلك، يسجل الواقع حالات لعدم الالتزام بالقوانين حتى في الدول التي تتمتع بهذا القدر من الرقابة والالتزام، إلا أن المجتمع المدني الوعي والصحافة الحرة يلعبان دوراً كبيراً في الكشف عن هذه المخالفات. وفي ظل هذه الأنظمة القانونية

وحتى يومنا هذا، كان الاعتقاد السائد أنه يتوجب على قطاع الأعمال توجيه اهتمامه إلى الأنشطة الإنتاجية والربحية، وترك قضايا الفقر إلى الحكومة والمنظمات غير الحكومية بالمشاركة مع وكالات التنمية الدولية. لقد أصبح من الواضح أن المعونات وحدها لا تستطيع رفع الدول من مؤشرات التنمية المتقدمة إلى الرفاهية للجميع. قطاع الأعمال الحيوي والإبتكاري يستطيع أن يلعب دوراً مهماً في تطوير نماذج وحلول جديدة وتشجيع توسيع تطبيق أفضل الممارسات الحالية. ويواجه القطاع الخاص التحديات والفرص لبناء أسس قوية للنمو الاقتصادي في الدولة والإسهام في إحداث آثار اجتماعية إيجابية طويلة الأجل وواسعة النطاق والحد من الفقر. وتتساعد الأولويات على خلق سبل عيش مستدامة للشباب المصري، كما أنها تعمل كذلك على حماية الموارد الطبيعية الشحيحة والمهددة بالنفاد وتحسين مستوى الصحة والتعليم والبنية التحتية العامة.

وقد يكون هذا التوجه مثيراً للتساؤلات. لماذا يتوجب على قطاع الأعمال أن يهتم؟ أليس موجة لتحقيق الربح وتوفير فرص العمل والامتثال للقوانين ودفع الضرائب والإبتكار ضمن حدود أنشطتها التجارية؟ لماذا يتحمل قطاع الأعمال مسؤوليات قد يعتبرها الكثيرون خارج نطاق أنشطته؟

العاملين من الفصل التعسفي وتتبني ممارسات تنتهك حقوقهم وذلك لتجنب الاحتفاظ بعاملين تنقصهم الكفاءة والأداء قد يشكلون عبئاً على أداء الشركة وربحيتها. ولا تلعب مؤسسات المجتمع المدني في مصر دور المراقب في أي من قطاعات الاقتصاد: فالقوانين تحد من أنشطتها، كما أنها تعمل في جو يسوده عدم الثقة وهي موجهة نحو خدمات الرعاية وليس نحو بناء التحالفات والتوجه المبني على الحقوق والموازنة.

وبالتالي، فإن ما نشاهده بشكل عام فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص عبارة عن أنشطة مقتربة بعلاقات عامة وليس برامج عمل مستهدفة ومستوعبة بصورة جيدة ترتكز على قراءة دقيقة للأعمال والاحتياجات الاجتماعية في الاقتصاد بشكل عام. ويعُد حجم مشاركة الشركات المحلية المدفوعة بداعي دينية نحو العطاء في أنشطة العلاقات العامة أقل نسبياً. حيث أن دوافع أنشطتها تحظر عرض أعمالها الخيرية بشكل علني. ولا تُعد أبداً من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ولا الكبيرة مسؤولة أمام المساهمين أو الأطراف المعنية، مثل نقابات العمال، حتى ولو تفاعلت مع قضايا عدم الالتزام بقانون العمل أو المعاملة السيئة للعاملين في الشركة. وفي غياب تطبيق صارم وشفاف للقوانين، تكون الشركات مدفوعة بداعي تختلف عن تلك التي تحكم الشركات متعددة الجنسيات والشركات في الدول المتقدمة. ففي مصر، تنبع الدوافع إلى حد كبير عن معتقدات دينية، وإلى حد ما، الرغبة بالمساهمة في تطوير البلاد.

وتشير المساهمة الدولية إلى أن وضع خطة جادة لمشاركة قطاع الأعمال في الأنشطة الداعمة للتنمية في مصر تتطلب مراجعة متعمقة وتطبيقاً شفافاً للقوانين في مصر وإعادة النظر في التمثيل العمالي وحقوق العمال. وسيكون الدافع القوي خلق فرص متساوية لقطاع الأعمال وتطبيق واسع النطاق للشفافية والحكومة الجيدة في المشاريع الخاصة وفي المنظمات غير الحكومية وفي الحكومة والقطاع العام.

ويمكن استخلاص المزيد من الدروس وال عبر من خلال أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بنظرية الحكومة والجهات الأخرى لدور المنظمات غير الحكومية في مراقبة القضايا العامة والعمل على حلها. النظر إلى المنظمات غير الحكومية على أنها جهات مشاركة هامة في التنمية بدلاً من اعتبارها جهات محلية بحتة ومحاجة نحو التنمية ممكن أن يثمر نتائج إيجابية.

وفي الحقيقة، ستحتاج مسألة الشركات وقتاً طويلاً جداً للانتشار في مصر. وفي الوقت ذاته، لا بد من تحديد عام ٢٠١٥ كموعد نهائي لتحقيق توجهات أهداف الألفية للتنمية والطرق البديلة لإشراك الشركات في التنمية في البلاد، إضافة إلى تحقيق أجندةها التنموية التجارية في الوقت ذاته. وسيطلب تعلم وتطبيق العبر والدowافع المنقولة عن الدول المتقدمة إلى مصر مدة زمنية أطول من الوقت المتوفر أمام مصر. ولذلك يصبح السؤال الآن، ما هو نموذج مشاركة الأعمال الأكثر ملائمة لمصر، خاصة في ظل سياق الأعمال في الوقت الحاضر - أكثر من ٣٨٠٠٠ منشأة أعمال محلية مسجلة في اتحاد الصناعات المصرية، وهناك عدد يزيد عن ذلك بكثير من المنشآت غير المسجلة في القطاع غير الرسمي، وقلة من المؤسسات

والديمقراطية تُحاكم الشركات المخالفة وتُجبر على دفع الغرائب والتعويضات أو وقف الأنشطة غير الشرعية أو غير القانونية، بما في ذلك العمليات التجارية.

وتراقب الكثير من الشركات هذه التطورات وتستخلص العبر من الحالات التي تم نشرها في وسائل الإعلام على نطاق واسع. ولكن، وبينما تلتزم هذه الشركات بقوانين البلد التي تتتوفر فيها القيود القانونية والشعبية الفعالة، تجد أنها لا تلتزم في كل الأحيان بنفس المعايير في البلدان الأخرى. ففي كثير من البلدان تتسم القوانين ونقابات العمال والوكالات البيئية والمجموعات الاستهلاكية، إلى غير ذلك، بكونها ضعيفة أو غير قادرة على لعب دورها كمراقب، ولا توجد هناك صحافة حرية بالإضافة إلى ضعف المجتمع المدني أو غيابه أصلاً.

هل ينطبق ذلك على السياق في مصر؟

إذا كانت الدوافع الأساسية وراء قيام المسؤولية الاجتماعية للشركات بتوجيه العاملين في الشركات متعددة الجنسيات في الساحة الدولية تمثل في قيمة العلامة التجارية والرغبة في الالتزام بقوانين واضحة وقابلة للتطبيق ووضع اعتبار لجمهور يحظى ومنظماً وعلى درجة جيدة من الوعي ممثلاً بجماعات ضغط قوية وقدرة على التعبير، فهل تتوقع أن تتأثر الشركات في مصر بنفس الدوافع؟ تقودنا التحليلات إلى الاستنتاج الذي يقضي بأن دوافع المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر ستختلف عن دوافع الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في سياق دولي. فالشركات المصرية تعمل في بيئه يكون فيها الالتزام أمراً طوعياً إلى حد كبير. فالنقابات العمالية لا تقاوم حول حقوق العمال بنفس الطريقة، أو بنفس المستوى، كما في الدول الأخرى، والانتهاكات القانونية والعمالية والبيئية تُراقب، ولكن بشكل غير منظم من قبل الأجهزة الحكومية التي تسعى جاهدة لبناء قدراتها في متابعة تطبيق القوانين ولا تزال المنظمات غير الحكومية غير قادرة على الوصول إلى المعلومات أو استخدامها بحرية وعلانية إلى درجة مراقبة الشركات والانتهاكات البيئية. ويتميز السياق العام الذي تعمل فيه الشركات في مصر بمستويات تعليمية متدينة. فالأمية بين البالغين مرتفعة في المنطقة وتصل نسبة الأمية بين الإناث إلى ما يقرب ٥٥٪ ولا يزال التعليم ، ابتداءً من المراحل الابتدائية ووصولاً إلى المرحلة الجامعية، يرتكز على الحفظ المبني على التكرار ولا يشجع على التفكير الناقد وطرح الأسئلة وحل المشكلات.

إنه من غير المرجح في ظل سياق الأعمال الحالي السائد في مصر أن تصبح الشركات الوطنية مدفوعة بنفس الدوافع التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات نحو المسؤولية الاجتماعية للشركات

يؤدي كلاً من الفقر والبطالة إلى أن يصبح العاملون في حاجة ماسة لمجرد العمل أكثر من حاجتهم لعمل يؤمن لهم حقوقهم. ويقوم قطاع الأعمال بالاتفاق حول القوانين الرامية إلى حماية

مجموعة محلية ما أو موظف مؤمن داخل المنشأة. وقد شُكل عدد قليل من الشركات لجاناً مسؤولة عن المنح المقدمة من الشركات أو إبلاغ المساهمين باستثماراتهم المحلية أو الإشراف على الربط بين سمعة علامتهم التجارية وبين الاستثمارات المحلية. وكانت معظم الشركات مدفوعة بالرغبة في القيام "بعمل الخير من قبل المجتمع" أو الرغبة في "الظهور بصورة جيدة" أمام الحكومة. وعندما تنشئ الشركات مؤسسات خيرية أو تنموية، فإنها تفصح عن أهداف محددة وتضع معايير. ويدفعها إنشاء المؤسسة إلى تحديد روتها ومهمتها ورسم استراتيجيات وخطط عمل لتحقيقها. كما أن ذلك يتبع لها تعين هيئة مهنية لتنفيذ البرنامج الأمر الذي يؤدي إلى وصول أكثر تحديداً لتقديم المعونات. فعلى سبيل المثال، تحدد مؤسسة ساويرس عدد الوظائف الجديدة كعامل محدد لدى الموافقة على المنح. بينما تركز المؤسسات الأخرى على عدد المشاريع في المراحل الأولى التي تمولها برامج الائتمان لتلك المؤسسات.

ما الذي يشجع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم على المشاركة في المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

تعتبر المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بنشاط شامل يساهم مساهمة كبيرة في مساعدة الفقراء. فهي تعمل على دعم الأيتام والأرامل وتمويل الزى المدرسي للطلاب والرسوم المدرسية ورياض المدارس وكبار السن وفتح فرص لمحو الأمية ومكتبات ومخترابات لتعليم الحاسوب. ويتم التعهد بذلك لهذا الغرض بالذات، دون أن يكون هناك دافع تجاري واضح، إنما هو دافع الاهتمام بالمجتمعات المحلية.

المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم كنموذج لمختبرات تعليمية لسبل معيشة متميزة

ويدمج النموذج المقترن بين قنوات لنقل مشاركة قطاع الأعمال والقطاع غير الرسمي من خلال نشاط المنشآت الرسمية الأساسية في إطار الاستثمار المحلي. ويربط النموذج بين ذلك وفكرة قيام المنشآت الصغيرة كمختبرات تعليمية لسبل معيشة متميزة في سياق التعليم التدريبي المهني في الاقتصاد غير الرسمي في إطار سلسلة الإمداد والقيمة بالمشاركة الإنتاجية والرسمية. ويركز النموذج على الفقراء ويتضمن مجموعة من أهداف الألفية للتنمية - القضاء على الفقر، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية والشراكة. ومن هذا المنطلق، فهذا النموذج لا يشبه النماذج العالمية المدفوعة بتمييز العلامة التجارية أو تكوين الصورة الجيدة أو لاء العملاء. إنما يستثمر النموذج انشغال مصر الحالي بتوفير فرص العمل لقاعدة كبيرة من الشباب الذين يسعون إلى الانضمام إلى القوى العاملة. ويطلب ذلك إصلاح نظام التعليم ونماذج شراكة شاملة مع المجتمع المدني ومعايير بيئية محسنة وإجراءات وسياسات حكومية لخلق جو من الشفافية والحكومة الجيدة.

الوطنية الكبيرة وعدد قليل جداً من الشركات متعددة الجنسيات في قطاع الأعمال؛ ما هي النماذج الفعالة والأصلية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، والمُعدّة خصيصاً لتلائم المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، التي يمكن تفعيلها من خلال وضع هدف واضح ومركز نحو تحقيق أهداف الألفية للتنمية؟

ما الذي يشجع الشركات الوطنية الكبيرة على المشاركة في المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

تدرج الأعمال في هذه الفئة ضمن القائمة الطويلة للأنشطة الخيرية الموضحة آنفاً في هذا التقرير. كما أنها تشارك كذلك في الاستثمارات المحلية طويلة الأجل، مثل بناء المدارس والعيادات وترميمها ودعم الأنشطة الثقافية والجماعات الشبابية ومنح الائتمانات للموظفين وتقديم المنح الدراسية والتدريب. ويمكن الدافع وراء قيامها بذلك في الرغبة في القيام "بعمل الخير" من ناحية، ولكن من ناحية أخرى الرغبة في تحسين صورتها وتحقيق التوازن بين تركيزها على الرغبة الحقيقية في مد يد العون والحصول على المردود التسويقي الناتج عن ذلك. وفي بعض الأحيان، تقوم الحكومة بتوجيه الأعمال نحو منح قطاعات معينة ولغايات معينة.

إذا ما أردنا استثمار مشاركة قطاع الأعمال لتحقيق أهداف الألفية للتنمية، فمن الواضح أن ذلك يتطلب تدخلات أقوى لا تنبع من مجرد الرغبة في تحسين صورة الشركات أو الاستجابة للمساهمين أو المحافظة على ولاء العملاء. وستبني النماذج الجديدة التي نبحث عنها من الحس العميق بالمسؤولية من قبل الشركات تجاه البلد كل والفهم الأكثر عمقاً للوضع الاقتصادي والاجتماعي للفقراء. ويمكن الهدف من ذلك في أن يشارك القطاع الخاص الرسمي ثمار الرفاهية الذي يتمتع به مع الجماعات الفقيرة التي لا تزال تعيش دون خط الفقر.

وقد تربط النماذج المحتملة صغار المزارعين والعمالين في القطاع غير الرسمي وغيرهم بمنشآت الأعمال الرسمية. وقد توجه هذه النماذج نحو عدد من أهداف الألفية للتنمية الهامة حيث أنها تستهدف الحد من الفقر من خلال توفير فرص المعيشة وليس فقط فرص التوظيف. كما أنها تركز على عقد شراكات بين المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في القطاعات الريفية والحضارية العشوائية غير الرسمية والمؤسسات الكبيرة والمنظمات غير الحكومية ومماثلي العمال. إضافة إلى أنها تشجع على التعلم مدى الحياة للنهوض بالمستويات التعليمية الحالية المتقدمة لدى الشباب. وتعمل كذلك على دمج التعلم مع سبل العيش وتتوفر التعليم على نحو أشمل من الطريقة التقليدية السائدة في الأنظمة التعليمية الرسمية في المدارس والتدريب المهني.

وتدخل معظم الشركات في شراكات قصيرة الأجل من خلال التزام قصير الأجل، مستجيبة بذلك إلى مطلب أو توصية أصدرتها

٣,٥ مليون وحدة اقتصادية في عام ٢٠٠٦. إضافة إلى ذلك، وُتَّقت الدراسة مدى حيوية ذلك السوق بالإضافة إلى الأرقام الضخمة للوحدات الاقتصادية التي تنضم إلى السوق وتخرج منه كل يوم. ومن الواضح أن هذا التوجه يشير إلى الوحدات الجديدة الفعالة التي تحل محل الوحدات الهاشمية غير الفعالة.^{٥٤}

جدول ٤: حجم المؤسسات التي توظف العاملين الرسميين وغير الرسميين في القطاع الخاص غير الزراعي للأعوام ١٩٩٨-١٩٩٨.

عدد العاملين	١٩٩٨	١٩٩٨	٢٠٠٦
%	%	%	%
٤١	٤٥	٤٨	٥٠
٩٥	٩	١٧	١٤
٢٩١٠	٩	١٠	١٠
٤٩٣٠	٢	٤	٥
+٥٠	١٣	١٦	١٥
غير معروف	٢٢	٦	٦
المجموع٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المجموع بالآلاف	٢٥٤٦	٣٥٩٩	٦٤٣٠

المصدر: Assaad, R. ELMPS 06 Data Files.

وقد أثبت الاقتصاد غير الرسمي أهميته في توفير فرص العمل والدخل للفقراء حتى عندما لا تتوفر لديهم وسائل العيش الأخرى. وبشكل عام، يتم تهميش دور هؤلاء العاملين من حيث مساهمتهم في الإنتاج والخدمات والقطاع الرسمي، ولم يتم احتساب دور القطاع غير الرسمي في توفير بيئة تعليمية للعاملين. ويكتسب الشباب المهارات الفنية والمهارات الالزمة في مجال الأعمال والسوق، ولكن بطريقة غير منظمة وغير مخططة وذات جودة متدنية إلى حد كبير. وأشار المكون الكمي للدراسة أنه وعلى الرغم من أن القطاع الخاص الرسمي يستهدف حالياً الشباب العاطلين عن العمل، فإنه يقوم بذلك بغية توفير فرص العمل لهم في القطاع الرسمي وليس بهدف توفير سبل العيش في قطاع المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم غير الرسمي. ولابد من توحيد المسارين للحصول على مجموعة هامة من الأنشطة التي ستولد قائمة كاملة من الخيارات للشباب العاطل عن العمل بحيث يتم مطابقة مستوى مهاراتهم ومستواهم التعليمي مع سبل العيش المتوفرة.

وتبرز الحاجة إلى التفكير الناقد لتمكين المجموعات المهمشة من خلال:

- زيادة حجم الدخل العائد على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- تطوير مستوى معرفتهم بالتقنية.
- تحسين ظروف العمل.
- تطبيق إجراءات الأمن والسلامة المهنية في المنشأة.
- تعليم المهارات الأساسية، بكلفة أشكالها - الأبدجية القرائية

أين يعمل الفقراء؟

يمتلك الفقراء في الدول النامية مورداً واحداً أساسياً ألا وهو عملهم ويعتمدون على الاقتصاد الشعبي للعيش. ويقوم هذا الاقتصاد حالياً بتشغيل ملايين من الشباب والكبار والأطفال غير المؤهلين وشبه المؤهلين والأميين. وقد نما هذا القطاع نمواً ذو دلالة في مصر، ويعزى ذلك إلى مجموعة من الأسباب:

- لم تنتج أسواق العمل الرسمية عدداً كافياً من الوظائف وهي غير قادرة على استيعاب المزيد من القوى العاملة غير المؤهلة التي ينمو عددها بشكل مستمر.
- يُعد القطاع غير الرسمي خياراً أسهل بالنسبة للعاملين غير المؤهلين وأكثر ملائمة لمستوى كفاءتهم.
- تجعل طبيعة الاقتصاد غير الرسمي القائم في المجتمع المحلي وصول الفقراء إلى المعلومات حول فرص العمل في هذا القطاع أمراً ممكناً.
- تؤدي تعقييدات تسجيل منشآت الأعمال وعدم التيقن من ديمومة المنشآة إلى تمديد فترة "التجربة" إلى وضع غير رسمي شبه دائم.

وبالتالي يمنع الاقتصاد غير الرسمي فرص معيشة للأفراد الذين لا يملكون وسائل أخرى للعيش

ما هو عدد الوظائف التي توفرها المنشآت المتناهية الصغر والمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في مصر (من حيث الحجم والفئة)

وفرت المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في عام ١٩٩٦ حوالي ٨٠٪ من الوظائف في القطاع الخاص غير الزراعي (أكثر من ٣ ملايين وظيفة للموظفين البالغة نسبتهم ١ إلى ٩ ويولد ٨٠٪ من القيمة المضافة من ذلك القطاع). ويؤكد ذلك أهمية المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وعلى الرغم من أن نمو النسبة في المنشآت كبيرة الحجم أعلى مقارنة بالمنشآت صغيرة الحجم، إلا أنه في عام ١٩٩٦ عينت المنشآت صغيرة الحجم، إلا ٤٤٨٣٥٤٢ موظفاً مقارنة بـ ٤٦١٢٦٨٤ موظفاً تم تعيينهم في المنشآت كبيرة الحجم.^{٥٣}

وكشفت دراسة أجراها منتدى البحث الاقتصادي أن الأرقام المقدرة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم قد ارتفعت بنسبة ٧,٤٪ سنوياً، ومن ٢,٥ مليون وحدة اقتصادية في عام ٢٠٠٣ إلى

^{٥٣} وزارة التجارة الخارجية المصرية، ملف المشاريع متناهية الصغر/المشاريع الصغيرة، مشروع تنمية سياسات المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEPoL)، مارس ٢٠٠٣.

^{٥٤} عالية المهدى وعلى راش، البيئة الاقتصادية المتغيرة ونمو المشاريع متناهية الصغر وصغيرة الحجم في مصر ٢٠٠٦، سلسلة أوراق عمل منتدى البحث الاقتصادي رقم ٧٠٧٦، القاهرة ٢٠٠٧.

برامج التعلم في أماكن العمل والورش العشوائية غير الرسمية والمجتمعات الريفية الصغيرة والمناطق الصحراوية النائية. ويقترح هذا النموذج كذلك أن منشآت العمل لا تقدم العطاء بشكل عشوائي بل تدعم بشكل خاص ورش العمل وبرامج التعلم المرتبطة بإنماطها وتوزيعها وموردينها، أي أنها تربط ما بين النشاط التجاري الرئيسي والاستثمار المحلي. وقد يؤدي هذا التوجه إلى المشاركة المؤدية من قبل منشآت الأعمال الرسمية حيث أنه من شأن ذلك أن تقف هذه المنشآت وجهاً لوجه مع المشاكل التي تهدد المؤسسات غير الرسمية الحيوية التي تساهم بشكل كبير في الاقتصاد من خلال توظيف أعداد كبيرة من الشباب. ويستمد هذا النموذج من نجاح نموذجي سيكم وشركة نوعية البيئة الدولية (EQI) العالمية في مصر والذين تم تجريبهما في قطاعات الزراعة وتصنيع الغذاء والأنسجة والسياحة والمنتجات الحرفية.

ويقترح هذا النموذج أن تستثمر الشركات الرسمية في مجتمع منشآت عمل القطاع غير الرسمي الذي ينتمي إلى القطاع الذي تعمل فيه وأن ترتبط بهم في نشاط تجاري رئيسي يكون هو الدافع الأساسي للنموذج، وليس مجرد تكوين الصورة الجيدة أو منتجات العلامة التجارية أو الإجابة المبادرة على المساهمين أو الأطراف المعنية أو الجماعات المراقبة أو القانون أو الصحافة. كما أن من شأن ذلك أن يدخل القطاع الخاص الرسمي في شراكة مع القطاع الخاص غير الرسمي حيث يعمل معظم الفقراء – شراكة لتعليم الشباب الفقراء غير المؤهلين وحصول القطاعين الرسمي وغير الرسمي على مردود مادي. وضمن هذا النموذج، قد تتجه المساهمات الخيرية الحالية للشركات الرسمية في التعليم نحو خدمة مصالح الأعمال والمجتمع لأنها قد تصبح مدفوعة بالمصالح المشتركة لكل منها.

يرصد الواقع أن الشباب المصري له احتياجات ملحة تهدد تحقيق أهداف الألفية للتنمية، فالشباب يتتركزون في المراكز الحضرية التي توفر للفقراء أفضل الفرص والمأوى والتطور. إلا أنه عندما تضم المناطق المكتظة الحضرية أعداداً متزايدة من الشباب، تصبح أرضًا خصبة للإحباط والعنف. فقد وصل عدد التجمعات السكنية العشوائية غير الرسمية في مصر إلى ١٢٢١. وفي القاهرة الكبرى وحدها قدرّ عددها بـ ٨٨ وأصبحت تشكل خطراً على الأمن والاستقرار الداخلي. ولا تُعد الحاجة إلى انخراط الشباب في الاقتصاد وفي تنمية البلاد وازدهارها مسؤولية الحكومة وحسب، إنما هي مسؤولية جميع الأطراف بما في ذلك القطاع الخاص للأعمال.

وقد ثبت أن التنمية من القمة إلى القاعدة أو من أعلى إلى أسفل لا تؤدي بشكل فعال إلى توفير رفاهية للقاعدة أو إلى خلق فرص عمل للفقراء فهم لا يستطيعون تحقيق قفزة نوعية من وضعهم الراهن لجني ثمار التنمية التي تحدث في قمة الهرم حيث أن الفجوة بين المهارات التي يمتلكونها والمهارات المطلوبة في قطاع الأعمال الرسمي كبيرة.

والفنية القانونية والصحية والثقافية والفنون، الخ – تماشياً مع توجه برنامج الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) نحو مهارات المعرفة الأساسية المتعددة والشاملة.

وسيطلب ذلك مشاركة بين مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية – المنظمات المحلية في الأحياء الشعبية ووزارات العمل، والتربيّة، والاستثمار، والتنمية المحلية والزراعة، والتجارة والصناعة، ومجالس المدن المحلية والجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص الرسمي والجهات المانحة. وهناك إسهامات أخرى يمكن أن تضيفها الشركات متعددة الجنسيات إلى النموذج، مثل تقديم النصائح حول أفضل الممارسات والإدارة الجيدة.

وقد تتضمن نتائج هذا التوجه تحول المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى مختبرات تعليمية لسبل معيشة متميزة، حيث تعد كلمة "سبل معيشة" أشمل من كلمة "الوظيفة"، حيث تشمل الطريقة التي ينظم الشباب في الدول النامية من خلالها أعمالهم التي تعود عليهم بالدخل وذلك بهدف العيش.

لماذا المختبرات التعليمية؟

في الوقت الحاضر، لم تعد أساليب التدريب المهني وتدريب المعلمين في مصر تتماشى وسرعة نمو سوق العمل. فهناك حالة عدم توافق واضحة بين احتياجات سوق العمل والمهارات الفنية التي يمتلكها الخريجين الجدد من المدارس والمراكمز الفنية الرسمية. فقد تم إعدادهم بطريقة لا تمكنهم من الحصول على سبل عيش في أي مكان عدا السوق غير الرسمي الشعبي. فالتعليم تقليدي إلى حد كبير والمخططات التدريبية داخل مؤسسات الأعمال مفتوحة فقط للأشخاص المتعلمين والمؤهلين والمنخرطين في سوق العمل الرسمي. ويحتاج الملايين من الأشخاص الآخرين إلى خيارات جديدة وإلى تصور جديد فيما يتعلق بأماكن التعلم وكسب الرزق والتوصيل إلى مرحلة الريادة. وقد تم إنفاق مبالغ هائلة من المال على المدارس الفنية والمهنية، إلا أن هناك دلائل متزايدة على أنها لم تحقق منها نتائج بشكل فعال.

تبذر الحاجة إلى التحول من النموذج المتمحور حول المدرسة إلى نموذج المختبرات التعليمية في القطاع غير الرسمي

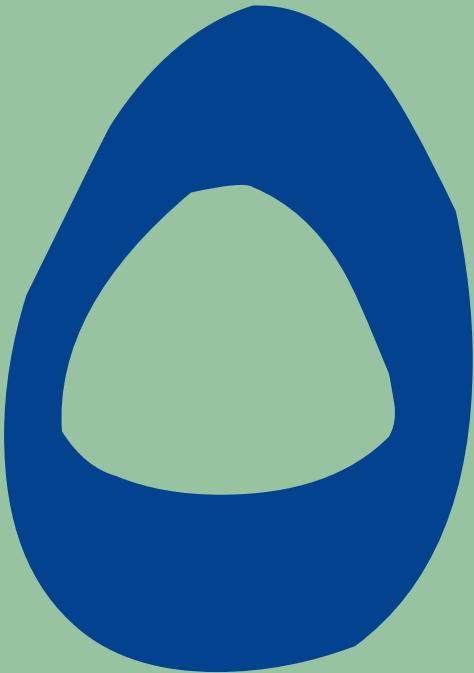
وبما أن معظم الأشخاص من بلغوا سن العمل في مصر يعملون خارج سوق العمل الرسمي الحديث، فلا بد من تنفيذ برامج بناء المهارات والبرامج التعليمية التي تدمج هؤلاء الأشخاص. ويقدم الشركاء في القطاع الخاص المنح بسخاء للغايات التعليمية. وقد يرسخ الدعم لهذا النموذج تقديم العطاء ولكنه قد يغير توجهها نحو



نحو بيئة

تمكينية

للشراكات



لقد كانت أحد النتائج الهامة لهذا التقرير الكشف عن أهمية الشراكات من أجل تحقيق التنمية. وهناك العديد من الأمثلة العالمية التي توضح تنوع وتنوع هذه الشراكات. وفي مصر، يصبح السؤال: كيف يمكن لهذه القطاعات الثلاثة، الخاص وغير الربحي والحكومي - أن يخطط شراكات مبنية على رؤية مشتركة وقيم ومصالح مشتركة؟ هل بوسعنا أن ننشئ شراكات بين نظراء بحيث يساهم كل شريك بمهاراته وموارده للتوصل إلى فكرة مناسبة - وهي تطوير المؤسسات وتحقيق الرفاهية للشعب المصري بأطرافه المتعددة؟ وتحتاج ثمار التطور وقتاً كافياً لتنفس. فهل نمتلك القدرة للدخول في أعمال تشاركية وطويلة الأجل مع الالتزام بتحقيق أهداف الألفية للتنمية بالإضافة إلى أهداف أخرى؟

هذه هي الأسئلة المحورية لهذا التقرير.

حماية البيئة من التلوث

- ماريوت - جمعية أصدقاء معهد الأورام القومي
- أكاديمية إيماك - جمعية جيل المستقبل
- فنديل مصر - جمعية عزبة شنودة لتنمية المجتمع
- حازم حسن - جمعية جيل المستقبل
- يونيليفر - جمعية حماية المستهلك، مؤسسة رشيد للتنمية الثقافية
- والاجتماعية، الجمعية المصرية لمحو الأمية.
- فودافون - جمعية الشباب للسكان والتنمية، جمعية نهوض وتنمية المرأة، رسالة، جمعية HEPICA، حماية، عشانك يا بلدي
- NATGAS - رسالة
- تيتراباك - جمعية حماية البيئة من التلوث، مؤسسة حورس، جمعية أصدقاء البيئة، بالإسكندرية

وقد اختارت بعض الشركات خيار الشراكات مع جهات وسيطة مثل اتحادات الأعمال والمؤسسات الدولية. وتشمل الأمثلة على ذلك:

- ABB - اتحاد الصناعات المصرية
- حازم حسن - الجمعية المصرية للمراجعة والتغذية
- يونيليفر - نادي روتاري الإسكندرية، الجمعية العلمية للصناعات الغذائية
- فودافون - روتاري

- وقد أوضح كلاً من المكونين الكمي والنوعي للدراسة أن مجموعة من الشركات تعقد شراكات مع منشآت أخرى في مشاريع خيرية أو محلية.
- وتنشأ هذه الشراكات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى، مثل ذلك الشراكة بين شركة أبانتشي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمجلس القومي للطفولة والأمومة (NCCM) والشراكة بين عدد من الشركات وبين برنامج إنجاز.

وركز المكون النوعي للدراسة على الشركات ذات الإنجازات في الاستثمارات الاجتماعية في المجتمع. وأبرز العدد الكبير الطبيعة المتباينة للشراكات التي تشمل القطاعات الثلاثة. وتتراوح الشراكات بين الشركات الصغيرة بين طرفين يضممان مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص وجهة مانحة (جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية مع الاتحاد الأوروبي وبين باركليز مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) والشراكات بين شبكات معقدة من المنظمات والشراكات بين المنظمات غير الحكومية. وتشمل الأمثلة على النوع الأخير من الشراكات:

- باركليز - رسالة، جمعية قرية الأمل
- هاشم إخوان - الجمعية المصرية للبيئة وخدمات المجتمع المحلي
- الشركة البريطانية للغاز في مصر - جمعية نهضة المحروسة وجمعية

مؤثر في وضع الحلول الجديدة للأعمال في سبيل تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

يمكن إحداث تغييرات جوهرية في اللوائح المتعلقة بالترخيص وتقسيم المناطق والتعدي على الأراضي والانتهاكات البيئية، على سبيل المثال، فقط من خلال التحالف مع الحكومة الوطنية والبلديات ومن شأن هذه التغييرات أن تحدث آثاراً مركبة على التنمية.

لا تستطيع الشركات المختلفة، بشكل عام، تمويل حاضنات الأعمال ومرافق الدعم أو توفير الدعم الإرشادي الكافي لأصحاب المشاريع من الشباب. وتتوفر عمليات توسيع نماذج الشراكة الناجحة وتكرارها في هذه المجالات الوسائل الوحيدة المتاحة لنبذ الممارسات الاعتمادية الحالية، وتحديداً بين الشباب، والانطلاق نحو الاقتصاد الحيوى. كما تتميز هذه العمليات بقدرتها على الحد من نمو الأعداد المهولة للشباب المصريين المحبطين والعاطلين عن العمل.

ولا بد أن يلعب كل من قادة الأعمال واتحادات الأعمال وغرف التجارة دوراً هاماً في التصدي للإجراءات البيروقراطية التي تواجه المنشآت الصغيرة التي تحاول التسجيل وكذلك التصدي للحيازة غير الآمنة للأراضي في المناطق السكنية العشوائية غير الرسمية (حيث يسكن العاملين في القطاع الخاص الرسمي) وذلك من خلال حوار السياسات.

ويمكن مواجهة الوضع الراهن لمستويات الأمية المرتفعة فقط من خلال الشراكات مع الجمعيات الأهلية ذات الخبرة وهيئة تعليم الكبار وكافة الأطراف المعنية.

وسيطلب ذلك نقلة نوعية كبيرة من "التركيز على المشاريع" إلى التركيز على السياسات الوطنية.

دور الجهات الوسيطة

تشير نتائج البحث الكمية والنوعية ومراجعة أفضل الممارسات إلى أن الجهات الوسيطة التي تشجع وتسهل الشراكات تلعب دوراً هاماً في التنمية القومية. فهي تساعد على تحديد الشركاء المناسبين والتخطيط والتنفيذ بشكل تشاركي وتصميم المشاريع الأكثر شمولية. وفي مصر، تشمل الجهات الوسيطة اتحادات الأعمال وغرف الصناعة والتجارة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

١- جمعيات الأعمال

(أ) جمعيات أعمال تقوم بتمويل التنمية وتقديم الدعم الفني تأسس العديد من هذه الاتحادات مع العمل الرائد الذي قامت به

- البنك العربي الأفريقي الدولي - مركز خدمات التنمية
- الشركة البريطانية للفاز - هيئة إنقاذ الطفولة Save the Children
- مجموعة المغربي - مركز البحوث الاجتماعية، مبادرة تراكوما الدولية
- فودافون - مركز خدمات المنظمات غير الحكومية كين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- موبينيل - اليونيسيف

• بينما ترى شركات أخرى أن مصلحة الأجيال القادمة ونموها المستدام تكمن في الشراكات مع الجامعات والمدارس:

- البنك العربي الأفريقي الدولي - جامعة القاهرة
- الذخيلي إخوان - جامعة المنصورة
- مجموعة المغربي - مركز كولومبيا البريطانية للأوبئة-
- جامعة كولومبيا البريطانية
- يونيليفر - الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
- فودافون - مدارس مصر للغات

• وعقدت بعض الشركات شراكات بين القطاعين العام والخاص، إما مع وكالات شبه حكومية أو وزارات:

- أسترا زينيكا - المجلس القومي للطفولة والأمومة
- قنديل مصر - برنامج مبارك كول
- الشركة البريطانية للبترول - وزارة التربية والتعليم والداخلية
- إيماك - وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
- بنك فيصل الإسلامي - وزارة التضامن الاجتماعي
- مجموعة المغربي - وزارة الصحة
- فودافون - وزارة التربية والتعليم
- موبينيل - وزارة الداخلية ووزارة الثقافة
- تيترا باك - وزارات التربية والتعليم والصحة والبيئة والصناعة والتجارة
- نسله - وزارة التربية والتعليم
- سيتي غاز - صندوق التمويل الاجتماعي للتنمية، محافظة السويس
- يونيليفر - محافظة الإسكندرية

وتشمل الأساليب الرئيسية التي ذكرتها الشركات لعدم عقد شراكات مع جهات أخرى أنها لم تتعامل مع تلك الجهات من قبل أو لعدم الإلعام بأنشطة الجماعات الأخرى أو عدم معرفة كيفية التعامل مع تلك الجهات وعقد شراكة معها. وهناك سبب آخر وهو أن الأنشطة/المشاريع التي اختارتتها الشركة لم تتطلب التعاون مع مؤسسات أخرى.

وهناك العديد من المجالات حيث يمكن تطوير الشراكات وبناء الثقة:

- كما ذكرنا آنفاً، تمتلك الجمعيات الأهلية خبرة واسعة في التعامل مع عمالة الأطفال، كما أنها منظمات واعدة وشريك

وسائل الدعم الأخرى، الشركات المصرية على تطوير استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات ومبادئها السائدة في القطاعات الصناعية المختلفة. ويعمل اتحاد الصناعات المصرية بشكل وثيق مع الحكومة والجهات الدولية المانحة واتحادات الأعمال الأخرى والمجتمع المدني.

٢- الجماعات الدولية للريادة الاجتماعية: أشوكا

أشوكا اتحاد دولي للقادة الرياديين الاجتماعيين حول العالم. والقائد الريادي الاجتماعي هو شخص يمثل قادة التغيير المحليين وهو نموذج حي يثبت أن المواطنين الذين يترجمون مشاعرهم إلى أفعال يستطيعون تحقيق إنجازات كبيرة.

ومنذ عام ١٩٨١، انتخب أشوكا أكثر من ١٨٠٠ زميلاً رياضياً، مرسخة بذلك شبكة زمالة دولية في أكثر من ٦٠ دولة. وتمحور منهجية أشوكا حول ثلاثة محاور رئيسية: دعم الرواد الاجتماعيين وتشجيع الريادة العالمية وبناء البنية التحتية للقطاعات. تدعم نمو وتوسيع مجال الريادة الاجتماعية، بما في ذلك التمويل ورؤوس الأموال المولدة الجاهزة وبناء الجسور مع قطاع الأعمال والقطاع الأكاديمي والشركات الإستراتيجية التي تولد قيماً اجتماعية ومالية. وقد افتتحت أشوكا مكتبها في القاهرة في مارس من عام ٢٠٠٣. ولديها مركز نشاط لعملياتها في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، يتواصل الرياديون الاجتماعيون الإقليميين في كافة المجالات الاجتماعية الرئيسية المعنية. وتشمل هذه المجالات التربية والصحة وتمكين المرأة وحقوق الإنسان والسلام وتسوية النزاعات والديمقراطية والبيئة والتنمية الاقتصادية والمياه والإعاقات والنمو المبكر وحقوق الطفل.

وفي مصر، تشكل أشوكا "مساحة" ومنصة للحوار بين قطاعي الأعمال والجمعيات الأهلية. ومن خلال شراكتها مع الجمعية المصرية لشباب الأعمال ومنظمة الرؤساء الشباب أنشأت أشوكا نقطة عبور إلى القطاع الخاص وعرفت الأعضاء بمفهوم الريادة الاجتماعية. وبالتعاون مع شركائها، تقدّم أشوكا فعاليات متعددة الأطراف حيث يشارك المتحدثون من القطاع الخاص والمجتمع المدني خبراتهم في مجال التعاون لتنمية المجتمع.

وتعتبر "مسابقة خطط الأعمال" برنامج تدريبي للمنظمات غير الحكومية يستغرق ٩ أشهر ويتناول الكيفية التي تتوصل المنظمة من خلالها إلى الاستدامة المالية. ويدعم هذه المبادرة مجموعة من شركات القطاع الخاص مثل سيتي بنك وبنك باركليز بالإضافة إلى الجمعية المصرية لشباب الأعمال. وتتبرع هذه المنظمات بوقت موظفيها لمساعدة المنظمات غير الحكومية على تطوير المشاريع المستدامة ذاتياً.

وتسعى أشوكا إلى رفع مستوى الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال وسائل الإعلام. وتعمل بانتظام على ترجمة وتوزيع مقالات دولية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات ومشاركة الشركات في التنمية من خلال شبكة واسعة من الصحفيين والشخصيات الرئيسية في وسائل الإعلام.

جمعية رجال أعمال الإسكندرية منذ أكثر من عقدين من الزمان. وفي ذات السياق، قامت جمعية رجال أعمال الإسماعيلية وجمعية رجال أعمال بور سعيد و جمعية رجال وسيدات أعمال الدقهلية وجمعية رجال أعمال أسيوط وغيرها من الجمعيات بعمل شراكات مع الجهات المانحة لتوفير التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على المستوى المحلي. كما تم تزويد مئات وألاف المنشآت الصغيرة بالخدمات غير المالية. ويشمل ذلك تقديم المساعدة في تصميم المنتجات والتسويق والتسعير والترويج والتسهيلات لتسجيل منشآت الأعمال. وقد أصبحت العديد من هذه المشاريع مستقلة عن الجهات المانحة الأصلية وباتت تحصل على التمويل من خلال الدوران السريع لرأس المال المشروع. فهي توفر تسهيلات ائتمانية خاصة للنساء الآن، وتحديدً للأسر التي تعيلها النساء، ومشاريع الأعمال المتناهية الصغر بشكل عام.

ب) الغرفة التجارية الأمريكية تم تأسيس لجنة المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة بالغرفة التجارية الأمريكية في عام ٢٠٠٦ وكانت الغاية إنشاء منتدى لرفع مستوى الوعي وتشجيع الحوار البناء حول المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتسعى هذه اللجنة إلى تسهيل الشراكات مع مختلف القطاعات وترسيخ العلاقات المشتركة بين منشآت الأعمال والمجتمعات التي تعمل فيها والتي تعود بالفائدة على الطرفين. وتخطط اللجنة لتصنيص جائزة سنوية للمسؤولية الاجتماعية للشركات لمكافأة الممارسات الجيدة للشركات الكبيرة والمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وكذلك فتح حوار مع وزارة التضامن الاجتماعي بهدف وضع أجندـة وطنـية للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وتستمد لجنة المسؤولية الاجتماعية للشركات قوتها الأساسية من أن غرفة التجارة الأمريكية في مصر تُعد من كبرى الغرف التابعة لغرفة التجارة الأمريكية وأكثرها نشاطاً. وتضم حالياً أكثر من ١٣٠٠ عضواً بما في ذلك الشركات الأمريكية التي تعمل في مصر والشركات المصرية التي تعمل في الولايات المتحدة.

ج) اتحاد الصناعات المصرية في عام ١٩٢٢، أنشأ رجال أعمال مصريون اتحاد الصناعات المصرية. وفي الوقت الحاضر، يضم الاتحاد ١٦ غرفة و ١٢ لجنة لدعم القرارات حيث تعمل اللجنة باستمرار على تطوير المشاريع والخدمات لمواجهة العقبات التي تواجهها أعضائها، وتعمل كذلك على دعم القطاع الصناعي بأكمله. وتمثل رؤية اتحاد الصناعات المصرية في تطوير برامج واقعية قيمة مصممة لتعزيز الأداء والتنافس العالمي للقطاع الصناعي في مصر.

وأطلق اتحاد الصناعات المصرية، وهو أكبر اتحاد أعمال في مصر، مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في فبراير ٤، ٢٠٠٤، معلنًا مصر كأول دولة عربية تبني رسميًا مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي إبريل من عام ٢٠٠٧، أصبح اتحاد الصناعات المصرية رسمياً عضواً في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

وسيدعم اتحاد الصناعات المصرية، من خلال نشر المعرفة وأفضل الممارسات وتطوير الأدوات العملية الملائمة للبيئة المحلية وتقديم

بالمسوؤلية الاجتماعية للشركات، إلا أنه لا تزال الكيفية التي ستتناول فيها الحكومة هذا الموضوع موضع نقاش.

عامل التعلم والمراقبة والتقييم

هناك حاجة ماسة إلى أداة لتدقيق المسوؤلية الاجتماعية للشركات سنوياً وإلى نظام إبلاغ لمراقبة وتقييم مشاركة الشركات.

يمتلك القليل من مؤيدي المسوؤلية الاجتماعية للشركات الخلفية والقدرة التقنية الالزامية للقيام بمهامهم.

تُدار المشاركة الجماعية في مصر بصورة سيئة، وغير مخططة عادة وغير مرتبطة بمعايير محددة.

تدرس أخلاقيات العمل والمشاركة الاجتماعية في عدد قليل جداً من المعاهد الأكاديمية في مصر، والجامعة الأمريكية في القاهرة واحدة من هذه المعاهد القليلة.

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات أنظمة مراقبة وتقييم متطرفة جداً ولكنها غير مكيفة بشكل كاف لتلائم الثقافة المحلية.

عامل الجهات الوسيطة (الجهات المحايدة)

يُعد كلاً من الجهة الوسيطة أو الشريك المحايد المؤمن عنصراً هاماً لعقد منتديات متعددة الأطراف المعنية قادرة على التغلب على العناصر التنافسية وعناصر العلاقات العامة في ممارسات المسوؤلية الاجتماعية في مصر.

ويُوسع الجهة الوسيطة أن تلعب دوراً هاماً في ربط القطاع الخاص بالأطراف المعنية الأخرى مثل الحكومة والمجتمع المدني.

ويينبغي أن تكون الجهة الوسيطة منظمة إنسانية مستقلة أو اتحاد أعمال أو وحدة خدمات لتنمية الأعمال.

- ٤- برامج الشراكة الدولية للمنظمات غير الحكومية - إنجاز

انطلق برنامج إنجاز في مصر في عام ٢٠٠٣ تحت مظلة البرنامج الدولي لهيئة انقاذ الطفولة. وبرنامج إنجاز برنامج مرخص لاستثمار المناهج الدولية لإنجازات الصغار بهدف تحفيز سوق عمل الشباب والمهارات الريادية.

وتتبع رؤية برنامج إنجاز من إدراك أن خريجي الجامعات سيكونون غير مهيئين للتحديات التي ستواجههم لدى بحثهم عن

٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتفاق العالمي في مصر

- انطلقت الشبكة الوطنية المصرية للاتفاق العالمي رسمياً في ٩ فبراير من عام ٢٠٠٤، بعد عام من العمل الدؤوب من قبل لجنة الأطراف المعنية المتعددة بإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع رئيس المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة الذي يمثل الأمين العام للأمم المتحدة. وحضر ٢٠٠ مشارك من الحكومة والقطاع الخاص وغرف التجارة والمجتمع الأكاديمي والمجتمع المدني ومنذ ذلك الحين أصبحت ٦٢ شركة عضواً في الشبكة. وقد سبق هذه الانطلاقية سلسلة من ورش العمل وفعالية وطنية للترويج للاتفاق العالمي ومفهوم المسوؤلية الاجتماعية للشركات في مصر.

- وفي محاولة لتعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي في مصر وتوسيع انتشاره، عقدت شبكة الاتفاق العالمي المصرية فعالية وطنية تحت رعاية رئيس الوزراء لإحياء الذكرى الأولى لانطلاقتها في مصر والذكري الخامس لانطلاقتها على مستوى العالم. وقد عقدت الفعالية الوطنية، الممولة بشكل مشترك من قبل الأمم المتحدة في مصر ومجموعة منصور، وهي شركة مصرية رائدة، في مكتبة الإسكندرية في ١٦ يونيو لعام ٢٠٠٥. وفي حضور أكثر من ٢٥٠ ممثلاً عن منشآت الأعمال، نجحت الفعالية في رفع درجة الوعي بالاتفاق العالمي في مصر وتقدير الآثار التي حققتها مجموعة من الشركات المصرية النشطة في تطبيق مبادرتها. وقد قدم أعضاء الاتفاق العالمي في مصر عروضاً حول أفضل ممارسات المسوؤلية الاجتماعية للشركات وناقשו مع الأطراف المعنية كيفية تعزيز مساهمة القطاع الخاص في أولويات التنمية الوطنية.

- وتعكف الشبكة المصرية حالياً على إنشاء ما سيُطلق عليه الاتفاق العالمي الوطني ومؤسسة المسوؤلية الاجتماعية للشركات في مصر. وستصبح المؤسسة المنشأة حديثاً وسيلة لتعزيز وتشجيع إسهامات منشآت الأعمال في التنمية والالتزام الداخلي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

- ويتمثل ظهور الاتفاق العالمي في مصر في الوقت الذي لم تكن فيه المسوؤلية الاجتماعية للشركات موضوعاً للنقاش والتطورات الأخرى التي أدت إلى الوضع الحالي حيث أصبحت المسوؤلية الاجتماعية للشركات موضوعاً خاصاً للنقاش بشكل شائع فرصة نادرة لإشراك ومراقبة وتقييم البيئة التمكينية للمشاركة الاجتماعية في مصر. ويُعد ذلك نتيجة تراكمية لعدد من العوامل.

عامل الحكومة

لم يكن الكل الهائل من اللوائح المُعدَّة لتحسين مناخ الاستثمار مُرققاً بلواحة لتشجيع المشاركة الاجتماعية أو المسوؤلية الاجتماعية للشركات. وغالباً ما تعيّن شركات القطاع الخاص عن عدم رضاها عن اللوائح التي تعيق المشاركة الاجتماعية، وتخص بالذكر لوائح الإعفاء من الضرائب وإجراءات التسجيل في مؤسسات القطاع الخاص. وعلى الرغم من تعبير المسؤولين عن التزامهم

الاجتماعي من خلال برامج القيادة الطلابية ومنتديات المهنيين الشباب وبرامج ربط المراكز الحكومية بمنظمات المجتمع المدني.

وفي مجال الأعمال الخيرية، يعمل المركز كعامل محفز لتقديم الخدمات الاستشارية الفنية للمراكز الخيرية الجديدة والآخذة في التوسيع في العالم العربي. كما يعمل مع القطاع الخاص لتعزيز فهم مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويعمل على توثيق مكانة الأعمال الخيرية العربية مع إبراز أفضل الممارسات ويشجع كذلك فرص بناء الشبكات والتحالفات الإستراتيجية نحو أداء أفضل للأعمال الخيرية في العالم العربي وعلى مستوى العالم.

ويشارك مركز جرهارت في إجراء الأبحاث والتوثيق فيما يتعلق بمواضيع متعددة تشمل تحفيز فعالية الشباب وتحظيم الأعمال الخيرية العربية، ويعمل كذلك على نشر المعلومات على نطاق واسع من خلال رسالة إخبارية ربع سنوية وسلسلة من أوراق العمل العلمية والموقع الإلكتروني.

٦- الشراكات بين القطاعين العام والخاص

مبادرة التعليم المصرية هي شراكة بين القطاعين العام والخاص تحت رعاية سيدة مصر الأولى، السيدة سوزان مبارك ورئيس الوزراء د.أحمد نظيف. وتهدف المبادرة إلى تحسين التعليم في مصر من خلال الاستخدام الفعال لتقنية المعلومات والاتصالات. وتجمع المبادرة وزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، والجهات المانحة والشركات متعددة الجنسيات، ومن بينها ثمانية شركاتأعضاء في المنتدى الاقتصادي العالمي: سيسكو و HP وإنترل وميكروسوفت وأوريكلار و CA وسيمينز. وقد ساعدت هذه الشركات بالتعاون مع الجهات الشريكة الأخرى على صياغة المبادرة لمواجهة التحديات والاحتياجات الوطنية. وتشتمل المبادرة أربعة محاور - التعليم ما قبل الجامعة والتعليم العالي والتعلم مدى الحياة وتنمية قطاع التعلم الإلكتروني. وتأمل المبادرة في أن تعود بالنفع على نحو ٨٢٠٠٠ من الطلاب في ٢٠٠ مدرسة و ٣٠٠ جامعة كما تأمل في تطوير قدرة قطاع تقنية المعلومات المحلي على تبني الحلول الابتكارية للتعلم.

٥٥- أمثلة على العمل الجماعي العالمي

الاتفاق العالمي

في رسالة إلى المنتدى الاقتصادي العالمي بتاريخ ٣١ يناير ١٩٩٩ دعي الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي أناan، قادة الأعمال للانضمام إلى المبادرة العالمية - الاتفاق العالمي - التي ستجمع بين الشركات وبين وكالات الأمم المتحدة ومنظomas العمل والمجتمع المدني وذلك لدعم المبادئ البيئية والاجتماعية العالمية. وانطلق

عمل ويهدف البرنامج إلى جسر الهوة بين المهارات المكتسبة من نظام التعليم المصري وتلك المطلوبة في القطاع الخاص.

إن دعم القطاع الخاص لبرنامج إنجاز ليس مالياً بحتاً ولكنه يشمل بصورة أهم موظفين متطوعين. لقد شكل برنامج إنجاز مجلس إدارة ممثلاً بمدراء تنفيذيين من الشركات الرائدة في القطاع الخاص وهو برنامج مسجل كمؤسسة مصرية مستقلة يديرها القطاع الخاص. وهو مدعم من قبل عدة شركات منها موبينيل وسيتي جروب ومجموعة أميركانا والشركة البريطانية للغاز والبريطانية للبترول ومجموعة منصور وإكسون موبيل وبنك باركليز وشركة بيبسي وشنل وبروكتر آند جامبل.

ويختصن المتطوعون من القطاع الخاص ١٠ ساعات شهرياً للوصول إلى صف واحد من صفوف الطلاب والتأثير فيه. ويرتكز المشروع على محور التعلم التشاركي الذي ينمّي التفكير الإبداعي والحل الناقد للمشكلات ومهارات الاتصال الشخصية الجيدة. وقد تم تأسيس المشروع لتعزيز التزام متطوعي الشركات وتمكين الأفراد. وذلك من خلال تنمية الشعور بالتضامن وإبراز موثوقية وحيادية المنظمة.

واتفق كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج هيئة إنقاذ الطفولة على منح منصب اتحاد متطوعي الأمم المتحدة لأكثر من ١٣٠ موظفاً من الشركات المشاركة التي تدرس المهارات الرياضية والتي تقدم نصائح في مجال المهن في المدارس الإعدادية الحكومية المصرية للأطفال ما بين ١٠ إلى ١٣ سنة. كما يوفر منصب اتحاد متطوعي الأمم المتحدة لمتطوعي الشركات إمكانية الوصول إلى الشبكة العالمية للمنظمات المتطوعة.

٥- المجتمع الأكاديمي: مركز جون د. جرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية، الجامعة الأمريكية في القاهرة

مركز جون د. جرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة هو معهد جامعي يقدم مصادر لتشجيع الأعمال الخيرية والمشاركة المدنية في العالم العربي. وقد تم تأسيسه في عام ٢٠٠٦ ويهدف المركز إلى تعزيز رسالة الجامعة الأمريكية في القاهرة والمتمثلة في الارتفاع بالمسؤولية الاجتماعية والمواطنة النشطة. وتكمّن رسالة المركز في تعزيز التغيير الاجتماعي في المنطقة العربية من خلال ترسیخ ثقافة العطاء الفعال والمسؤولية المدنية.

ويشمل عمل المركز في مجال المشاركة المدنية التواصل مع الجامعات العربية لرفع مستوى مشاركتها مع المجتمعات المحلية وتعزيز فهم الثقافات الأخرى وتنوعها من خلال البرامج الدولية مع التركيز على خدمة المجتمع المحلي. فهو يشجع التعلم المبني على المجتمع كتوجه أساسي نحو التعليم الفعال ويرعى الابتكار

^{٥٥} دافين، روبرت ونسون جين. أين تنتهي المسؤولية؟ إدارة حواجز مشاركة الأعمال في تحديات التنمية العالمية. منتدى أمير ويلز لقيادة الأعمال الدوليين، ورقة السياسات رقم ٢، يناير ٢٠٠٣.

المكتسبة/الإيدز انتلافاً سريعاً التوسع لمنشآت الأعمال العالمية المكرّسة لمكافحة تفشي مرض الإيدز وذلك من خلال توظيف المهارات والخبرات الفريدة من نوعها في قطاع الأعمال. ويعمل تحالف الأعمال العالمي انطلاقاً من مبدأ أن مرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز يجب أن يكون الشغل الشاغل لكل شركة، وتحديداً الشركات التي لديها مصالح في البلدان المتضررة بشكل كبير. ومع توفر الدعم من قبل قادة العالم في الحكومة والأعمال والمجتمع المدني، يدعم تحالف الأعمال العالمي شركات أكبر في سياق الاستجابة العالمية ضد مرض نقص المناعة المكتسبة حيث يوفر فرصةً ابتكارية لقطاع الأعمال للمشاركة في الحركة العالمية المتنامية ضد هذه المرض الغظيع:

<http://www.gbc aids.com>

الطور التشغيلي للاتفاق العالمي في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك في ٢٦ يوليو ٢٠٠٠ . ولليوم، تشارك آلاف الشركات من كافة أقطار العالم وكذلك منظمات العمل والمجتمع المدني في الاتفاق العالمي، ساعين نحو الارتقاء بالمبادئ العالمية العشرة في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد.

ومن خلال فاعلية العمل الجماعي، يسعى الاتفاق العالمي لتشجيع المواطنات المسؤولة للشركات لتصبح الأعمال جزءاً من الحل لتحديات العولمة. ويستطيع القطاع الخاص، من خلال الشراكة مع الجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى، العمل على تحقيق رؤية الأمين العام السابق للأمم المتحدة: اقتصاد عالمي أكثر استدامة وأكثر شمولية.

والاتفاق العالمي عبارة عن مبادرة تطوعية بحثة تشمل هدفين:

- دمج المبادئ العشرة في أنشطة الأعمال حول العالم
- تحفيز الأعمال الداعمة لغايات الأمم المتحدة

ولتحقيق هذه الأهداف، يوفر الاتفاق العالمي التسهيلات والمشاركة من خلال عدة آليات: حوارات السياسات والتعلم والشبكات المحلية والإقليمية ومشاريع الشراكة:
<http://www.unglobalcompact.org>

شركاء قطاع الأعمال من أجل التنمية

مبادرة شركاء قطاع الأعمال من أجل التنمية، التي أُنجزت في عام ٢٠٠٢، كانت عبارة عن مبادرة مبنية على المشاريع أطلقتها البنك الدولي لدراسة ودعم وتشجيع الأمثلة الإستراتيجية للشركات بين القطاعات المختلفة لتنمية المجتمعات حول العالم. وقد برزت هذه المبادرة انطلاقاً من الاعتقاد بأن هذه الشركات قد تعود بالمنافع المالية طويلة الأجل على قطاع الأعمال وقد تحقق أهداف المجتمع المدني والدولة من خلال بناء مجتمعات مستقرة. وعملت مبادرة شركاء من أجل التنمية في أربعة مجالات وهي الموارد البيئية، المياه والصرف الصحي، وتطوير الشباب والسلامة على الطرقات:
<http://www.bpdweb.org>

مبادرات تطوعية عن حقوق الإنسان

لقد طورت حكومة الولايات المتحدة والحكومة البريطانية والمنظمات غير الحكومية والشركات العاملة في قطاعي استخراج المعادن والطاقة مجموعة من المبادرات التطوعية لتوجيه الحكومات نحو أمن وحماية عملياتها ضمن إطار يضمن احترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية. وقد تم تطوير هذه المبادئ لتقديم التوجيه العملي الذي سيعزز إجراءات حماية حقوق الإنسان ضمن ترتيبات أمن الشركات في قطاع استخراج المعادن. كما تُعد هذه المبادئ أساساً للمعيار الدولي لقطاع استخراج المعادن:
<http://www.ibfl.org/csr/csrwebassist.nsf/content/a1a2a3d4a5.html>

تحالف الأعمال العالمي ضد مرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز

يمثل تحالف الأعمال العالمي ضد مرض نقص المناعة

مبادرة شفافية صناعات استخراج المعادن

تم الإعلان عن مبادرة شفافية صناعات استخراج المعادن في ٢٠٠٢ من قبل رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير في القمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبرغ. ومن خلال جمع المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المحلية وشركات التعدين والمعادن العالمية، تهدف هذه المبادرة إلى رفع مستوى الشفافية فيما يتعلق بالدفعات التي تدفعها الشركات إلى الحكومات والمنشآت المرتبطة بالحكومة، وكذلك الشفافية فيما يتعلق باليارات حكومات الدول المضيفة:
http://www.dfid.gov.uk/Pubs/files/extractive_industries_transparenc.htm

لجنة السلامة البحرية

لجنة السلامة البحرية منظمة غير حكومية عالمية مستقلة تعمل لتعكس عملية التناقض المستمر في أماكن صيد السمك. وتسعى اللجنة إلى توجيه القوة الشرائية للمستهلكين لإحداث التغيير وتشجيع العناية المسؤولية ببيئاً بأهم المصادر الغذائية العالمية المتتجدة. وقد تم تأسيس المجلس من قبل يونيليفر والصناديق العالمية للطبيعة في عام ١٩٩٧ حيث يعمل برنامج لجنة السلامة البحرية استناداً إلى منحى الشراكة متعددة الأطراف، مع الأخذ بعين الاعتبار آراء جميع الجهات التي تسعى لتأمين مستقبل مستدام:
<http://www.msc.org>

الاسم بالكامل وتاريخ الميلاد والمهنة والعنوان والمستوى التعليمي ورقم البطاقة، الخ. وقد يكون العنوان القانوني إما عنوان المقر الذي تمتلكه المنشأة أو تستأجره ويتم التحقق منه من قبل موظف وزارة التضامن الاجتماعي. ويجب أن تودع أي مؤسسة مبلغ ١٠٠٠ جنية مصرية كحد أدنى في حساب مصرفي، بينما يجب أن تفتح الجمعيات الأهلية حساباً مصرفيًا تودع فيه برصع مئات الجنيهات. ويجب أن تذكر وثائق التسجيل الأنشطة التي ستقوم بها المنشأة- اجتماعية أو تنمية أو دينية أو ثقافية- الخ- ويجب أن يتحقق مقدمو الطلب من أنه لم يتم تسجيل أي منظمة غير ربحية بنفس الاسم المقترن. وبعد تسلیم هذه الوثائق إلى إدارة التضامن الاجتماعي المحلية، يتم نقل الملف بأكمله إلى الأجهزة الأمنية التي يجب أن تصدر موافقتها على كافة الأشخاص المرشحين للمشاركة في الأنشطة غير الربحية والانضمام كأعضاء في منظمة غير حكومية مسجلة. وقد تتطلب هذه العملية شهرين كحد أقصى وستين كحد أعلى. وعندما يحصل الأشخاص المقترحين على إخلاء طرف من الجهات الأمنية، يُعاد الملف إلى وزارة التضامن الاجتماعي، التي ستصدر بدورها رقم التسجيل للمنشأة. ويظهر تسجيل المنشأة الجديدة سواء كانت جمعية أهلية أو مؤسسة في النشرة القانونية المصرية: الواقع المصرية.

ويختلف نظام حوكمة المؤسسات عن نظام حوكمة الجمعيات الأهلية فهي تحتاج أن ترشح ١٠ مؤسسين كحد أدنى على أن يكون المؤسس الأكبر سنا هو الرئيس المعین لأول مجلس إدارة إلى أن تنتهي إجراءات التسجيل وتجرى الانتخابات. كما ينبغي أن تحدد الجمعيات الأهلية من البداية عدد الأشخاص المخطط أن يكونوا في مجلس الإدارة. ويجب أن يكون العدد رقمًا فرديًا لا يقل عن ٥ أشخاص ليتسنى التصويت بالأغلبية. أما المؤسسات الخاصة فيجب أن ترشح ثلاثة أشخاص للمناصب العليا وبإمكانها أن تسجل إما شخصاً واحداً أو مجموعة من المؤسسين. وليس من الضوري تدوير العضوية في مجلس إدارة المؤسسات، بينما ينبغي أن تجدد الجمعيات الأهلية ثلث أعضاء مجلس إدارتها سنويًا أو كل سنتين.

وفور تأسيسها، يجب أن تعقد الجمعيات الأهلية اجتماعات ربع سنوية لمجلس الإدارة ويجب أن تطلب موافقة وزارة التضامن الاجتماعي للحصول على التمويل الأجنبي، وهي قاعدة يجب أن تلتزم بها المؤسسات كذلك. ويمكن للمنشآت الحصول على منح من المواطنين المصريين أو الشركات المصرية. ويجب أن تصرح وزارة التضامن الاجتماعي بحملات جمع المال، والتي يجب أن تتتوفر بشأنها النصوص المتعلقة ببدايتها وانتهاها، كما ينبغي تقديم الإيصالات المرقمة. وهناك أدلة على أن هذا الإطار قد يعطى بيئه تشجع على الشراكة.

ويوضح تقرير منتدى قادة الأعمال الدوليين بعنوان الأعمال والفقـر: جسر الهـوة لـعام ٢٠٠٢ أنه لـكي تتمكن الشركات من المشاركة بصورة نشطة أكثر في مكافحة الفقر، لـابد من توفر الأمور التالية بالإضافة إلى حصول منشأة الأعمال على المنافع التجارية:

تحتاج الشراكات إلى أنظمة حوكمة قوية وشفافة

يعودنا النقاش أعلاه إلى الاستنتاج الذي يقضي بأنه إذا ما أرادت مصر ترسـيخ أسـس سـلـيمـة لـقطـاع أـعـمال رـسـمي قـوي وـمـسـؤـل اـجـتمـاعـياـ، فيـتـوجـبـ عـلـيـهاـ أـنـ تـنـشـئـ مـؤـسـسـاتـ جـدـيدـةـ وـتـتـعـهـدـ بـإـصـلـاحـاتـ قـانـونـيـةـ وـتـسـهـلـ إـنـشـاءـ شـرـاكـاتـ مـتـعـدـدـةـ الأـطـرافـ.ـ وـتـشـمـلـ إـلـيـنـجـرـاءـاتـ سـنـ قـوـانـينـ جـدـيدـةـ لـلـعـلـمـ عـلـىـ إـنـشـاءـ مـشـارـيعـ صـغـيرـةـ وـتـشـجـعـ التـزـامـهاـ بـمـعـايـرـ الصـحـةـ وـالـسـلـامـةـ وـحـظـرـ عـمـالـةـ الـأـطـفـالـ وـالـارـتـقاءـ بـجـوـدـةـ الـإـنـتـاجـ لـضـمانـ سـلـامـةـ الـمـسـتـهـلـ.ـ

وفي الوقت الراهن، يواجه القطاع الخاص في الكثير من بلدان العالم تحديات تقف في سبيل المشاركة في الأنشطة الإنمائية:

- أطر قانونية وأنظمة حوكمة غير كافية لضمان مجال عمل تتوفر فيه العدالة.
- مؤسسات قطاع عام ضعيفة ومتدهورة
- الرشوة والفساد
- انتهاكات حقوق الإنسان
- مستويات فقر مرتفعة وعدم مساواة في توزيع الموارد وفرص كسب العيش
- عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والطاقة والمياه والصرف الصحي والاتصالات

وبينما يبني القطاع الخاص رغبته والتزامه بتحسين ظروف الأفراد في أسفل الهرم في مصر، كما تجسـها أهداف الألفية للتنمية، نجد أنه لا يستطيع القيام بذلك بفاعلية وعلى نحو مستدام ما لم تطـرأـ ظـرـوفـ مـعـيـنةـ.ـ فالقطاعـ خـاصـ يـحـتـاجـ إـلـىـ أـنـ يـكـونـ قـادـراـ عـلـىـ الـعـلـمـ فـيـ بـيـئةـ توـفـرـ الحـدـ الأـدـنـىـ مـنـ النـظـامـ وـالـعـلـمـ الـمـلـائـمـ وـالـحـوـكـمـةـ الـجـيـدةـ،ـ وـالـعـلـمـ فـيـ شـرـاكـاتـ مـعـ الـحـكـومـةـ وـالـمـجـتمـعـ الـمـدـنـيـ،ـ وـالـتـمـنـعـ بـالـحـوـافـزـ الـمـنـوـحةـ لـلـمـشـارـكـةـ طـوـلـةـ الـأـجـلـ وـالـاـبـتكـارـيـةـ.ـ وـسـتـتـطـعـ الـحـلـولـ الـإـنـمـائـيـةـ الـجـدـيدـةـ عـادـةـ اـسـتـثـمارـاتـ كـبـيرـةـ وـلـنـ يـتـحـقـقـ ذـلـكـ مـاـ لـمـ تـخـمـنـ الـشـرـاكـاتـ وـالـمـجـتمـعـاتـ الـتـيـ تـدـخـلـ فـيـ شـرـاكـاتـ مـعـهـاـ جـنـيـ الأـرـيـاحـ وـالـحدـ مـنـ الـمـخـاطـرـ الـتـيـ قـدـ تـواـجـهـ أـعـمـالـهـاـ.

ويـعـدـ تـبـسيـطـ إـجـراءـاتـ تـسـجـيلـ الـمـنـظـمـاتـ غـيرـ الـحـكـومـيـةـ،ـ سـوـاءـ كـانـتـ مـنـظـمـاتـ غـيرـ حـكـومـيـةـ أـوـ مـؤـسـسـاتـ تـنـمـيـةـ قـائـمـةـ فـيـ الـمـجـتمـعـ الـمـحـلـيـ،ـ عـلـىـ نـفـسـ الـدـرـجـةـ مـنـ الـأـهـمـيـةـ.ـ وـفـيـمـاـ يـلـيـ تـوـضـيـحـاـ لـلـعـلـمـ الـقـانـونـيـةـ الـمـطـبـقـةـ حـالـيـاـ لـتـسـجـيلـ الـمـؤـسـسـاتـ.

ينظم القانون ٨٤ لـعام ٢٠٠٢ تسـجـيلـ الـمـنـظـمـاتـ غـيرـ الـحـكـومـيـةـ وـالـمـؤـسـسـاتـ.ـ وـعـلـىـ الرـاغـبـينـ فـيـ تـسـجـيلـ أيـ نـوعـ مـنـ هـذـهـ الـمـنـشـآـتـ شـرـاءـ النـمـاذـجـ مـنـ اـتـحـادـ الـجـمـعـيـاتـ الـأـهـلـيـةـ عـلـىـ مـسـتـوـيـ الـمـحـافـظـةـ.ـ وـمـنـ ثـمـ يـصـدـرـ اـتـحـادـ الـلـائـحـةـ الـدـاخـلـيـةـ وـالـنـمـاذـجـ الـتـيـ تـتـلـبـ مـنـ الـأـعـضـاءـ الـمـؤـسـسـاتـ وـتـقـدـيمـ الـمـعـلـومـاتـ الـشـخـصـيـةـ الـخـاصـةـ بـهـمـ مـثـلـ

ومن الواضح أن القطاع الخاص في مصر يتطلع إلى تعظيم المشاركة مع الحكومة حيال المسائل المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وسيعبر عن ترحبيه الشديد بخارطة طريق أو مقترن أو إستراتيجية حول قضايا التنمية.

وتشمل الجوانب الأخرى التي بحثتها الدراسة مستوى ودرجة مشاركة الأطراف المعنية في قضايا التنمية في مصر ومستوى ودرجة الشفافية والمساءلة والإبلاغ الشعبي في الوقت الراهن والبيئة التي تحدث فيها هذه المشاركة. ويستند ذلك إلى المنطق الذي يقضي بأنه إذا ما أراد قطاع الأعمال في مصر لعب دور مبدع ورئيسي وابتكاري في تنمية وسائل عيش مستدامة، فلا بد من توفر علاقات شفافة ومتينة بين الأطراف المعنية.

وفي الوقت الراهن، تتسم قنوات الاتصال بين القطاع الخاص والجمعيات الأهلية الحكومية بالضعف. ويعزى ذلك إلى قدرة الجمعيات الأهلية المحدودة في التعامل مع الشركاء المحتلين في القطاع الخاص بشكل ملائم وإلى وجود حالة عامة من عدم الثقة بين القطاعات الثلاثة. وهناك دور أساسي يجب أن تلعبه وسائل الإعلام لتوثيق العلاقة بين القطاعين الخاص وغير الربحي، إلا أنها غير مطلعة بشكل كافٍ وتزويق تقارير غير دقيقة حول الفعاليات والشركاء والأعمال والبرامج.

وقد وقعت مصر وصادقت على وثائق دولية هامة لمكافحة الفساد وعززت تطبيقها من خلال قانون العقوبات المصري. وقد شرعت وزارة الاستثمار ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر في العمل على برنامج تحدي لدعم إجراءات الشفافية ومكافحة الفساد من خلال ترسیخ مركز للشفافية في الوزارة. وستشمل المبادرة ثلاثة دعائم أساسية:

(أ) دعم واصدار الوثيقة القانونية حول حرية المعلومات سيركز المشروع على توفير الدعم الفني للدائرة القانونية في الوزارة لتقديم وصياغة الأجزاء التابعة لتفويض الوزاري، في الوثيقة القانونية حول حرية المعلومات.

وهناك أربعة مجالات إستراتيجية للتدخل:
 ١. إطار قانوني للوصول إلى المعلومات
 ٢. تعزيز قدرة وسائل الإعلام
 ٣. رفع درجة الوعي بالحق في الحصول على المعلومات الرسمية ودعم آليات توفير هذه المعلومات واستخدامها
 ٤. دعم آليات الاتصال للجماعات الضعيفة

(ب) الوعي الشعبي ومشاركة الأطراف المعنية سيركز المشروع كذلك على رفع مستوى الوعي الشعبي من أجل دعم عملية الشفافية.

وتتمثل التدخلات الإستراتيجية وطويلة الأجل في عنصرين: جانب عرض المعلومات وطلبها. فيما يتعلق بجانب العرض، تسعى التدخلات ل توفير الدعم في سياق عملية توليد المعلومات والوصول إليها من جانب الجهات الحكومية. وفيما يتعلق بجانب الطلب، تسعى التدخلات لتقديم الدعم في سياق تشجيع طلب المعلومات كما

- تأمين بيئة الأعمال - ضمان الحكومة الجيدة واقتصاد قوي وقوة عمل ذات كفاءة تستطيع أن تساعد الشركات والقراء على الازدهار.
- الفوائد الأساسية - يمكن أن تساهم مواجهة الفقر في ربحية الشركات المختلفة.
- تنمية السوق - يفتح الابتكار الفرص التجارية المغلقة وفي الوقت ذاته يلبي احتياجات الفقراء.

اقترح الأشخاص العاملين في القطاع الخاص في مصر من الذين أجريت معهم مقابلات وسائل يمكن للحكومة أن تتبعها لتسهيل مشاركة منشآت الأعمال في التنمية:

- تخفيف البيروقراطية والإجراءات الحكومية المعقدة والمستهلكة للوقت (مثل إجراءات الترخيص والموافقة).
- فهم وتشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات بصورة نشطة مع تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تنمية البلاد من خلال دعم جهوده والتمويل المشترك لمشاريعه.
- نيل ثقة القطاع الخاص من خلال توضيح أن الحكومة شريك يتميز بالشفافية والكفاءة.
- ترسیخ نقطة مركبة في إحدى الوزارات المعنية حيث يشكل أعضاء القطاع الخاص والمجتمع المدني مجموعتها الاستشارية.
- خلق روابط توافقية بين مشاركة الأعمال الداعمة للتنمية وبين مشروع العقد الاجتماعي تحت رعاية مكتب رئيس الوزراء ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- منح إعفاءات ضريبية وحوافز أخرى إلى المانحين من القطاع الخاص.
- تصميم خريطة احتياجات وrogues، الخ وعرض خطة تنمية واضحة ومقترنات جاهزة لمنشآت الأعمال وأفراد المجتمع المعنيين.
- إنشاء نظام مراقبة وتقدير المسؤولية الاجتماعية للشركات لضمان تنفيذ البرامج بشكل كامل وفعال وتحديد الحلول الفعالة والفعالية.
- التنظيم المشترك لبعض الأنشطة مع شركات القطاع الخاص، وتحديداً تلك المتعلقة بالاحتياجات الأساسية في مجالات الرعاية الصحية والأمن الغذائي والتعليم. وبعبارة أخرى، يجب أن تتحقق الحكومة من أن مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات متواقة مع خطتها التنموية.
- المساعدة في رسم رؤية واضحة فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية الوطنية حيث يتم توزيع الجهود والاستثمارات بشكل متساو ويتم تجنب الازدواجية وتحديد الآثار الملموسة.
- تهيئة وزارة التضامن الاجتماعي بشكل مسبق لتقديم التوجيه والدعم للمسؤولة الاجتماعية للشركات والبرامج الداعمة للتنمية وتشجيع الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية وتعديل التشريعات لتمكينها.
- تحديد أفضل الممارسات وتكرار النماذج الناجحة وتوسيع نطاقها.
- وضع بيانات أساسية موثوقة حول أداء مصر فيما يتعلق بأهداف الألفية للتنمية ومؤشرات الفقر.

(د) تشجيع الاستثمار من خلال تعزيز الشفافية يمكن الغرض في هذه الدراسة في تحسين مناخ الاستثمار وتحفيز المزيد من الاستثمار عبر تحسين أداء وزارة الاستثمار من خلال الحد من البيروقراطية ورفع درجة الشفافية.

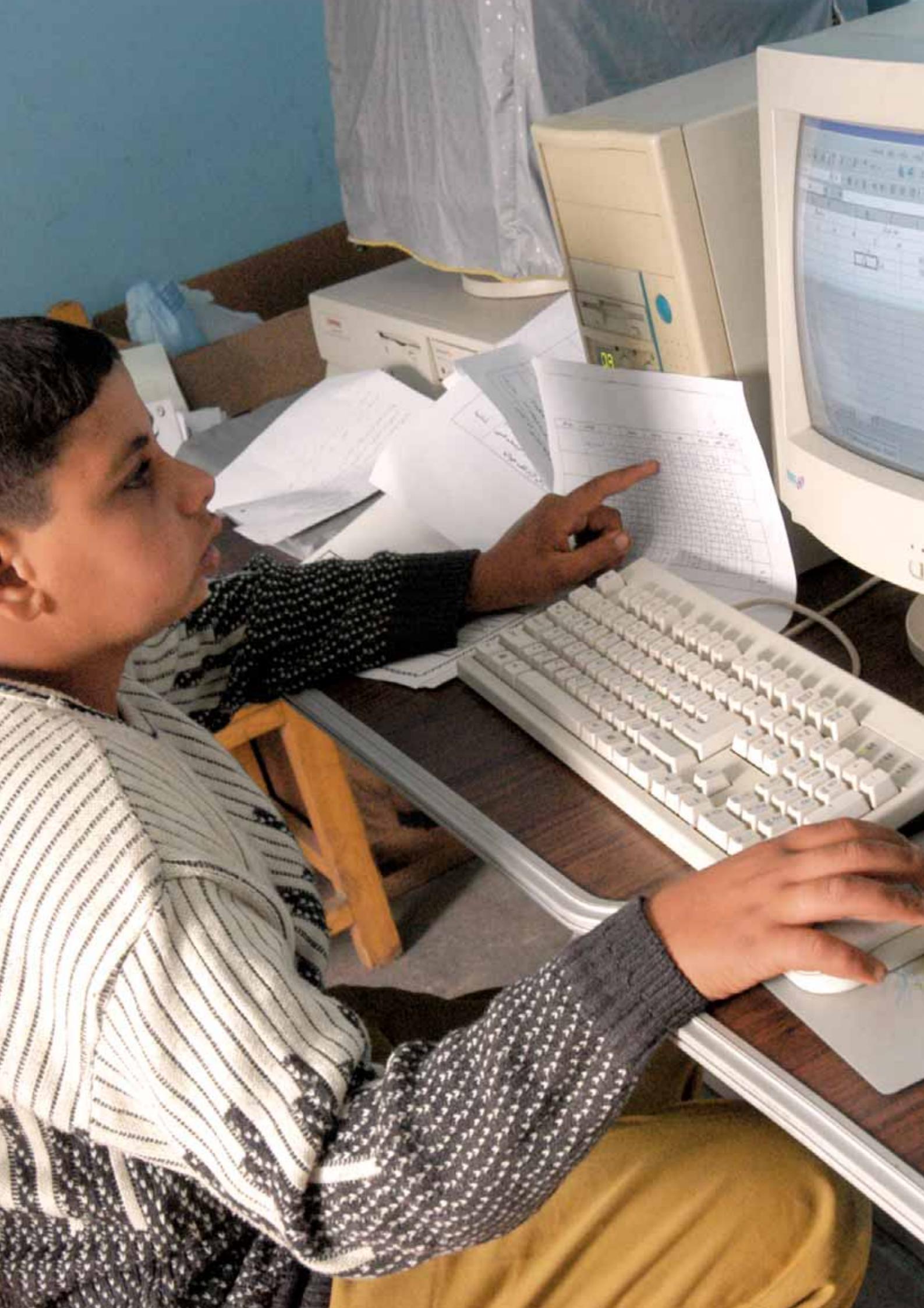
تسعي لبناء القدرة على استخدام المعلومات في حوار السياسات المطلوب. وأخيراً، يسعى المشروع إلى دعم إنشاء منابر للأطراف المعنية المتعددة والتي تستفيد من الوصول الشفاف إلى المعلومات لأغراض المشاركة في حوار السياسات. ويأمل المشروع في رفع مستوى الاستجابة عبر هذه المنابر.

النتائج

يتضح من خلال النقاش أعلاه أن عملية البحث عن الجهة الوسيطة المناسبة والمجموعة الشاملة حيث يتضمن القطاع الخاص أن يعمل بالتعاون مع الجهات الأخرى قد بدأت. وتختار بعض الشركات اتحادات الأعمال الخاصة بها، بينما يختار البعض الآخر وكالات التنمية الدولية أو الوكالات المحايدة ذات الأجندة الشاملة، بينما تختار الشركات الأخرى العمل تحت مظلة برنامج وطني، على أقل أن تصيب قادرة على إحداث تأثير إيجابي على موضوع طالما استهدفته الحكومة ولكنها لم تكن تمتلك الموارد الكافية للتعامل معه. ويتبين من خلال الأمثلة العالمية المذكورة أعلاه توفر المجال وال نطاق حيث تتواجد الجهات الوسيطة. فعلى سبيل المثال، يمكن التصور أن تتشكل مجموعة من منشآت الأعمال الزراعية الوطنية الكبيرة تحالفاً للتصدي للأضرار البيئية والبشرية الناجمة عن استعمال المبيدات الكيميائية. ومن شأن ذلك أن يدفع صغار المزارعين وكبار ملاك الأراضي للدخول في نقاش جاد. وقد يرتفع هذا النوع من مشاركة الأعمال بمراكز مصر التنافسي في أسواق الصادرات بالنسبة للمنتجات الزراعية. وعلى نفس المنوال، يمكن أن يشترك السكان المحليون وصناعة السياحة الآخذة في التوسع بوتيرة سريعة في العمل معاً، تحت مظلة الجهة الوسيطة، لتشجيع السياحة البيئية ووضع حد للتدمير واسع النطاق للشعب المرجانية والممرات المائية والتنوع البيولوجي للحياة البحرية. ويتسم هذا الموضوع بكونه مفتوحاً أمام الشراكات لتناول احتياجات مصر ومخاوفها في هذا الصدد.

ويعد وجود القطاع الخاص أمراً ملحاً لتطبيق الإستراتيجيات الناجحة لمكافحة الفساد. وينبغي الاستفادة من العلاقة الإيجابية بين وزارة الاستثمار والقطاع الخاص لتحقيق الأغراض التالية:

- تزويد القطاع الخاص بوسيلة بناء للنقاش وذلك للتعبير عن مخاوفه بشأن الحوافز المتضمنة للاستثمار في القطاع العام؛ ومن شأن ذلك أن يساعد وزارة الاستثمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تصميم منافذ دخول اقتصادية لمبادرات مكافحة الفساد.
 - توفير منبر بناء يتضمن القطاع الخاص من خلاله التعبير عن مخاوفه بشأن القضايا المرتبطة بعدم توفر الشفافية في القطاع الخاص وكذلك الأولويات المرتبطة بحكومة أقوى لشركات القطاع الخاص والتي قد ترغب وزارة الاستثمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استخدامها كقاعدة لإستراتيجية مكافحة الفساد ضمن القطاع الخاص.
 - إنشاء تحالف لتوسيع انتشار الاتفاق العالمي، وهو اتفاقية الأمم المتحدة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، في سياق حملة مكافحة الفساد.
- ج) بناء القدرات وإدارة المعرفة**
- سيدعم المشروع مجلس الإدارة لتطوير مساقات تدريبية ودمج برامج التدريب في مجال مكافحة الفساد ضمن مناهج الحكومة الجديدة. وسيجري المشروع الأبحاث الضرورية وسيعمل على إصلاح نظام إدارة المعرفة السائد حالياً في وزارة الاستثمار.



خطوات للمضي قدماً

يركز الفصل الأخير من هذا التقرير على الإجراءات التي يمكن أن يتخذها القطاع الخاص ليتمكن من تحقيق أهداف الألفية للتنمية الثلاثة الأولى كأمثلة يمكن تطبيقها لتشمل أهداف الألفية للتنمية الثمانية. كما أنها تقدم خيارات للمشاركة على امتداد سلسلة تمتد من ممارسات الأعمال السائدة إلى السياسات والمناصرة والمساهمات الخيرية والتطوعية.

مشاركة الأعمال التجارية الأساسية من خلال توفير منتجات وخدمات في متناول الجميع

النموذج ١: يفتقر الفقراء في مصر إلى إمكانية الوصول إلى المياه والصرف الصحي والمسكن التي يمكن دفع تكاليفها. وتقدم كلاً من شركة سيميكس وكونستروميكس المكسيكيتين نماذج لتحسين المسكن والتي يمكن أن تنقلها الشركات المصرية في القطاع الخاص وتكررها في المناطق الريفية والحضرية، وتحديداً في الصعيد. حالياً يقوم الفقراء في الريف بالحصول على قروض لتنفيذ مشاريع ببارات ويسجلون معدلات سداد عالية جيدة. وهذا مجال للبنوك والمقاولين ومنتجي أدوات السباكة والتبطيط، إلخ، لعقد شراكات بطريقة ابتكارية لتقديم هذه المنتجات إلى الفقراء. ومن شأن هذه التحسينات أن تحدث تداعيات إيجابية كبيرة على صحة الأفراد في قاعدة الهرم، فعلى سبيل المثال تتسبب الأرضيات الملوثة وعدم وجود حمامات في تدني مستويات الصحة في البيوت الريفية. ويؤكد بنك جرامين أن معدلات سداد القروض المخصصة للفقراء قد وصلت إلى ٩٨٪ في جميع أنحاء العالم، مما يدل على أن البنوك قد تتعرض لحد أدنى من المخاطرة إذا ما قدمت منتجات خاصة لصغار المقترضين في تلك المناطق. ومن الممكن وضع شروط للتوصيل السهل وبناء صلات مع الجمعيات الأهلية التي لديها خبرة واسعة في تنفيذ مشاريع الائتمان متداهية الصغر وأيضاً البيارات ومن شأن ذلك أن يساعد الشركات على تحقيق الربح ورفع مستويات المعيشة.

وقد شهدت بداية العقد الماضي وعوداً بأن العولمة وازالة الحاجز التجارية ستساهم في الازدهار العالمي. إلا أن ذلك لم يتحقق لبلايين من الفقراء حول العالم. ويجري حالياً البحث عن نماذج جديدة لاستيعاب الأفراد في قاعدة الهرم في شبكة التنمية. وقد أعاد المجتمع الدولي تقييم سعيه لتحقيق العولمة كسبيل لوضع حد الفقر وتوصل إلى نتيجة تقضي بأن ثمة حاجة ملحة لإطار جديد للأعمال والتنمية، وتحديداً في ظل ظواهر مثل الاحتباس الحراري وأثاره الدمرة المحتملة على الأشخاص في قاعدة الهرم. وتعتبر الأبحاث العالمية هؤلاء الأشخاص مستهلكين رئيسيين للسلع والخدمات التي تنتجهما منشآت الأعمال وتشدد على أهمية تحسين مستوى معيشتهم.

الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

برنامج النقاط العشر الحكومي لتحقيق هذا الهدف



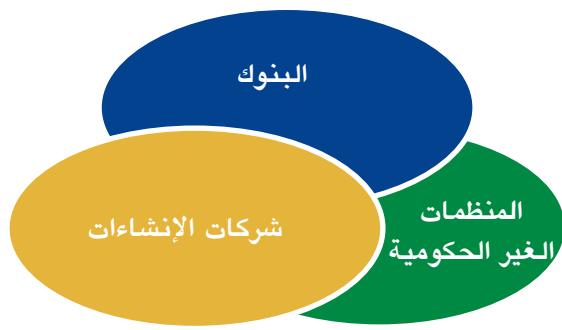
البرنامج ١: الاستثمار والتوظيف

البرنامج ٢: بناء مجتمع معلومات

البرنامج ٣: توسيع الخدمات العامة الأساسية

المساهمات الخيرية والتطوعية

في الطرف الآخر من سلسلة المسؤولية الاجتماعية للشركات، تستطيع منشآت الأعمال المحافظة على أنماط العطاء المدفوعة دينياً وثقافياً. وتُعد أنشطة دعم دور الأيتام وإطعام الفقراء في رمضان وتوزيع الطعام والملابس للمحتاجين وتوفير الرعاية الطبية بالمجان، إلخ، أنشطة هامة تلبى احتياجات الفقراء اليومية والطارئة.



الهدف ٢: توفير التعليم الابتدائي العام



برنامج النقاط العشر الحكومي لتحقيق هذا الهدف

البرنامج ٤: بناء مجتمع معلومات

البرنامج ٥: تطوير البحث التربوية والعلمية

المساهمات الخيرية والتطوعية

١- تسهيل تعليم أبناء العاملين. على الرغم من أن عدداً من الشركات المصرية يعمل بنشاط في هذا المجال، إلا أن الجهود التي تبذلها الحكومة الحالية وغيرها من الجهات في سبيل الارتفاع بالموارد البشرية ستظل غير كافية دون تقديم المزيد من الدعم من قبل القطاع الخاص. ومن ضمن الطرق التي تستطيع الشركات من خلالها تقديم المساعدة: تقديم المنح وتوفير فرص الالتحاق بالمدارس الصيفية لأبناء العاملين ومساعدة العاملين ذوي الدخل المحدود لتفعيل المصارييف المدرسية ومصارييف الزي المدرسي والكتب.

٢- دعم برامج التغذية في المدارس. تستطيع الشركات في قطاع الأعمال الزراعي أن تستفيد من خبرات برنامج الغذاء العالمي الذي ينفذ برامج التغذية في المدارس في مصر. وبالاعتماد على المعرفة الواسعة بالمناطق ذات الحاجات الماسة وبخيارات التوزيع والخبرة في مجال اجتياز الحاجز، يستطيع برنامج الغذاء العالميربط الشركات بالمناطق ذات الحاجات الماسة وتسهيل الشراكات مع وزارة التربية والتعليم التي تستطيع بدورها تسهيل إسهامات القطاع الخاص في مجال التغذية من خلال تطوير عمليات منظمة للتغلب على نظام الإدارة الحالي.

٣- الاستثمار في المدارس المحلية أو دعم عمل الجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية المتخصصة في مجال التعليم. يمكن تنفيذ ذلك من خلال المساهمات المالية أو العينية (مثل الكتب والتقنية والمعدات) المقدمة إلى المدارس و الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم أو عبر الجهات الوسيطة التي تستطيع تجميع إسهامات مجموعة من الجهود المتباينة وتوجيهها نحو منطقة واحدة (مثل الصعيد) أو مستوى تعليمي معين (مثل المرحلة الابتدائية). وتستطيع الشركات مجتمعة أو منفردة تنظيم برامج

النموذج ٢: لقد استُخدمت تقنية المعلومات على نحو ابتكاري في العديد من البلدان النامية لتوليد الدخل (مثلاً استخدام الهواتف النقالة لربط صغار المزارعين في الهند بأسواق السلع الزراعية النائية). وتدرج مصر كواحدة من أكثر الدول استخداماً لتقنية الهواتف النقالة على مستوى العالم نسبة لعدد سكانها، مما يشير إلى أنه من الممكن استخدام منتجات تقنية المعلومات لتزويد الناس بمعلومات سريعة ومتعددة التكلفة حول السوق والأسعار والمنتجات والتي، حسب ما تشير الدلائل، يكثر الطلب عليها ولكنها غير متوفرة. وقد تساعد هذه المعلومات، إلى حد كبير، على تعزيز تنافسية صغار المنتجين وأصحاب الورش والأسر التي تعيلها النساء والتي تتسم بقدرتها المحدودة على التنقل والوصول إلى هذه المعلومات.



نماذج أخرى: ٥٧

- تستطيع شركات التصنيع والأغذية والمشروبات والسلع الاستهلاكية الحصول على المواد الأولية من الموردين المحليين
- تستطيع شركات الأعمال الزراعية العمل مع صغار المزارعين في سلاسل التوريد العالمية لتقديم الائتمان وتحسين الإنتاجية وجودة الأغذية.
- تستطيع جميع الشركات الكبيرة أن تعهد بأنشطة من الخارج أو أن تتعاقد على تفديتها من الباطن إلى أصحاب المشاريع المحليين.
- تستطيع شركات السلع الاستهلاكية استخدام المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم لتوزيع منتجاتها.

التعليم من خلال تكرار النموذج البرازيلي إستيتيفو كواليديدا نو إنسينو Instituto Qualidade no Ensino الذي طبقه ٣٠٠٠ أعضو من الغرفة التجارية الأمريكية في ساو باولو، تستطيع منشآت الأعمال أن تتعاون مع وزارة التربية والتطليم في المساهمة في هذا الجانب الضروري من إصلاح نظام التعليم. وتشكل اتحادات الأعمال في مصر جهات وسيطة مهيئة للعب دور مشابه، مستندة في برنامجها إلى نشاط لتخفيض الاحتياجات التي تتعهد بها الجهات الوسيطة، مثل المنظمات غير الحكومية الوطنية الكبيرة أو الوكالات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و/أو الوكالة الكندية للتنمية الدولية و/أو صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) و/أو برنامج الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، بينما تقوم وزارة التربية والتعليم بتسهيل استهداف الموارد.

لإرشاد الطلاب وربطهم بممارسة العمل. ويستطيع الأشخاص الذين يمتلكون أنظمة إدارة راسخة نقل مهاراتهم إلى مدراء المدارس. وتتأتي هذه التدخلات في الوقت المناسب، حيث أن مصر قد أبرمت الإستراتيجية الوطنية للتعليم التي تركز بشكل خاص على الجودة واعتماد المدارس وفقاً لمعايير وطنية جديدة.

٤- دمج التقنية في التعليم. تحت مظلة المبادرة المصرية للتعليم، وحدّت شركات تقنية المعلومات ووزارة التربية والتعليم وعدد من المدارس التجريبية جهودها لعقد شراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق هذه المبادرة. ولكن هذا البرنامج يقتصر في نطاقه الجغرافي ويجب أن يستهدف، تحديداً، الشرائح الفقيرة في المناطق الريفية في مصر. وستكون المشاركة المستمرة لوزارة التربية والتعليم مفتاحاً لتسهيل انتشار واستخدام منتجات تقنية المعلومات في المدارس الحكومية.

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



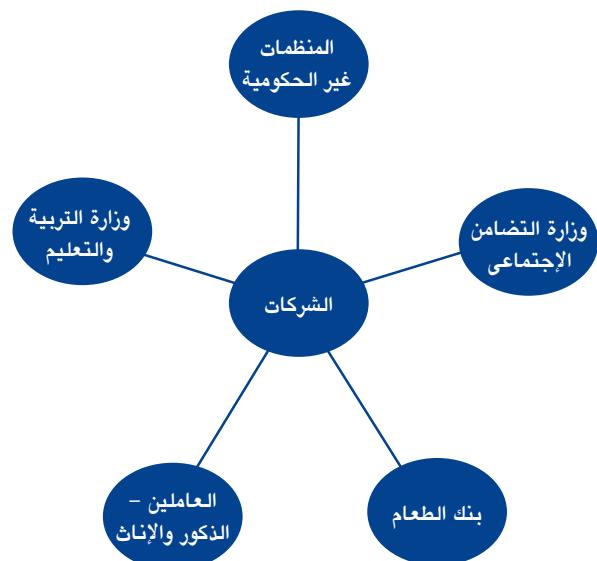
برنامج النقاط العشر الحكومي لتحقيق هذا الهدف

البرنامج ١: الاستثمار والتوظيف

مشاركة الأعمال التجارية الأساسية

تساهم الملايين من النساء من كافة مستويات الدخل والتعليم في إدارر الدخل لعائلاتها. وفي المناطق الريفية في مصر، تُعد النساء الركن الأساسي في القوى العاملة في الزراعة، حيث يمضين ساعات طويلة جداً في العمل اليدوي غير مدفوع الأجر ويستعملن معدات وأدوات بدائية. وهناك العديد من الطرق التي تستطيع منشآت الأعمال من خلالها دعم النساء اللواتي يسهمن مساهمة قيمة في دخول أسرهن، في المنشآت غير الرسمية الريفية والحضرية. ولدى الكثير من الجمعيات الأهلية سجل إنجازات طويل في إقراض الأسر التي تعيلها النساء والنساء المنتجات في الريف والمدن. ويمكن تكرار هذه النماذج بسهولة وتوسيعها بواسطة البنوك ومؤسسات الإقراض. كما أن هناك مجال للابتكار والتصميم في مجال الزراعة، مثلاً تجفيف المنتجات الغذائية بواسطة الطاقة الشمسية وزرع محاصيل جديدة لأسواق الصادرات (مثل الأعشاب، إلخ) وربط صغار المزارعين بهذه الأسواق وبسلسل القيمة عالية الإناتجية، وكذلك في مجال تصميم المنتجات الحرافية الريفية المصنعة في البيوت وذلك بواسطة مؤسسات تصميم وتسويق رائدة. ويمكن أن يكون النموذج بسيطاً أو معقداً حسبما يقتضيه الوضع. وقد جربت مصر واختبرت أمثلة على هذا النوع من المشاركة من خلال قيام مبادرة سيكم وشركة نوعية البيئة الدولية (EQI) ومركز شهير محرك بتطوير مصممي المنتجات الحرافية في شمال سيناء. ويشمل الشركاء المحتملين في هذا النموذج منشآت الأعمال كبيرة الحجم وصغار المنتجين والبنوك والجهات الاستشارية والمانحة.

٥- توفير خدمات رياض الأطفال والحضانات. ويتم توفير هذه الخدمات لأطفال جميع العاملين في الشركات، وليس فقط للنساء. وتساهم هذه الخدمات بشكل كبير في رفع إنتاجية العاملين الذين سيشعرون بالاطمئنان على أطفالهم وتلبية ضروريات نمو وإعداد الأطفال تحت سن السادسة. وقد استهدفت وزارة التربية والتعليم زيادة نسبة التسجيل في رياض الأطفال من ١٨٪ إلى ٦٠٪ مع حلول العام ٢٠١٢. و تستطيع المؤسسات الكبيرة ومتوسطة الحجم لعب دور أساسي من خلال الشراكة مع أشخاص من الجمعيات الأهلية ذات خبرة في تدريب الشباب والعاطلين عن العمل لتأهيلهم للعمل كمعلمين في رياض الأطفال. ويعُد نموذج رياض الأطفال مرجناً ويمكن أن يشمل، ضمن أشياء أخرى، تقديم مواد غذائية مكملة لأطفال رياض الأطفال.

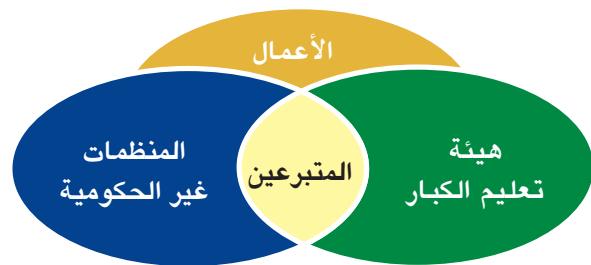


المناصرة وحوار السياسات

تطوير الشراكات الوطنية مع الخبراء التربويين حول قضايا جودة

المناصرة وحوار السياسات

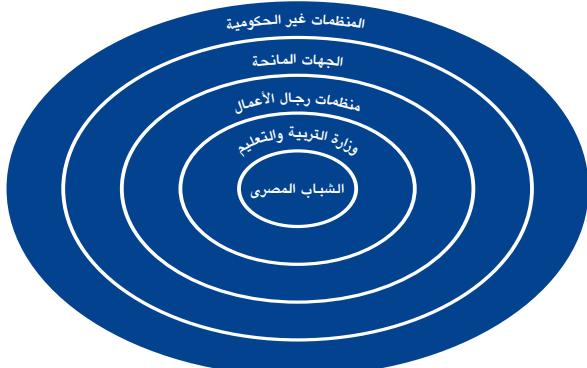
تدل الشواهد العالمية على أن الأمم المتعلمة هي المفتاح لأمة متعلمة مما يدعو إلى التركيز على وضع برامج تدعم الارتقاء بالنساء وتحسين أوضاعهن. وقد جنت العديد من الدول فوائد هذه التوجهات المتتمثلة في وجود شباب على درجة عالية من التعليم وأطفال يتمتعون بمتغيرة جيدة ورَضُّ يحظون باهتمام جيد. وتتمثل أحد متطلبات تحقيق أهداف التنمية في مصر للسنوات العشر القادمة في مشاركة جميع الجهات المشاركة في معالجة مستويات التعليم المتقدمة بين الإناث. وحيث أن الاحتياجات كبيرة وتمتد إلى جميع مناطق الدولة، فسيكون هناك حاجة ملحة للعمل من خلال جهات وسيطة والتصدي للمشكلة بشكل جماعي بدلاً من التصدي لها من خلال جهود متمناثرة كما هو الحال الآن. و تستطيع منشآت الأعمال العمل من الداخل إلى الخارج، أي البدء بتنظيم برامج محو أمية للكبار في القوة العاملة ومن ثم القيام بجهود أكبر في قطاع الأعمال الخاص بها وفي المجتمعات المحلية. وستحتاج المنشآت إلى عقد شراكات مع جمعيات أهلية رائدة ذات خبرة طويلة في هذا المجال وكذلك مع هيئة تعليم الكبار التي تدير امتحانات محو الأمية للكبار.



كما أنه بالإمكان سد حاجات النساء جزئياً في نموذج قاعدة الهرم عن طريق توفير الخدمات الخاصة بهم مثل توفير المعلومات المتعلقة بالمارسات الصحية الجيدة المتعلقة بأهداف الألفية التنمية المرتبطة بالصحة الإنجابية. ومن الممكن توفير المعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية والمساعدة والدعم القانوني والخدمات الإرشادية من خلال مراكز اتصال ويجب أن تضيف إلى الاستثمار المتواصل في العيادات المتنقلة، والرعاية الصحية المجانية من المستشفيات الخاصة الخ. ومن الممكن أيضاً أن يوفر توزيع الإرشادات الصحية للنساء الفقيرات وسيلة لوكالات الإعلان للمساهمة بخبراتهم ومواردهم عن طريق نشر رسائل الصحة العامة على نطاق واسع في المناطق المتعلقة بأهداف الألفية التنمية.

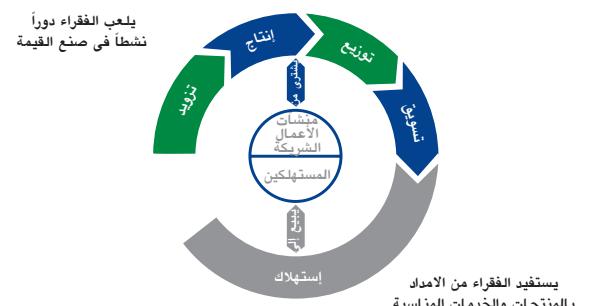
تحتاج الأعمال كي تزدهر إلى مجتمعات تتمتع بصحة جيدة وغذاء جيد وتعليم جيد وفعال. وحيث أن الحكومات قد تكون غير قادرة على توفير الخدمات الأساسية والرعاية الصحية والتعليم الجيد للسكان الأذذين بالإضافة، يتوجب على القطاع الخاص استكشاف الطرق اللازمة لسد هذه الفجوة. ويشترك في هذا الرأي كل من القطاع الخاص حكومة مصر، وقد أوجد عدداً من التوقعات والضغوطات المتعلقة بتقوية دور الجهة المختلفة في بناء المدارس وتزويد المستشفيات وإعادة ترميم الأحياء العشوائية.

في الوقت الراهن، يجري البحث حول التعليم المهني الفني لملايين العاملين في القطاع غير الرسمي - من الرجال والنساء - الذين يرغبون بدخول سوق العمل الرسمي ولكنهم يفتقرن إلى المهارات والمؤهلات اللازمة. ويجب أن يلعب الوزراء المشاركون دوراً رئيسياً وملحاً كمسهلين من خلال المشاركة في القطاع الخاص، الذي سيكون في نهاية المطاف أكثر الجهات المتأثرة بالنقص الحاد في مهارات الشباب من الذكور والإثاث، وفي الوقت ذاته ضمان أن لا تعطل حاجز المسؤوليات والصلاحيات مسيرة التقدم. ومن شأن إجراء تحليل للمستويات الحالية للمهارات والنمو المحتمل لقطاعات الأعمال المختلفة في مصر، في سياق الأسواق العالمية أن يساعد على ضمان وضع المعايير ذات الصلة وتطبيقها من قبل المدارس المهنية الفنية التي تديرها الحكومة.



وقد تمكنت الجهات المانحة مثل التعاون الفني الألماني والوكالة الكندية المصرية للتنمية الدولية من دعم هذا الجهد من خلال تزويده مصر بأفضل الممارسات التي قامت بوضع برامج بناء المهارات والتأهيل وتطبيقها. وقد تمثل المنظمات غير الحكومية ذات التجارب السابقة في هذا المجال شريكاً مهمًا يضمن المرونة والتكييف وفقاً للبنية والثقافة المؤسسية في مصر.

وضع الفقراء في مركز سلسلة عمليات الإمداد والقيمة



إقامة مشاريع الأعمال مع الفقراء: دليل مجال. مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة

٥٩ توصيات محددة لمؤسسات المجتمع المحلي والجهات الوسيطة^{٥٩}

مساعدة القطاع الخاص على وضع أولويات واضحة لمدخلاته، مساعدة الشركات على التقيد بمعايير العمالقة والبيئة كشركاء في تنمية مصر عن طريق تعزيز الشفافية والمساءلة، الاستثمار في التحالفات طويلة الأجل مع شركاء آخرين في القطاع غير الربحي ومع تجمعات من الأعمال و/أو مع الوسطاء، اعتماد ممارسات شفافة وديمقراطية لحماية نزاهتها واستقلاليتها، استشارة الشركات فيما يتعلق بكيفية الوصول للمجتمعات وتحقيق أهداف الألفية للتنمية، منظمات القواعد الشعبية تتمنع بأعظم درجات الفهم لاحتاجات المجتمع. ومن الممكن أن تبني المنظمات غير الحكومية الأكبر جسوراً بينها وبين الأعمال المحلية والعالمية للتأكد من نتاج الأثر الأكبر عن اشتراك الشركة بأهداف الألفية للتنمية، تلعب جمعيات الأعمال ووكالات التنمية العالمية دوراً وسيطاً رئيسياً بتجميعها لتجمعات الشركات مع تجمعات جمعيات تنمية المجتمع الأصغر ووضع خطط محددة لقطاع العمل بشكل تعاوني والحصول على البيانات ذات الصلة والإقرار بشرعية الحاجات الخ.

٥٨ توصيات محددة للحكومة

لأجل تعزيز المسئولية الاجتماعية للشركات على الحكومة ما يلي: السعي بنشاط لتحقيق مشاركة المجتمع والعمل المدني كشركاء متساوين، تقليل وتبسيط الأنظمة والإجراءات المؤثرة على الأعمال التي لها الرغبة بالتسجيل والعمل في مصر، بناء وتشجيع الابتكار والإبداع والحلول العملية القابلة للتعديل، مكافأة الأداء الجيد للشركات بوسائل مثل الحوافز المالية وسياسات المشتريات والمصادرات والتصنيف والتدريب، والمعلومات، تطوير وتفعيل القوانين والقواعد والأنظمة التي تلزم سلوك العمل الملائم (على سبيل المثال، إيجاد وتفعيل المتطلبات القانونية لشركات التعدين لإنهاء الآثار البيئية السلبية)، تسهيل برامج القطاع الخاص المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (مثل تطوير المدونات والمعايير التي تخدم كدليل /

٥٨ توصيات محددة لقطاع الأعمال^{٥٨}

- ١. تبعة الكفاءات والموارد الرئيسية مثل المال والمنتجات والمهارات والعقارات والأشخاص لتعزيز المجتمعات المحلية. ومن التوصيات المحددة:
 - دعم التعليم والتدريب وتنمية الشباب ومشاريع البيئة والصحة والتغذية في المجتمعات المحلية، وبناء قدرات قادة المجتمع والرياديين الاجتماعيين، وتدريب الاختصاصيين التقنيين المحليين في الإدارة البيئية.
 - بناء قدرة نظام الإدارة والحكم لجماعات المجتمع المدني المحلية ومنظمات الإعلام، ودعم البرامج التعليمية متعددة الثقافات، ومساعدة في مبادرات تثقيف الناخب، وإنشاء ودعم برامج الإقراض المتناهي الصغر ودعم الأعمال الصغيرة.
- ٢. الالتزام الداخلي: الانصياع للقانون وإدارة المخاطر وتقليل الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية وإيجاد قيم إيجابية للدول والمجتمعات المضيفة.
 - يتوجب على الشركات القيام بالأمور التالية:
 - دفع الأجور المنصفة والضرائب والأرباح وتقديم الدفعات للمزودين في أوقاتها، تشجيع وتسهيل علاقات العمال المنظمة الإيجابية،
 - تنمية الأفراد العاملين بها من خلال التدريب وتنمية المهارات والصحة والسلامة في مكان العمل،
 - نشر معايير العمل والممارسات المسؤولة في مجالات البيئة والصحة والسلامة وحقوق الإنسان والأخلاقيات والجودة الخ
 - الاستثمار في أنظمة إنتاج أنظف وأكثر أماناً ونقلها إلى مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم أصغر.
- ٣. البيئة التمكينية: القيام بأعمال فردية وجماعية:
 - العمل مع الحكومات لتحسين البنية التحتية الاجتماعية - دعم الإصلاح وتحسينات الجودة في قطاعي الصحة والتعليم،
 - تناول السياسات البيئية المنظمة والمالية مع الحكومة والمجتمع المحلي،
 - الانخراط في الحوار العالمي بمواضيع مثل التغير المناخي والتنوع الحيوي،
 - دعم الحكومات المحلية والوطنية للقضاء على الرشوة والفساد، والإدارة العامة وتقديم الخدمات؛ ودعم تطبيق الأنظمة العادلة والشفافة واحترام حقوق الإنسان.

^{٥٨} نيلسون، جين وبريسكوت، ديف. قطاع الأعمال وأهداف الألفية للتنمية: إطار عمل. منتدى أمير ويلز لقيادة العمل العالميين بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ٢٠٠٣.

^{٥٩} التوجه السريع: من مسؤولية الشركة إلى نظام الإدارة والحكم الجيد والحلول القابلة للتعديل. الاستدامة والاتفاق العالمي. ٢٠٠٤.

المشتركة. ويتبين أن هذه الطريقة تستنزف الكثير من الوقت، إلا أنه لا يمكن بدونها بناء أساس متين لتصميم وإدارة مدخلات العمل طويلة الأجل للتنمية.

التعامل مع الشركات بعقلية مفتوحة، والاعتراف بوجود اختلافات ثقافية وأيديولوجية عميقة بين طريقة عمل كل من الأعمال، والاقتصاد الشائع أو المنظمات غير الربحية. وتترك هذه الاختلافات أثراً لها على طريقة كل من القطاعين في إدراك المشاكل وتصميم الحلول وتحديد الخطط العملية.

تبني النظرة طويلة المدى. مثلما يحتاج العمل إلى وقت معين كي يصبح مؤسساً بثبات في السوق، كذلك الحال بالنسبة للشركات الموجهة نحو نجاح العمل والبقاء المستدام. ويتجه على الشركاء تطوير علاقة عملية وتبني طرق عملية واكتساب مهارات جديدة والاستفادة من الخبرات في البناء.

- توجّه لنشاطات المسؤولية الاجتماعية للشركات، المشاركة لأجل تشجيع المؤسسات المالية الخاصة على توفير الخدمات للتجمعات السكانية العشوائية والمناطق الريفية وغير المخدومة بشكل كاف، و
- الاستثمار العام في تسهيل حق ملكية الأراضي وحيازة الأرضي وتسجيل الأعمال في التجمعات السكانية العشوائية والاقتصاد غير الرسمي.

ستكون هناك عقبات على مدى الطريق حيث من الممكن التغلب عليها جزئياً عن طريق:

- .٣ ١. إيجاد مساحة للمنظمات الربحية وغير الربحية كي تجتمع لتوفير الروابط وتبادل الخبرات وبناء الثقة. وللهذه العملية أهمية معينة بالنسبة للطرفين في ما يتعلق للوصول إلى تفاهم واتفاق مشتركين بالنسبة للمصالح والأهداف والقيم

المراجع

عالية المهدى وعلي راشد. البيئة الاقتصادية المتغيرة ونمو المنتجات متناهية الصغر وصغر الحجم في مصر ٢٠٠٦. سلسلة أوراق عمل منتدى البحوث الاقتصادية رقم ٠٧٠٦، القاهرة ٢٠٠٧.

النعميم، عبد الله أحمد وأسماء محمد عبد الحليم. مدخل قائم على الحقوق للتكافل الإنساني للعدالة الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية. القاهرة: مركز جيرهارت للتكافل الإنساني والمشاركة المدنية، ٢٠٠٦.

باهادور، تشاندريكا وكروك، مارغريت وشميدت، تروب، غيدو إعداد الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق أهداف الألفية للتنمية: كتيب. مشروع الأمم المتحدة للألفية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكتوبر ٢٠٠٥.

كلالي، جونسون. اكتشاف العلاقات بين الأعمال الدولية وتقليل الفقر: دراسة حالة أجرتها يوني ليفير في أندونيسيا. أوكسفام جي بي، نوفمب ٢٠٠٥، أوكسفام هولندا ويوني ليفير.

لجنة القطاع الخاص والتنمية. إطلاق المشاريع الريادية: المساهمة في نجاح الأعمال للفقراء. تقرير مقدم للأمين العام للأمم المتحدة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، مارس ٢٠٠٤.

الدالي، مروة. التكامل الإنساني في مصر: دراسة شاملة عن التكامل الإنساني المحلي في مصر واحتمالات توجيه العطاء والعمل التطوعي نحو التنمية. القاهرة: مركز دراسات التنمية، ٢٠٠٦.

دافيز، روبرت ونسون، جين. أين تتوقف المسئولية؟ إدارة حدود مشاركة الأعمال في تحديات التنمية العالمية. منتدى أمير ويلز لقادة الأعمال الدوليين، ورقة السياسات رقم ٢، يناير ٢٠٠٣.

القيام بالأعمال مع الفقراء: دليل ميداني. مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، جنيف، مارس ٢٠٠٤.

التقرير القطري عن مصر. المملكة المتحدة: وحدة الاستخبارات الاقتصادية، ٢٠٠٦. طباعة وتوزيع باتيرسونز دارتفورد، المملكة المتحدة.

تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ١٩٩٨/١٩٩٩. القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي.

تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٣. القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي.

تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٤: اختيار الامركزية للحكومة الجيدة. القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي.

تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥: اختيار مستقبلنا - نحو عقد اجتماعي جديد. القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي.

الزناتي، فاطمة وآن واي. المسح الديموغرافي للأسر المصرية ٢٠٠٥. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الصحة والسكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة والمجلس القومي للسكان ومؤسسة فورد وزناتي وشركاه، مارس ٢٠٠٦.

فورستاتر، مايا وماكدونالد، جاك ورينارد، بيتر. الأعمال والفقير: حسر الهوة. مركز الموارد للبعد الاجتماعي في ممارسات الأعمال، منتدى أمير ويلز لقادة الأعمال الدوليين، ديسمبر ٢٠٠٢.

من الانتحال إلى الانضمام: تجربة المسؤولية الاجتماعية للشركات في أوروبا الوسطى والشرقية. منتدى أمير ويلز لقادة الأعمال الدوليين، نوفمبر ٢٠٠٢.

الانطلاق: من مسؤولية الشركة إلى نظام الإدارة والحكم الجيد والحلول القابلة للتعديل. الاستدامة والاتفاق العالمي، ٤٢٠٠٤.

إبراهيم، باربارا. طرق للمشاركة: الشباب والخدمة في مصر. الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مصر، ٢٠٠٧. تحت النشر.

إبراهيم، باربارا. الخطابات المعالجة للمشاركة العامة ضمن الشباب المصريين. عرض حلقة دراسية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ديسمبر ٢٠٠٦.

مارسات مبتكرة في معايير التعليم والتدريب المهني في منطقة المحرق. القاهرة، مصر، ٧-٩ إبريل ٢٠٠١.

جين-فرانسوا ريتشارد، نائب الرئيس في أوروبا، البنك الدولي. مستخلص من: دافيز وروبرت ونلسون، جين. أين تتوقف المسئولية؟ إدارة حدود مشاركة الأعمال في تحديات التنمية العالمية. منتدى أمير ويلز لقيادة الأعمال الدوليين، ورقة السياسات رقم ٢، يناير ٢٠٠٣.

لويتكنهورست، دبليو. المسؤولية الاجتماعية للشركات وأجندة التنمية: واقع المشاركة النشطة للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، ٤٢٠٠٤.

ماكيو، سارة وجارفيس، مايكل. نشاط مؤسسات الأعمال المتعلقة بأهداف الألفية للتنمية: مشاركة القطاع الخاص كعامل حيوي في تحقيق أهداف الألفية للتنمية. معهد البنك الدولي، ٥٢٠٠٥.

مايكل إي. بورتر ومارك آر كريمين. الفائدة التنافسية للتكامل الإنساني للشركة. مجلة هارفارد لإدارة الأعمال، ديسمبر ٢٠٠٦.

المجلس القومي للطفولة والأمومة (NCCM). دراسة وطنية عن ظاهرة الأطفال العاملين في مصر. القاهرة، ٤٢٠٠٤.

نيلسون، جين. رفع الجانب التنموي للأعمال في ما يتعلق بمكافحة الفقر العالمي. مبادرة المسؤولية الاجتماعية للشركات، كلية كندي للدراسات الحكومية، جامعة هارفارد، ومنتدى قادة الأعمال الدوليين. مُعَد للدائرة المستديرة لمعهد بروكينجز بلوم: القطاع الخاص في مكافحة الفقر العالمي، أغسطس ٢٠٠٥.

براکاش - مانی وكافيتا وثروب وجودي وزولينج، بيتر. تنمية القيم: حالة الأعمال للاستدامة في الأسواق الناشئة. الاستدامة، مؤسسة التمويل الدولية ومعهد إيثوس، ٣٢٠٠٣.

برسكتون، ديف ونلسون، جين. الأعمال وأهداف الألفية للتنمية: إطار عمل. منتدى أمير ويلز لقيادة الأعمال الدوليين بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٣٢٠٠٣.

بروت، بيتي. العمل مع قطاع العمل: السعي للمصلحة العامة مع شركاء خاصين. جرانت كرافت، ٤٢٠٠٤.

إدارة وإعداد تقارير الاستدامة: فوائد للمؤسسات المالية في تنمية ودمج الاقتصادات. المبادرة الاقتصادية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ديسمبر ٦٢٠٠٦.

الاقتصاد المصري - نحو حدود جديدة. تقرير وزارة الاستثمار حول الاقتصاد المصري، القاهرة، سبتمبر ٧٢٠٠٧.

وزارة التجارة الخارجية. مشروع تنمية سياسات المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEPOL) ملف المشروعات متناهية الصغر / المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في مصر، أكتوبر ٥٢٠٠٥.

البنك الدولي: القيام بالأعمال في مصر.
<http://www.doingbusiness.org/EconomyRankings>

المراجع الإلكترونية

- المسائلة: www.accountability21.net/aa1000/default.asp
- كاساس باهيا: <http://www.icmr.icfai.org>
- سيميكس: http://www.cemex.com/cc/cc_cm.asp

- بنك الطعام المصري: <http://www.egyptianfoodbank.com/>
- شركة نوعية البيئة الدولية: <http://www.eqi.com.eg>
- مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية: www.eitransparency.org
- مبادرات أخلاقيات الأعمال التجارية: www.ethicaltrade.org
- مجلس الإشراف على الغابات: www.fscus.org
- التحالف العالمي للتغذية المحسنة: www.gainhealth.org
- مبادرة التقرير العالمي: www.globalreporting.org
- بنك اللجنة الإسلامية للهلال الدولي: www.icicibank.com/Pfsuser/loans/farmerequip/fehome.htm
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات (IDSC): www.idsc.gov.eg
- إنفوسيس: www.infosys.com/infosys_foundation/index.htm
- مبادرة الكاكاو العالمية: www.cocoainitiative.org
- منظمة العمل الدولية: www.ilo.org/childlabour
- المبادرة التعليمية الأردنية: www.jei.org.jo
- شركة كينيا تبادل السلع الزراعية: www.kacekenya.com
- منظمة ليد (القروض والتمكين والتقدم والتنمية) (LEAD): www.lead.org.eg
- مجموعة لندن لقياس الاستثمار في المجتمع (London Benchmarking Group): www.lbg-online.net
- حملة انشر الذي تدفعه (Publish What You Pay): www.publishwhatyoupay.org
- مؤسسة ساويريس للتنمية الاجتماعية: <http://www.sawirisfoundation.org>
- شركات سيكيم: www.sekem.com
- برنامج المبادرة الزراعية المستدامة: www.saiplatform.org
- مبادئ التعادل: www.equator-principles.com
- منتدى أمير ويلز لقيادة الأعمال الدوليين: www.iblf.org
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: www.undp.org/partners/business/gsb/mth.xedni/htlaehlabolg/sevitaitini/ne/gro.murofew
- منتدى الاقتصاد العالمي: www.weforum.org

ملحق ١

أهداف الألفية للتنمية

ملحق ١: أهداف الألفية للتنمية^{٦٠}

مؤشرات تقدم عملية المراقبة

الأهداف والغايات
(من إعلان الألفية)

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

- الغاية ١: خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ .
- الغاية ٢: خفض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٥ .
١. نسبة السكان الذين يقل دخلهم عما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد في اليوم (الشراكة بين القطاعين العام والخاص)
 ٢. نسبة فجوة الفقر (الحالات × عمق الفقر)
 ٣. حصة أفراد خمس من السكان من الاستهلاك الوظيفي
 ٤. شيوخ نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة.
 ٥. نسبة السكان الذين يحصلون على أقل من الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية.

الهدف الثاني: توفير التعليم الابتدائي العام

- الغاية ٣: ضمان تمكّن الأطفال في كل مكان، فتيانًا أو فتيات على حد سواء، من إتمام المرحلة الابتدائية الكاملة بحلول عام ٢٠١٥ .
٦. صافي نسبة الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي.
 ٧. نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة ابتداءً من الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس.
 ٨. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لمن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- الغاية ٤: الحد من التفرقة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي. ويفضل أن يتم ذلك مع حلول ٢٠٠٥ وبالنسبة لجميع مراحل التعليم بحلول عام ٢٠١٥ .
٩. نسبة الفتيات إلى الذكور في مراحل التعليم الابتدائي والتعليم العالي.
 ١٠. نسبة الإناث إلى الذكور من يلملون بالقراءة والكتابة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما.
 ١١. حصة المرأة من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي.
 ١٢. نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني.

الهدف الرابع: تخفيض نسبة الوفيات بين الأطفال

- الغاية ٥: خفض نسبة الوفيات دون سن الخامسة بمعدل ثلثين بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ .
١٣. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
 ١٤. معدل وفيات الرضع
 ١٥. نسبة الأطفال الذين يبلغون من العمر سنة واحدة المحصنيين من الحصبة.

الهدف الخامس: تحسين صحة الأم

- الغاية ٦: خفض نسبة الوفيات بين الأمهات عند الولادة بمقدار ثلاثة أرباع بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ .
١٦. معدل وفيات الأمهات
 ١٧. نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائيي صحة ذوي مهارة.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والمalaria والأمراض الأخرى

- الغاية ٧: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز بحلول العام ٢٠١٥ والمشاركة في عكس انتشاره.
١٨. مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب بين النساء الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٠ عاما.
 ١٩. معدل استخدام الواقي الذكري نسبة لمعدل انتشار موائع الحمل.
 ٢٠. عدد الأطفال الذين يتيموا بسبب فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز
 ٢١. مدى انتشار المalaria ومعدلات الوفيات المرتبطة به.
 ٢٢. نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر malaria والذين يستخدمون تدابير فعالة للوقاية من المرض وعلاجه.
 ٢٣. مدى انتشار السل ومعدلات الوفيات المرتبطة به.
 ٢٤. نسبة حالات السل التي تم اكتشافها وشفاؤها ضمن نظام المعالجة قصيرة الأمد تحت الإشراف المباشر (DOTS)
- الغاية ٧: وقف حدوث malaria وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول العام ٢٠١٥ والمشاركة في عكس حدوثها.
- الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية

- الغاية ٩: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس اتجاه خسارة الموارد البيئية.
٢٥. نسبة مساحة الأرضي المغطاة بالغابات
 ٢٦. نسبة الأرضي المحمية بغرض الحفاظ على التنوع البيولوجي إلى مساحة السطح.
 ٢٧. الطاقة المستخدمة (بما يعادل كيلو غرام واحد) لكل دولار من الناتج المحلي

<p>الإجمالي (الشراكة بين القطاعين العام والخاص) ٢٨. انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (للفرد الواحد) واستهلاك غازات الكلوروفلورو كربون المستنزفة لطبقة الأوزون. (جهد تأكل الأوزون بالطن ODP) ٢٩. نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب.</p>	<p>الغاية ١٠: خفض نسبة السكان العاجزين عن التأمين المستدام لمياه الشرب أمنة الاستخدام إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.</p>
<p>٣٠. نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول بشكل مستدام إلى مصادر محسنة للمياه سواء كانوا يعيشون في المدن أو الأرياف.</p>	<p>الغاية ١١: تحقيق تحسين ملحوظ في حياة ما لا يقل عن مائة مليون شخص من المقيمين في الأحياء الفقيرة بحلول العام ٢٠١٥.</p>
<p>٣١. نسبة سكان الحضر الذين يمكنهم الوصول بشكل مستدام إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة. ٣٢. نسبة الأسر القادرة على تأمين سكن (تملك أو إيجار)</p>	
<h3 style="text-align: center;">الهدف الثامن: تطوير شراكات عالمية هادفة إلى التنمية</h3>	
<p>بعض المؤشرات المذكورة تالية تم رصدها بشكل منفصل للدول الأقل نموا وأفريقياً والدول النامية المحاطة باليابسة والدول النامية المكونة من جزر صغيرة.</p>	<p>الغاية ١٢: المزيد من التطوير لنظام تجاري ومالي منفتح ومتوقع وغير تميزي. ويشمل ذلك الالتزام بالحكومة الجيدة والتنمية وتخفيف الفقر على المستويين الوطني والدولي.</p>
<p>مساعدات التنمية الرسمية ٣٣. صافي مساعدات التنمية الرسمية، الإجمالية والخاصة بالدول الأقل نموا: كنسبة من إجمالي الدخل القومي للدول المانحة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/لجنة مساعدات التنمية OECD/DAC</p>	<p>الغاية ١٣: معالجة الاحتياجات الخاصة للدول الأقل نموا: ويشمل ذلك تحرير التعرفات والخصوم المخصصة لصادرات الدول الأقل نموا: برنامج محسن لتخفيف عبء المديونية عن الدول الفقيرة المتنقلة بالديون (HIPC) وإلغاء الديون الرسمية ثنائية الجانب، بالإضافة إلى مزيد من مساعدات التنمية الرسمية السخية (ODA) للبلدان الملزمة بتقليل الفقر.</p>
<p>٣٤. نسبة مساعدات التنمية الرسمية القابلة للتخصيص القطاعي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/لجنة مساعدات التنمية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية والغذاء والمياه الآمنة والصرف الصحي).</p>	<p>الغاية ١٤: معالجة الاحتياجات الخاصة بالدول المحاطة باليابسة والدول النامية المكونة من جزر صغيرة (عبر برنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة للدول الجزئية الصغيرة النامية وعبر أحكام الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون للجمعية العامة).</p>
<p>٣٥. نسبة مساعدات التنمية الرسمية الثنائية غير المقيدة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/لجنة مساعدات التنمية. ٣٦. مساعدات التنمية الرسمية التي حصلت عليها الدول المحاطة باليابسة نسبة إلى إجمالي دخلها القومي. ٣٧. مساعدات التنمية الرسمية التي حصلت عليها الدول النامية المكونة من جزر صغيرة إلى إجمالي دخلها القومي.</p>	<p>الغاية ١٥: التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال تدابير وطنية ودولية لجعل الديون ممكنة التحمل على المدى الطويل.</p>
<p>الوصول إلى السوق ٣٨. نسبة واردات الدول المتقدمة (بالقيمة وباستثناء الأسلحة) من واردات الدول النامية والأقل نموا التي تم إغفالها من الرسم. ٣٩. متوسط التعرفات المفروضة من قبل الدول المتقدمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس من الدول النامية. ٤٠. تقدير الدعم الزراعي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي. ٤١. نسبة مساعدات التنمية الرسمية المنوحة للمساعدة في بناء القدرات التجارية.</p>	<p>القدرة على تحمل الديون ٤٢. إجمالي عدد الدول التي وصلت إلى مرحلة اتخاذ القرار بالنسبة لمبادرة تخفيف عبء المديونية عن الدول الفقيرة المتأثرة بالديون وعدد الدول التي وصلت إلى مرحلة تحقيق الأهداف المتعلقة بتخفيف عبء المديونية عن الدول الفقيرة المتأثرة بالديون (عدد إجمالي) ٤٣. خفض الدين المتأزم به ضمن إطار مبادرة تخفيف عبء المديونية عن الدول الفقيرة المتأثرة بالديون. (بالدولار الأميركي) ٤٤. خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات.</p>
<p>٤٥. معدل البطالة لدى الفئات العمرية بين ١٥-٢٤ عاماً (الإجمالي وكل جنس على حدة)</p>	<p>الغاية ١٦: تطوير وتطبيق خطط لأجل إيجاد فرص عمل لائقة ومنتجة للشباب وذلك بالتعاون مع الدول النامية.</p>
<p>٤٦. نسبة السكان الذين يتمكنون من الحصول على الأدوية الأساسية في الدول النامية بسعر مقدر عليه وبشكل مستدام.</p>	<p>الغاية ١٧: تأمين الحصول على الأدوية الأساسية في الدول النامية بسعر مقدر عليه وذلك بالتعاون مع شركات الأدوية.</p>
<p>٤٧. عدد خطوط الهواتف الثابت والمترشken في الهاتف النقال لكل ١٠٠ فرد من السكان. ٤٨. عدد الحواسيب الشخصية المستعملة لكل ١٠٠ فرد ومستعمل الانترنت لكل ١٠٠ فرد من السكان.</p>	<p>الغاية ١٨: تعليم فوائد التقنيات الحديثة، لاسيما تلك المتعلقة بمجال المعلومات والاتصالات وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص. مؤشرات تقدم عملية المراقبة</p>

ملحق ٢

بروتوكول المقابلة المستخدم

دليل المقابلة

إطار العمل للنشاطات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات

١. كيف تعرف الشركة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات؟
٢. لماذا اختارت شركتك تطبيق نشاطات المسؤولية الاجتماعية للشركات؟
٣. ما هو الأثر المستهدف لها على الشركة والمجتمع؟
٤. كيف تتصور الشركة مسؤولية هذه النشاطات تجاه النواحي التالية:
 - أ. مكان العمل
 - ب. السوق
 - ج. سلسلة الإمداد
 - د. المجتمع
٥. هل توضح قواعد السلوك الخاصة بالشركة هذه المسؤولية تجاه ١) مكان العمل و ٢) السوق و ٣) سلسلة التوريد و ٤) المجتمع؟ إذا كانت الإجابة نعم، كيف؟

إدارة المسؤولية الاجتماعية للشركات

١. ما هو تركيب قوة العمل للمؤسسة الاجتماعية للشركات؟
٢. ما هي الخلفيات التعليمية أو التدريبية لطاقم المسؤولية الاجتماعية للشركات (على سبيل المثال، عمل التنمية، المسؤولية الاجتماعية للشركات الخ)؟
٣. ما هي معايير الشركة المتعلقة باختيار مبادرة محتملة؟
٤. إلى أي مدى تكون مبادرة المسؤولية الاجتماعية للشركات متعلقة أو غير متعلقة بعمل الشركة الرئيسي (الأصناف والمنتجات ومهارات الإدارة الخ)؟
٥. ما هي نقاط القوة في الشركة لتطبيق هذه المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات؟
٦. ما هي التحديات التي تواجه الشركة في ما يتعلق بتطبيق مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

المقدرة على التعامل مع أهداف الألفية للتنمية

١. ما هي المجالات الأساسية التي تركز عليها الشركة؟ (التعليم والصحة والبيئة الخ)
٢. هل الشركة مطلعة على أهداف الألفية للتنمية؟
٣. هل تقوم الشركة بربط هذه القضايا ومبادراتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بأهداف الألفية للتنمية؟ إذا كانت الإجابة نعم، كيف؟ وإذا لا، لم لا؟

درجة الانخراط

١. ما هو حجم المقدار المخصص من ميزانية الشركة لتطبيق مبادرة المسؤولية الاجتماعية للشركات؟
٢. هل هو جزء من إجمالي الميزانية أم نسبة مأخوذة من قسم محدد (على سبيل المثال، التسويق أو العلاقات العامة الخ)؟
٣. ما هي درجة مشاركة الشركة (نقداً وبالوقت وعييناً) بتطبيق مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة بها؟ ولماذا تفضل هذا النوع من المساهمات؟
٤. على مستوى الشركة، ما مدى إدراك الموظفين للمسؤولية الاجتماعية للشركات؟ هل هناك أي تدريب رسمي تعليمي أو غيره متعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات متوفراً للموظفين خارج النطاق المرتبط بهذه المسئولية في الشركة؟

الشراكات

١. هل تشارك مساهمين آخرين (مؤسسات المجتمع المدني/القطاع الخاص/الحكومة/الإعلام) بتطبيق مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات؟ لماذا أو لم لا؟
٢. الرجاء إدراج أسماء الجهات التي قمت بمشاركتها.
٣. إذا كانت الإجابة نعم، ما هي المعايير التي تختار الشركة شركاءها وفقاً لها؟ ما هي شروط هذه الشراكات؟ ما الذي تجنيه الشركة من شراكتها مع مساهمين محددين؟
٤. ما هي العقبات/التحديات التي تواجهها عند التعاون مع هؤلاء الشركاء؟

أفضل الممارسات

١. حدد مبادرتين معينتين على الأقل.
٢. أجمع المعلومات التالية عن المبادرة.
 - أ. الأهداف، و
 - ب. خطوات التطبيق، و
 - ج. نشاطات المبادرة، و
 - د. الشراكات، و
 - هـ. النتائج، و
 - وـ. الدروس المستفادة.

البيئة التمكينية

١. حسب اعتقادك، كيف من الممكن لهؤلاء المساهمين أن يروجوا ويشجعوا تطبيق مبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل أفضل؟
 - أ. القطاع العام، و
 - ب. مؤسسات المجتمع المدني، و
 - ج. الشركات الخاصة، و
 - د. الإعلام.
٢. هل هناك أية تحديات في البيئة المصرية (سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية) تواجه الشركة في تطبيق مبادرات التنمية المستدامة التي تسهم بدورها في تنمية الدولة؟ إذا كانت الإجابة نعم، فكيف برأيك يمكن التغلب على هذه التحديات؟

الخطط المستقبلية

ما هي الرؤية المستقبلية للمسؤولية الاجتماعية للشركات في شركتك؟
من الممكن أن يشمل ذلك: نشاطات المسؤولية الاجتماعية للشركات الداخلية أو الخارجية، والشراكات المستقبلية، وقوة العمل الداخلية التنظيمية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، ودرجة الارتباط، وأهداف الألفية للتنمية (